الأمم المتحدة

**UNEP**/EA.6/14

Distr.: General
5 March 2024

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

**جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة**
**لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**
**الدورة السادسة**
نيروبي، 26 شباط/فبراير–1 آذار/مارس 2024

# محضر أعمال جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها السادسة

## أولاً– افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

1– عُقدت الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2024.

2– وافتتحت الدورة السيدة ليلى بنعلي، رئيسة جمعية البيئة في الساعة 10:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 26 شباط/فبراير 2024. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيدة بنعلي؛ وإنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وزينب حواء بانغورا، المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ وسويبان تويا، أمينة مجلس الوزراء لشؤون البيئة وتغير المناخ والغابات، في كينيا. وسبق افتتاح الدورة عرض ثقافي لأكاديمية ريدفورث للموسيقى والرقص والدراما.

3– وقالت السيدة بنعلي، في كلمتها الافتتاحية، إن الدورات الخمسة السابقة الناجحة لجمعية البيئة قد أسفرت عن اعتماد أكثر من 90 قراراً حفزت على اتخاذ إجراءات بشأن قضايا بالغة الأهمية. ومرة أخرى، يتطلع المجتمع الدولي إلى جمعية البيئة لتحقيق أهدافها المرجوة. وفي عام 2024، يعيش العالم في أجواء تسودها اضطرابات تجلّت في ثلاث نقاط انعطاف: تتمثل في نشوب صراعين رئيسيين وتوترات جغرافية سياسية على الأقل؛ وإجراء انتخابات سيشارك فيها 50 في المائة من سكان العالم؛ والحاجة إلى استعادة الثقة في تعددية الأطراف والإنسانية والنزعة الإنسانية. وكان على جمعية البيئة أن تبرهن أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف يمكن أن تحقق وتعزز الأساس البيئي للتنمية المستدامة.

4– ويشهد التاريخ على أن البشرية، عندما تواجه اضطرابات وصراعات، تبحث بشكل عميق وتغير مسارها لمواجهة هذه التحديات. ولم يكن هناك مثال أفضل على ذلك من الأمم المتحدة. وعلى مدى العقد الماضي، ارتقت جمعية البيئة إلى مستوى الروح السائدة في ميثاق الأمم المتحدة، وجمعت بين جميع أصحاب المصلحة لتشكيل السياسة البيئية العالمية وصنع القرار. وفي عام 2024، كان عليها العمل على تحقيق تعددية أطراف فعالة تشمل أصواتاً متنوعة وعدم ترك أحد خلف الركب. وفي السنوات الأولى للأمم المتحدة، لم تحتل قضايا الاستدامة والبيئة الصدارة في جدول الأعمال الدولي، ولكن تغير ذلك الوضع مع إدراك أن البيئة هي الأساس المتين الذي يقوم عليه التقدم الاقتصادي وأن العالم لم يعد قادرا على تلويث طريقه المؤدي إلى تحقيق الثروات.

5- والوقت بدأ ينفد لمواجهة التحديات البيئية. فقد بلغت درجات الحرارة العالمية أرقاما قياسية في عام 2023، واتجهت مئات الآلاف من الأنواع نحو الانقراض، وتضرر أكثر من 3,2 مليار شخص من تدهور الأراضي ولقى ملايين الأشخاص حتفهم كل عام بسبب التعرض للتلوث والرطوبة والمواد الكيميائية. وستهدف الجمعية في دورتها السادسة إلى دفع العمل المتعدد الأطراف من خلال نهج يشمل المجتمع بأسره ويهدف إلى إيجاد حلول رئيسية. وليس هناك سوى أرض واحدة ومخطط واحد لها. وقد حان الوقت لكي تحقق الجمعية مستقبلاً أنظف وأكثر اخضراراً وأماناً للجميع.

6- وقالت السيدة أندرسن في بيانها إن أزمة الكوكب الثلاثية المتفاقمة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي والتلوث والنفايات تلقي بظلالها على الجميع، بغض النظر عن الجنسية أو اللون أو الدين أو نوع الجنس. والجمعية، التي أظهرت بشكل دائم الوحدة اللازمة للتغلب على الأزمة، أصبحت أكثر قوة واتحادا من أي وقت مضى، بمشاركة البلدان الممثلة وحضور المندوبين والوزراء بأعداد قياسية. وستبرز الدورة السادسة أصوات الشباب والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والنساء والأعمال التجارية، من بين أمور أخرى. وثمة حاجة إلى مناصرة البيئة بشكل شامل واستباقي وبارع ومتبصر لمواجهة التحديات الجديدة والعاجلة.

7- وستنظر الجمعية في مشاريع القرارات التي يمكن أن تعجّل بالانتقال إلى مستوى انبعاثات صفري صاف، وتحسين نوعية الهواء والماء، وتعزيز إدارة المحيطات والبحار، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، ودعم الجهود الرامية إلى إصلاح الأراضي المتدهورة، ومعالجة العدل المناخي، وإطلاق المحادثات بشأن التكنولوجيات الناشئة، والمساعدة على إخراج ثقافة "أخذ المواد، ثم تصنيعها، ثم الإلقاء بها كمخلفات" الكامنة في صميم أزمة الكوكب الثلاثية، وأكثر من ذلك بكثير. لقد حان الوقت لتنحية الخلافات السياسية جانبا والتركيز على حماية الكوكب لكفالة سبل المضي قُدما صوب مستقبل آمن ومستدام. وبالموافقة على مشاريع القرارات المعروضة عليها، ستعزز الجمعية الإجراءات المتعددة الأطراف وستكفل العدالة والإنصاف بين الأجيال. وقد حققت روح التعاون السائدة في نيروبي مرارا إنجازات بشأن تعددية الأطراف في مجال البيئة. وحثت المشاركين على الاتحاد مرة أخرى واعتماد قرارات قادرة على إحداث تأثير حقيقي في تلبية احتياجات الناس الذين يكافحون تحت وطأة العبء الناجم عن أزمة الكوكب الثلاثية وعلى دعم الأسس البيئية لتحقيق مستقبل سلمي ومنصف ومستدام.

8- وقالت السيدة بانغورا في تعليقاتها إنه على الرغم من الانقسامات الجغرافية السياسية العميقة، تواصل البلدان في جميع أنحاء العالم التعاون بشأن الشواغل البيئية الأكثر إلحاحاً على كوكب الأرض. ولمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية، كان على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات تدمج هذه الشواغل في كل جانب من جوانب الحياة اليومية، وكل سياسة من السياسات الحكومية، وكل أسرة معيشية. وأعربت عن أملها في أن تُوحّد الدورة السادسة للجمعية العالم تحت راية العمل البيئي وأن توجه عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال فترة كانت تُعرف بأنها حرجة بالنسبة للناس والكوكب.

9- وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بذل المكتب قصارى جهده للتغلب على التحديات المتصلة بالمعدات والمرافق المستخدمة لعقد المؤتمرات، التي لم تعد صالحة لتحقيق الغرض المنشود. وقد وافقت الجمعية العامة على تمويل مشروع لزيادة القدرة الاستيعابية لغرف اجتماعات المكتب من 000 2 إلى 000 9 مشارك. والموعد المتوقع لإنجاز هذا العمل هو عام 2030، ولا يُتوقع أن تتجاوز التكلفة 267,5 مليون دولار. وسيضم تصميم المشروع النظري العديد من المباني البارزة والمساحات الداخلية التي يمكن أن توفر فرصا مثالية للحصول على تبرعات أو مساهمات عينية من الدول الأعضاء أو الجهات المانحة الخاصة. وستصدر في الوقت المناسب خلاصة وافية للفرص السانحة أمام الجهات المانحة المحتملة. وفي عام 2019، كجزء من الجهود المبذولة "لترجمة الأقوال إلى أفعال" في دمج الاستدامة البيئية، أصدر المكتب بيان سياسة بيئية يلزم موظفيه وعملياته بحماية البيئة والسعي صوب نظام إدارة بيئية متكامل على نحو تام معتمد من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 14001:2015. وقد تحقق إنجاز رئيسي في عام 2022 بانتهاء المكتب من بناء أول مبنى قادر على الوصول إلى مستوى انبعاثات

صفري صاف، بينما في عام 2023، بدأ العمل في مشروع بلغت كلفته 22 مليون دولار لبناء مرافق مكاتب ذات مستوى انبعاثات صفري صاف. وشملت الإنجازات الرئيسية الأخرى اعتماد خطة لإدارة نفايات التشييد وإدخال أسطول من المركبات الكهربائية. وفي إطار استراتيجية إعادة التحريج على نطاق المُجمّع التي أطلقت في أيار/مايو 2023، تم زراعة أكثر من 000 2 نوع من الأشجار المحلية الداعمة للتنوع البيولوجي. وفي عام 2024، ستركز جهود الاستدامة البيئية على إعادة تجهيز المباني القائمة بالألواح الشمسية. ويلتزم المكتب بتحقيق مُجمّع ذي مستوى انبعاثات صفري صاف بحلول عام 2030. وفي 26 كانون الثاني/يناير 2023، أصبح مكتب الأمم المتحدة في نيروبي المقر الأول والوحيد بين مكاتب الأمم المتحدة الرئيسية، وحتى الآن، الذي حصل على شهادة بيئية من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 14001:2015.

10- وقالت السيدة تويا في ملاحظاتها إنه بعد مرور عقد من انعقاد دورتها الأولى، يمكن لجمعية البيئة الرجوع إلى الماضي بافتخار إزاء المنجزات والمعالم البارزة التي تحققت، والتي شملت اعتماد إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية – من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات، وقرار جمعية البيئة 14/5 الذي يهدف إلى وضع اتفاق ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية بحلول عام 2024. غير أن التقييمات العلمية لا تزال تقدم دليلا صارخا على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لمعالجة الأزمة البيئية وأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يغير مساره على وجه السرعة. ويلزم بذل جهود للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومنح أمل متجدد للعالم، بما في ذلك ملايين الأشخاص الذين لا يزال الفقر يشكل جزءا من واقع حياتهم اليومية.

11- وفي أيلول/سبتمبر 2023، وكجزء من الجهود المبذولة لدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوفاء بالتزاماته المحلية والدولية في مجال الإدارة البيئية والعمل المناخي، استضافت كينيا القمة الأفريقية الافتتاحية للعمل المناخي، في نيروبي، التي أسفرت عن اعتماد إعلان نيروبي للقادة الأفارقة بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل. ويكمن عزم أفريقيا في صميم الإعلان لمتابعة النمو الأخضر من خلال الاستفادة من إمكاناتها الهائلة في العمل المناخي في قطاعات مثل الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، والمعادن الحيوية، والاقتصاد الأزرق.

12- وتعمل كينيا أيضا على تسريع انتقالها نحو اقتصاد دائري وتنفيذ برنامج وطني لإصلاح المناظر الطبيعية والنظم الإيكولوجية، يتم من خلاله زراعة 15 مليار شجرة للوفاء بالتزامها بتحقيق 30 في المائة من الغطاء الشجري في البلاد بحلول عام 2032. وسيكون نحو 30 في المائة من الأشجار المزروعة من أنواع الفاكهة والأعلاف لزيادة الأمن الغذائي والتغذوي ودخل الأسر المعيشية. وخلال الدورة السادسة، وباسم جميع المندوبين الحاضرين، سيقوم متطوعون، بمن فيهم طلاب الجامعات، بزراعة 700 2 شجرة. ومثلت الدورة فرصة فريدة لاستعادة الثقة في تعزيز نظام الإدارة البيئية العالمية الذي تدعمه الدبلوماسية المتعددة الأطراف القائمة على العلم.

## ثانياً- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)

### ألف- إقرار جدول الأعمال

13- في الجلسة العامة الأولى، التي عقدت صباح يوم الاثنين 26 شباط/فبراير، أقرت جمعية البيئة جدول الأعمال التالي للدورة، على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/EA.6/1) (المقرر 1/6):

1- افتتاح الدورة.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- وثائق تفويض الممثلين.

4- تقرير لجنة الممثلين الدائمين.

5- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية.

6- برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

7- إشراك أصحاب المصلحة.

8- الإسهامات في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتنفيذ البعد البيئي من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

9- الجزء الرفيع المستوى.

10- التعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف[1].

11- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لجمعية البيئة وموعد انعقادها ومكانه.

12- اعتماد قرارات ومقررات ووثيقة نتائج الدورة.

13- انتخاب أعضاء المكتب.

14- مسائل أخرى.

15- اعتماد تقرير الدورة.

16- اختتام الدورة.

## باء- تنظيم الأعمال

14- قررت جمعية البيئة، في جلستها العامة الأولى، التي عقدت صباح يوم الاثنين 26 شباط/فبراير، وفقاً للمادة 63 من نظامها الداخلي، إنشاء لجنة جامعة، يُفتح بابها أمام مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي، للنظر في مختلف بنود جدول أعمالها. وبناء على توصية المكتب، انتخبت الجمعية بالتزكية نوربرت كوريلا (سلوفاكيا) رئيساً للجنة الجامعة، وانتخبت أيضاً بالتزكية سيلفيو ألبوكيركي إي سيلفا (البرازيل) مقرراً. وقررت الجمعية أن تنظر اللجنة في البند 5 المعنون "المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية"، والبند 11 المعنون "جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لجمعية البيئة وموعد انعقادها ومكانه". ووفقاً للمادة 61 من النظام الداخلي للجمعية، ستنشئ اللجنة أفرقة اتصال حسبما تراه ضرورياً (المقرر 2/6).

15- وقررت جمعية البيئة كذلك أن تكون المدة المحددة للبيانات المدلى بها ثلاث دقائق للبيانات التي يدلي بها ممثلو فرادى الوفود، بما في ذلك البيانات التي يدلي بها المراقبون وممثلو المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة؛ وخمس دقائق للبيانات التي يدلي بها الممثلون المتحدثون باسم مجموعة من الدول؛ وثلاث دقائق للبيانات التي يُدلى بها لتعليل التصويت قبل اتخاذ إجراء وبعد اتخاذ إجراء بشأن أي مقترح. وقررت الجمعية أن يُمارس حق الرد في نهاية اليوم كلما تقرر عقد جلستين أو ثلاث جلسات في ذلك اليوم، وكلما كُرست هذه الجلسات للنظر في البند نفسه أو قبل إنهاء النظر في البند، مع اقتصار عدد المداخلات في ممارسة هذا الحق على مداخلتين لكل بند لأي وفد في اجتماع معين، وتقتصر المداخلة الأولى على ثلاث دقائق والثانية على دقيقتين (المقرر 2/6).

16- وقررت جمعية البيئة أيضاً أن يُعقد حوار رفيع المستوى بشأن موضوع "تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات البيئية" صباح يوم الأربعاء 28 شباط/فبراير، وأن يُعقد حوار ثان رفيع المستوى بشأن موضوع "تعزيز التعاون بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتعزيز التنفيذ الفعال على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال وسائل التنفيذ" بعد ظهر اليوم نفسه (المقرر 2/6).

(1) الإدراج في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة طلبته رئيسة جمعية البيئة باسم مكتب جمعية البيئة (UNEP/EA.6/15).

17- وقررت جمعية البيئة كذلك إجراء حوار قيادة حول موضوع "هل نسير بخطى سريعة صوب مستقبل مستدام أم مازلنا نسير بخطى بطيئة: هل العلوم والبيانات والرقمنة تسرع حقا انتقالنا إلى مستقبل مستدام؟"يليه حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن "الشراكة من أجل البيئة: تعددية الأطراف الشاملة القادرة على تحقيق الغرض المنشود" بعد ظهر يوم الخميس 29 شباط/فبراير، وأن يعقد حواران قياديان بشأن موضوعي "أرني المال: هل يمكن للنظام المالي العالمي حقا أن يعالج تغير المناخ وفقدان الطبيعة والتلوث" و"التمتع بالحيوية والنشاط: تعددية الأطراف في مجال البيئة هي منارة للأمل ولكن هل تحقق أهدافها المرجوة بالسرعة الكافية؟"صباح يوم الجمعة 1 آذار/مارس (المقرر 2/6).

18- وعملاً بالمادة 69 من النظام الداخلي، أحاطت جمعية البيئة علماً بقائمة بالمنظمات الحكومية الدولية المعتمدة حديثاً (المقرر 3/6). ويمكن الاطلاع على قائمة المنظمات المعتمدة في الموقع الشبكي لجمعية البيئة.

19- وقررت الرئيسة، وفقاً للمادة 33 من النظام الداخلي لجمعية البيئة، أنها تعتزم معاملة جميع المجموعات الإقليمية على قدم المساواة، وعلى هذا النحو، فإن جميع رؤساء المجموعات الإقليمية سيشاركون على قدم المساواة في أعمال الدورة السادسة من أجل عرض مواقف مجموعاتهم، دون المساس بحقوق وامتيازات المجموعات السياسية.

## جيم- الحضور

20- مُثلت الدول الأعضاء التالية في الدورة السادسة: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإسواتيني، وإكوادور، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ودومينيكا، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، ومالطة، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا (مملكة)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

21- كذلك مُثِّلت الدول غير الأعضاء التالية: جزر كوك، ودولة فلسطين، والكرسي الرسولي، ونيوي.

22- ومُثلت القائمة التالية من هيئات الأمم المتحدة، والاتفاقيات، والأمانات ذات الصلة في الدورة: صندوق التكيف؛ وبرنامج رصد وتقييم القطب الشمالي؛ والمركز الإقليمي للبلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا التابع لاتفاقية بازل؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وإدارة شؤون السلامة والأمن؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ والمكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة؛ ومرفق البيئة العالمية؛ وإدارة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات العالمية؛ والصندوق الأخضر للمناخ؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ووحدة التفتيش المشتركة؛ ومكتب الشؤون القانونية؛ والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال؛ وأمانة اتفاقيات بازل

وروتردام واستكهولم؛ واتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى؛ وأمانة اتفاقية التنوع الاحيائي؛ وأمانة معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية؛ وأمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض؛ وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية؛ وأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛ وأمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وأمانة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ وأمانة اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وأمانة اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأمانة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة؛ وجامعة الأمم المتحدة؛ وبرنامج الأغذية العالمي.

23- ومُثلت القائمة التالية من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومجموعة البنك الدولي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

24- ومُثلت المنظمات الحكومية الدولية التالية: بنك التنمية الأفريقي؛ والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، الاتحاد الأفريقي؛ ومركز التنوع البيولوجي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)؛ ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا؛ وأمانة الكومنولث؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ومنظمة التعاون الاقتصادي؛ ومعهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا؛ والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير؛ والمصرف الأوروبي للاستثمار؛ وكالة الفضاء الأوروبية؛ والاتحاد الأوروبي؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ والمركز الدولي لفسيولوجيا وإيكولوجيا الحشرات؛ وغرفة التجارة الدولية؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية؛ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنظمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ؛ ومنظمة شنغهاي للتعاون؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ومنظمة فرسان مالطة المستقلة؛ وفرقة العمل التابعة لاتفاق لوساكا بشأن عمليات الإنفاذ التعاونية الموجهة ضد الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ ومصرف التنمية لغرب أفريقيا؛ والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

25- إضافةً إلى ذلك، مُثل عدد من المنظمات غير الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في الدورة بصفة مراقب. ويمكن الاطلاع على قائمة المشاركين في الوثيقة UNEP/EA.6/INF/20.

## دال- بيانات عامة

26- وعقب افتتاح الدورة السادسة، أدلى ممثلو المجموعات الإقليمية والسياسية للدول الأعضاء وممثلو الدول الأعضاء والمراقبون ببيانات عامة ركزت على موضوع الدورة المعنون "اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث".

## 1- البيانات التي أدلت بها المجموعات الإقليمية والسياسية

### (أ) الدول الأفريقية

27- قال ممثل إثيوبيا، متحدثا باسم الدول الأفريقية، إن موضوع الدورة ينطوي على حاجة ملحة إلى بذل جهود تعاونية في التصدي لجميع التحديات البيئية العالمية. وتنعقد الدورة الحالية لجمعية البيئة في مرحلة حاسمة تفاقمت فيها أزمة المناخ وتحولت إلى حالة طوارئ. وتكافح البلدان من أجل تحقيق أهداف طموحة إزاء خلفيات التلوث الناجم عن النفايات الخطرة والتصحر وتدهور الأراضي، مما يهدد البلدان الأفريقية ويعرقل التنمية. ويجب على جميع أصحاب المصلحة اتخاذ إجراءات من أجل الارتقاء بتعددية الأطراف في مجال البيئة كمبدأ أساسي. ويجب أيضاً الوفاء بالتعهد المالي العالمي لتزويد البلدان الأفريقية بالوسائل الكافية للوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وفي الوقت نفسه، فإن إعلان أديس أبابا ومختلف المقررات التي توصل إليها المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته التاسعة عشرة تتطلب تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجتمع الدولي من أجل تنفيذها. كما دعا المجتمع الدولي إلى إظهار التضامن مع أفريقيا لدعم القارة في جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات البيئية وضمان استجابة والتزام جماعيين في وقت تظله الحاجة المُلحة.

### (ب) دول آسيا والمحيط الهادئ

28- وقال المراقب عن دولة فلسطين ذات صفة مراقب، متحدثا باسم دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إن المنطقة تأثرت بشكل كبير بالتحديات البيئية، فضلا عن نشوب الصراعات ووقوع الكوارث التي أعاقت النهوض بالمبادرات البيئية والتنمية، بما في ذلك تحقيق خطة عام 2030. وتعتبر الإجراءات المتعددة الأطراف الفعالة والشاملة والمستدامة بشأن البيئة أمرا أساسيا، إلى جانب تعزيز التكامل والتآزر بين هذه الإجراءات. وقد اتخذت المنطقة خطوات عديدة للنهوض بخطة التنمية، وعملت بنشاط للمساهمة في بلوغ نتائج ذات جدوى لجمعية البيئة.

29- وأعرب عن قلقه إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الإعلان الوزاري لجمعية البيئة في دورتها السادسة، الذي لا يعكس على النحو الواجب بعض القضايا الرئيسية التي أثارتها دول آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن أمله في أن يُنظر على النحو الواجب في القرارات المقترحة من المنطقة، والتي اتسمت بالإلحاح من أجل سلامة كوكبنا. وشملت الأولويات كفالة سلامة المحيطات والبحار؛ وتوسيع نطاق العمل المناخي، ولا سيما بشأن فقدان التنوع البيولوجي؛ ومواصلة الجهود الرامية إلى الحد من التلوث؛ والمشاركة الهادفة مع جميع أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار بشأن البيئة. ويمكن تنفيذ جميع هذه الإجراءات على نحو أكثر فعالية بتوفير التمويل الكافي للبلدان النامية وتنمية القدرات. وقال إن دول آسيا والمحيط الهادئ ملتزمة بالمساهمة الإيجابية في الأعمال التي تضطلع بها جمعية البيئة.

### (ج) مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

30- أعرب ممثل بربادوس، متحدثاً باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن أمله في أن تسود "روح التعاون السائدة في نيروبي" في الدورة الحالية لجمعية البيئة، مما يُمكّن من الوفاء بالولايات العديدة المنوطة بها. وتعمل المجموعة بنشاط على إتمام المفاوضات بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية، وتدعو إلى اعتماد إجراءات ملموسة لحماية المحيطات وحفظها واستخدامها المستدام. وينبغي تعزيز التعاون الإقليمي لتحسين الرصد والقدرة على معالجة نوعية الهواء والتربة والمياه، وينبغي تعبئة الموارد تحقيقا لهذه الغاية. ورحبت المجموعة أيضا باعتماد الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية-من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات، ودعت جميع أصحاب المصلحة إلى توفير الموارد اللازمة لتنفيذه.

31- واعتماد تدابير تجارية، وفي بعض الحالات، تدابير انفرادية، لحماية البيئة هي مسألة تبعث على القلق. وهذه التدابير لا تراعي التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأثرها على صغار المنتجين والمجتمعات التقليدية. وعلاوة على ذلك، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تزود البلدان النامية بوسائل تنفيذ كافية وإضافية ويمكن

التنبؤ بها وفي الوقت المناسب، تمشيا مع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وتؤكد المجموعة من جديد دور المنتديات الإقليمية لوزراء البيئة في التصدي للتحديات البيئية، وتبرز الدور التاريخي لمنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذا الصدد. وأخيرا، تكرر المجموعة تأكيد التزامها بالتعاون والدعم البناء لجمعية البيئة في دورتها السادسة.

**(د) الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه**

32- تحدث ممثل الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، مشيراً إلى أن أوكرانيا، والجبل الأسود، وجورجيا، وصربيا أيدت أيضا البيان. ومنذ الدورة الخامسة لجمعية البيئة، تحققت إنجازات هامة فيما يتعلق بتعددية الأطراف في مجال البيئة. كما سيشكل الإبرام المرتقب لوضع صك ملزم قانوناً لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية وإنشاء فريق جديد للعلوم والسياسات معني بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث إنجازا كبيرا على قدر موازٍ، وكانت هناك حاجة ماسة إلى كليهما.

33- وبالنظر إلى المستوى غير الكافي للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالبيئة، يلزم اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف أكثر فعالية وشمولا واستدامة دون إبطاء. وعلاوة على ذلك، كان إعلان الشباب العالمي بشأن البيئة في 2024 جلياً لا لبس فيه في دعوته إلى تحقيق المساواة بين الأجيال، والالتزام بتعددية الأطراف في مجال البيئة وإجراءات السياسات المنهجية القائمة على العلم. ويتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى الإطلاق الوشيك لطبعة عام 2024 من توقعات الموارد العالمية، التي ينبغي أن تثري نتائجها بشأن إدارة الموارد الطبيعية في الاقتصادات الحالية، المناقشات التي تجري داخل جمعية البيئة وخارجها.

34- وثمة حاجة إلى الإحساس بالحاجة المُلحة وروح التوافق في الدورة الحالية، حيث أن جميع مشاريع القرارات والمقررات لم تحظ بعد بالموافقة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بتسريع العمل من أجل حل المسائل المعلقة، لضمان تحقيق نتائج ناجحة وطموحة، بما في ذلك من خلال مشروع الإعلان الوزاري، الذي من شأنه أن يبعث برسالة هامة إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024.

**(هـ) مجموعة الـ 77 والصين**

35- قال ممثل ماليزيا، متحدثا باسم مجموعة الـ 77 والصين، إن المجموعة لا تزال ملتزمة بالعمل بروح التضامن والوحدة من أجل عالم يسوده السلام والاستدامة والرخاء؛ وبالتعاون الدولي الحقيقي من أجل التنمية؛ وبالتمسك بمبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛ وبتحقيق خطة عام 2030، التي تعد بالغة الأهمية للقضاء على الفقر. ولم يكن التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة كافيا، في ظل تقديم دعم محدود للبلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل التنمية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، مما يتطلب زيادة التعاون الدولي واتخاذ إجراءات ذات قدرة على الاستجابة. ومن الضروري التنفيذ الكامل للوثائق الختامية الرئيسية المتعلقة بالبلدان النامية، تمشيا مع مبادئ تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

36- وتعتبر المعاملة المنصفة وتعبئة الموارد أمرين أساسيين لتنفيذ جميع مشاريع القرارات المقدمة في الدورة الحالية لجمعية البيئة، والقرارات المعتمدة في الدورات السابقة. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تقدم المساعدة المالية والتقنية الكافية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات إلى البلدان النامية. ويكتسي اعتماد صك دولي ملزم قانونا لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية أهمية بالغة أيضا. وكررت المجموعة تأكيد دعمها لتحقيق نتائج ناجحة لدورة جمعية البيئة، وأعربت عن أملها في أن يتم اعتماد مشاريع القرارات ومشروع الإعلان الوزاري بتوافق الآراء.

**(و) الدول العربية**

37- رحب ممثل الكويت، متحدثاً باسم الدول العربية، بالجهود المبذولة لسد الثغرات المتعلقة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتلوث استعداداً للدورة الحالية لجمعية البيئة، فضلاً عن الاعتراف المستمر بالقرارات الصادرة عن الدورات السابقة. وقد جاءت الدورة السادسة لجمعية البيئة في لحظة حاسمة بالنسبة

لكوكب الأرض. فمع تسارع تغير المناخ، أصبح هناك مليون نوع مهدداً بالانقراض وظل التلوث أحد الأسباب الرئيسية للوفاة المبكرة في جميع أنحاء العالم. ومن الأهمية بمكان التركيز على التعاون الدولي؛ وتعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف لمواجهة التحديات البيئية؛ وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ وتعزيز وسائل التنفيذ، بما في ذلك من خلال موارد التمويل؛ وتمكين البلدان من الوفاء بالتزاماتها البيئية. ويلزم أيضاً الاهتمام بالوضع البيئي، ولا سيما في دولة فلسطين على خلفية الممارسات الأخيرة للاحتلال الإسرائيلي، وخاصة في غزة.

38- وأكدت المجموعة من جديد المسؤوليات المشتركة، والمتباينة في نفس الوقت، التي يعكسها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وضرورة مكافحة التلوث والفقر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وظلت المجموعة أيضاً على استعداد للمشاركة في مفاوضات بناءة بشأن مشاريع القرارات، بغية التوصل إلى نتائج قائمة على توافق الآراء، ودعت إلى العمل المشترك والتعاون في التصدي للتحديات البيئية.

### 2- البيانات العامة التي أدلى بها الممثلون

39- أدلى الوزراء وغيرهم من ممثلي البلدان الرفيعي المستوى وممثلو كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمراقبون ببيانات تناولت موضوع الدورة السادسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة "إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة للتصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث".

40- وألقى أحد الممثلين الضوء على الضرورة الملحة للعمل الجماعي وأهميته في مواجهة أزمة الكوكب. وفي ضوء الظواهر غير المسبوقة لفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتلوث، يجب وضع أهداف طموحة في الدورة الحالية لجمعية البيئة لتتناسب مع حجم التحديات، ويجب دعم الوعود والتعهدات بإجراءات متضافرة. وشدد ممثل آخر على أن حلول الأزمة يجب أن تتجنب تفاقم القضايا في مجالات أخرى، أو توليد المزيد من أوجه عدم المساواة. وفي الدورة الحالية، ينبغي لجمعية البيئة أن تبلغ بوضوح عن البارامترات التي تشير إلى القيود البيئية التي يمكن أن تكون محور تنظيم الاقتصادات، لتجنب التركيز على إجراءات تقتصر أهدافها على تعزيز النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، ينبغي تفضيل الحلول التي تمكّن الطبيعة نفسها من التجدد والتغلب على تحديات أزمة المناخ. ولا غنى أيضاً عن المعلومات والبيانات العلمية الواردة من أفرقة الخبراء، من أجل تجنب اتباع نُهج انتقائية من شأنها أن تفيد دولاً معينة على حساب دول أخرى.

41- وأكد أحد الممثلين من جديد أهمية معالجة القضايا التي تؤثر على الدول الأعضاء، بما في ذلك التصحر وتدهور الأراضي، بطريقة عادلة، مع معالجة آثارها أيضاً. وألقى بعض الممثلين الضوء على ضرورة مراعاة الاحتياجات وأي أوجه قصور فيما بين الدول من حيث الموارد. ومن الجدير بالذكر أن التمويل المجزأ وعدم كفاية والتخصيص غير الكاف والمفكك للموارد يشكلان عائقاً كبيراً أمام الجهود الجماعية، وهو ما يؤثر بصفة خاصة على الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وقال أحد الممثلين إنه سيكون من المفيد أيضاً إعادة بناء الهيكل المالي وإيجاد حيز مالي للاستجابة العامة للأزمة.

42- وأعرب عدة ممثلين عن تأييدهم لمشروع الإعلان الوزاري، وألقى أحدهم الضوء على الإجراءات اللازمة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً التي تقف في الخطوط الأمامية لأزمة الكوكب الثلاثية. وأشار أحد الممثلين إلى أن مشاريع القرارات التي ستنظر فيها جمعية البيئة ستكون أساسية لإيجاد نُهج تآزرية لمعالجة الأزمات العالمية المترابطة.

### 3- بيانات أخرى

43- قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، متحدثاً أيضاً باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وأستراليا، وأوكرانيا، وتركيا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسويسرا، وشيلي، وكندا، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان، إنه يعرب عن تقديره للعمل الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في البلدان التي تعاني من الصراعات والكوارث، وقال إن غزو الاتحاد

الروسي أوكرانيا على نطاق واسع بشكل غير مبرر ودون أي استفزاز سابق قد تسبب في معاناة شعب أوكرانيا طوال سنتين، وتدمير بلده وإلحاق أضرار غير مسبوقة ببيئته. وتشكل الأعمال العدائية المستمرة تهديداً خطيراً للتنوع البيولوجي في أوكرانيا. وتهدد الألغام بيئة المنطقة تهديداً خطيراً، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن الإطلاقات الكيميائية الخطيرة والتلوث الناجم عن الدمار والمدن والبلدات المنكوبة قد أثرت تأثيراً مباشراً على حياة البشر وسبل عيشهم. ورحب بأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أوكرانيا، ودعا إلى استكمال هذه الأنشطة بمزيد من التقييمات البيئية، بما في ذلك في منطقة البحر الأسود وبحر آزوف. وقال إن الاتحاد الروسي ينبغي أن يوقف على الفور أعماله العدائية وأن يسحب جميع قواته من أراضي أوكرانيا.

44- وقال ممثل الاتحاد الروسي، ممارساً حق الرد على البيان السابق، إن الادعاءات الكاذبة المقدمة هي محاولات غير مقبولة لتهديد عمل جمعية البيئة من خلال التسييس، وصرف الانتباه بعيداً عن احتياجات البلدان النامية والتنمية المستدامة، وهو ما حاول بلده تجنبه، تمشياً مع روح نيروبي. يجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمتواطئين معهم بدلا من ذلك التفكير في دورهم الإجرامي في التحريض على الصراع في أوكرانيا. وقد شنوا اعتداءات وحشية لا حصر لها دون مبرر أو سابق استفزاز في جميع أنحاء العالم. وأهم جريمة بيئية ارتكبوها هي تدمير خط أنابيب نورد ستريم للغاز الطبيعي، وهو ما من شأنه أن يعكس مسار سنوات عديدة من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي للحد من الانبعاثات والتخفيف من آثار تغير المناخ. ولكان من اللازم مساءلة الأطراف المسؤولة عن هذه الجرائم.

### هاء- أعمال اللجنة الجامعة

45- عقدت اللجنة الجامعة ثلاث جلسات عامة للنظر في بنود جدول الأعمال المسندة إليها، واختتمت أعمالها مساء يوم الأربعاء، الموافق 28 شباط/فبراير 2024. وخلال الجلسة العامة السابعة لجمعية البيئة، قدم رئيس اللجنة تقريراً عن نتائج أعمالها. ويرد التقرير عن أعمال اللجنة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

## ثالثاً- وثائق تفويض الممثلين (البند 3 من جدول الأعمال)

46- في الجلسة العامة الأولى، التي عقدت صباح يوم الاثنين، 26 شباط/فبراير 2024، قررت جمعية البيئة إرجاء النظر في البند إلى الجلسة العامة التي تعقد بعد ظهر يوم الخميس، 29 شباط/فبراير، لإتاحة وقت كاف للمكتب لفحص وثائق تفويض الممثلين وتقديم تقريره إلى الجمعية.

47- وفي الجلسة العامة الرابعة، التي عقدت بعد ظهر يوم الخميس، 29 شباط/فبراير 2024، وعند استئناف النظر في البند، أفادت نائبة رئيس الجمعية، سوزانا محمد غونزاليس (كولومبيا)، بأن المكتب تلقى وثائق تفويض الدول الأعضاء المقدمة وفقاً للمادتين 16 و17 من النظام الداخلي لجمعية البيئة وفحصها. وحتى 28 شباط/ فبراير 2024، كان ما مجموعه 49 دولة عضواً قد قدمت وثائق تفويض رسمية صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقدمت 122 دولة أخرى من الدول الأعضاء معلومات عن تعيين ممثليها في جمعية البيئة إلى المديرة التنفيذية عن طريق نسخة ممسوحة ضوئياً في نسق إلكتروني لوثائق التفويض الرسمية موقعة من رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية، أو عن طريق نسخة ممسوحة ضوئياً من رسالة أو مذكرة شفوية من البعثة الدائمة المعنية، أو بشكل آخر من أشكال الاتصال الرسمي. وبلغ مجموع عدد الدول الأعضاء التي لم ترسل إلى المديرة التنفيذية أي معلومات بشأن ممثليها 21 دولة.

48- وفيما يتعلق بميانمار، أفادت نائبة الرئيس بأن المكتب قرر، وفقاً لمقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المسألة نفسها، عدم اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق برسائل الدولة العضو المتعلقة بوثائق تفويض ممثليها.

49- ومنذ أن فحص المكتب وثائق التفويض، أفادت نائبة الرئيس بأن سبع دول أعضاء قدمت وثائق تفويض رسمية صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

50- وأوصى المكتب بأن تقبل جمعية البيئة وثائق تفويض الدول الأعضاء.

51- ووافقت جمعية البيئة على تقرير المكتب عن وثائق التفويض وقبلت وثائق تفويض الدول الأعضاء (المقرر 4/6).

## رابعاً- تقرير لجنة الممثلين الدائمين (البند 4 من جدول الأعمال)

52- قدم فراس خوري، الممثل الدائم للأردن ورئيس لجنة الممثلين الدائمين، في الجلسة العامة الأولى، المعقودة يوم الاثنين 26 شباط/فبراير، تقرير لجنة الممثلين الدائمين، بما في ذلك نتائج الاجتماع السادس للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، المعقود في نيروبي في الفترة من 19 إلى 23 شباط/فبراير 2024 (UNEP/EA.6/INF/2).

53- وعقب مشاورات بين رئيس جمعية الأمم المتحدة للبيئة والدول الأعضاء، أحالت اللجنة المفتوحة العضوية مشروعاً نهائياً منقحاً للإعلان الوزاري، دون المساس بحقوق الدول الأعضاء في إجراء المزيد من التعديلات والتحسينات، لكي تواصل الجمعية النظر فيه واعتماده.

54- وفي إطار البند 6 من جدول أعمال الاجتماع السادس للجنة المفتوحة العضوية (UNEP/OECPR.6/1)، "إعداد مقررات ونتائج الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة"، نظرت اللجنة في 22 مشروع قرار ومقررين قُدمت من الدول الأعضاء والأمانة. وقد عملت اللجنة بلا كلل وفي جو بناء. وقد تجلت روح التوافق، إذ سُحب مشروع قرار ودُمج مشروعا قرارين آخرين. وقررت اللجنة إرجاء النظر في 19 مشروع قرار ومشروعي مقررين إلى جمعية البيئة. وقد أُحرز تقدم كبير إضافي على أساس غير رسمي خلال عطلة نهاية الأسبوع التي سبقت افتتاح الدورة السادسة، بغية التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن عدة مشاريع قرارات. وبالإضافة إلى مشاريع صيغ النصوص، أُتيحت ورقات غير رسمية تعكس نتائج المناقشات غير الرسمية التي جرت خلال عطلة نهاية الأسبوع.

55- وفي الختام، أعرب فراس خوري عن تقديره للجهود التي يبذلها زملاؤه أعضاء مكتب اللجنة المفتوحة العضوية والميسران المشاركان والأمانة. ويرد مزيد من المعلومات عن الاجتماع السادس للجنة في مشروع الموجز الذي أعده الرئيس (UNEP/OECPR.6/8).

56- وأحاطت الجمعية علماً بتقرير لجنة الممثلين الدائمين.

57- وقررت الجمعية تكليف اللجنة الجامعة بمهمة إضفاء الصيغة النهائية على مشروع المقرر المعلق ومشاريع القرارات المعلقة.

## خامساً- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية (البند 5 من جدول الأعمال)

58- نظرت اللجنة الجامعة في البند 5 من جدول الأعمال ومشاريع القرارات والمقررات المتصلة به. وفي الجلسة العامة السابعة لجمعية البيئة، التي عُقدت يوم الجمعة 1 آذار/مارس، قدم رئيس اللجنة تقريراً عن نتائج عمل اللجنة. وأحاطت الجمعية علماً بتقرير اللجنة. ويرد التقرير عن أعمال اللجنة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

## سادساً- برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية (البند 6 من جدول الأعمال)

59- في الجلسة العامة السابعة، أشار الرئيس إلى أن لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية قد نظرت في تقرير المديرة التنفيذية المتعلق ببرنامج العمل والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2025، مع تقسيم الميزانية والأهداف بالتناسب (UNEP/EA.6/13). ونظراً لعدم وجود مسائل معلقة في إطار البند 6 من جدول الأعمال، لا يلزم أن تتخذ الجمعية أي إجراء آخر.

## سابعاً- إشراك أصحاب المصلحة (البند 7 من جدول الأعمال)

60- في الجلسة العامة الأولى، التي عُقدت يوم الاثنين 26 شباط/فبراير، دعا الرئيس ممثلي المجموعات الرئيسية التسع وأصحاب المصلحة الآخرين إلى مخاطبة جمعية البيئة.

61- وقال ممثل تحدث باسم المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال والصناعة إن القطاع الخاص يؤدي دوراً حاسماً في التصدي للتحديات المترابطة التي نواجهها حالياً، إذ يعمل كمحرك هام للابتكار، ومحفز للاستثمار، وبانٍ للقدرات. وتضخ شركات الأعمال استثمارات ضخمة للتصدي للتحديات العالمية؛ وتقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة من الشباب والشركات العالمية على حد سواء وظائف منصفة وخضراء ومستدامة. ولكن هناك حاجة إلى وضع سياسات قائمة على المخاطر والأدلة، وكذلك إلى التقاسم الفعال لأفضل الممارسات. ولاحظ هذا الممثل مع القلق الاتجاه الأخير نحو إعادة فتح نص مشروع القرار الذي سبق وأن تم الاتفاق عليه، وهو ما يهدد بتوليد مشهد غير متسق للسياسة العامة ويقوض تحقيق الغايات والأهداف. ومن العوامل الأساسية تحقيق الاتساق من حيث اللغة، وزيادة التركيز على المنجزات، وتجنب ازدواجية الجهود. ومن المهم أيضاً إعطاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولايات واضحة والموارد اللازمة لتنفيذها. ويجب أن تعزز الإدارة العالمية فرص الشراكات المثمرة. ولذلك، ينبغي أن تستكشف جمعية البيئة مسؤولياتها عن عقد الاجتماعات من أجل بناء نُهج تعاونية.

62- وقالت ممثلة تحدثت باسم المجموعة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب إن أكثر من 450 شاباً قد اجتمعوا مؤخراً في نيروبي لحضور الجمعية العالمية للبيئة للشباب، إذ تعلموا عن المواضيع التقنية واكتسبوا فهماً أفضل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعملياته. ورحبت بالاقتراح الوارد في مشروع الإعلان الوزاري بالاعتراف بالجمعية العالمية للبيئة للشباب، فضلاً عن مشاريع القرارات المتعلقة بالعدل المناخي وأساليب الحياة المستدامة. ودعت الدول الأعضاء إلى إضفاء الطابع الرسمي على الإنصاف بين الأجيال في عمليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتقنين الجمعية العالمية للبيئة للشباب، وتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التفاعل بين العلوم والسياسات، مع مراعاة منظورات المجتمعات الأكثر تضرراً من الأزمات البيئية. وقد انتهى الاجتماع السادس للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية دون الاتفاق على مشروع قرار واحد. وفي الوقت الذي كانت فيه النظم الكوكبية على شفا الانهيار، فقد العديد من النصوص الطموح والقيم الأساسية الواردة في المسودات السابقة. وبالنظر إلى نكث الوعود والعواقب الوخيمة المتزايدة للتقاعس عن العمل، دعا شباب العالم جمعية البيئة إلى ضمان اختتام الدورة السادسة بمزيد من الطموح والوعي بالمسؤولية الجماعية عن الإدارة البيئية. وهناك حاجة إلى إطار قوي وشامل وقابل للإنفاذ للإدارة البيئية العالمية لمساءلة كل أصحاب المصلحة عن أفعالهم ووضع رفاه الكوكب وسكانه فوق المكاسب المالية. وحثت هذه الممثلة المشاركين على اتخاذ منظور طويل الأجل، والالتزام بحماية الكوكب للأجيال المقبلة، واستعادة الثقة في تعددية الأطراف من خلال إظهار أن روح نيروبي حية وبصحة جيدة.

63- وقال ممثل عن المجموعة الرئيسية للمزارعين في بيانه إن المزارعين – وهو مصطلح يشمل المزارعين ومربي الماشية والرعاة وعمال الغابات وصيادي الأسماك – يواجهون بشكل متزايد صراعات دائمة تشكل بعضاً من أكبر التهديدات للبشرية، بما في ذلك الآفات الغازية، والأمراض الحيوانية المنشأ، واضطرابات التجارة العالمية، وتغير المناخ. وأشار إلى أنه في منصة أخرى للأمم المتحدة، استعيض عن مصطلحي "الزراعة" و"المزارعين" بمصطلحي "النظام الغذائي" و"الجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية"، وقال إن الإمداد الغذائي الموثوق به لم يكن أبداً أكثر أهمية للبشرية مما هو عليه الآن. والزراعة، بجميع أشكالها وأبعادها العديدة، تنتج هذا العرض، يوماً بعد يوم، في ظل خلفية من التحديات والاختلالات وسوء الفهم. فالمزارعون ليسوا "جهات فاعلة" على مسرح الإنسانية؛ بل هم من بنوا المسرح الذي توجد فيه البشرية. وشدد هذا الممثل على أن استخدام وتطبيق العلوم الجيدة والمعارف الأصلية لهما قيمة في جميع أشكال الإنتاج، إذ يسعى المزارعون من جميع الأحجام إلى التكيف والتخفيف والتحول، مع الارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

64- وقالت ممثلة تحدثت باسم المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية إنه من أجل معالجة أزمة الكوكب الثلاثية بفعالية، يجب على الدول الأعضاء أن تكفل بيئة تمكينية تستطيع فيها الشعوب الأصلية أن تؤدي دوراً أكثر نشاطاً بوصفها حماة للطبيعة وأصحاب حقوق وأصحاب معارف؛ والاعتراف بحقوقها الجماعية في أراضيها وأقاليمها ومواردها واحترام هذه الحقوق وحمايتها وإعمالها، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. غير أن كثيراً من قرارات الجمعية لا تراعي حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما فيما يتعلق بأراضيها وأقاليمها ومواردها، التي أصبحت الآن شديدة التلوث وتتدهور بشكل متزايد. ولذلك، هناك حاجة إلى وضع آليات فعالة لمحاسبة أولئك الذين ينتهكون حقوق الشعوب الأصلية ويضرون ببيئتها. والحكمة ونظم المعارف القديمة للشعوب الأصلية هيأت لها طرقاً مستدامة للعيش وإدارة الموارد والحفاظ على بيئتها. ولهذا السبب، ينبغي إدماجها، على قدم المساواة مع المعارف العلمية، في القرارات والخطط والمشاريع المتعلقة بالسياسات. ومن خلال ضمان مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة هادفة ومستنيرة وشاملة في صنع القرار، يمكن للاستراتيجيات المستدامة من أجل المنفعة المتبادلة للبشرية والطبيعة أن تحل محل الممارسات الاستغلالية التي لا تخدم سوى القلة. وأخيراً، شددت هذه الممثلة على ضرورة التمييز بين "الشعوب الأصلية" و"المجتمعات المحلية"، وهما مصطلحان لا ينبغي استخدامهما بالتبادل. إذ أن للشعوب الأصلية حقوقاً محددة بموجب القانون الدولي يجب احترامها.

65- وأعرب ممثل المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية في بيانه عن قلقه إزاء مشروع القرار المتعلق بتعديل الإشعاع الشمسي، ولا سيما فيما يتعلق بتجريب تلك التكنولوجيا واستخدامها. فمخاطر الهندسة الجيولوجية تفوق الفوائد في الوقت الراهن، كما أن الهندسة الجيولوجية الشمسية لا تعالج القضية الأساسية المتمثلة في الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين. وقد ساعد مؤتمر القمة الثالث للمدن والمناطق المعقود مؤخراً والدورة العشرون للمنتدى العالمي للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة على تعزيز شواغل المجموعة والحاجة إلى المساهمة في إيجاد الحلول. وقد أعاق عدد من القضايا اتخاذ إجراءات استدامة متسقة وفعالة على مستوى الحكومة المحلية. فعلى سبيل المثال، كان هناك نقص حاد في إدراج بيئة سياساتية متكاملة ومتعددة الأطراف في القرارات. وشهدت السلطات المحلية التعقيدات الناجمة عن هذا الاختلال السياساتي. ولذلك، يلزم اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها لتحقيق الأثر والتنفيذ الفعال اللذين يستحقهما الناس. ورُحب بالاستخدام المتزايد لمصطلحات مثل "الإنصاف" و"التماسك الاجتماعي" و"الانتقال العادل". وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في كيفية تجسيد هذه المفاهيم بالنسبة لأضعف الناس. وقد تمثلت الغاية المشتركة في إيجاد بيئة مستدامة وكوكب مستدام للأجيال القادمة، وتستطيع السلطات المحلية أن تساهم بالدعم والرؤى والخبرات لتعزيز الانتقال العادل والاقتصاد الدائري والفرص البيئية الأخرى.

66- وحثت ممثلة المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية في بيانها الدول الأعضاء على اغتنام الفرصة لتأمين صحة البشر والحيوانات والنظم الإيكولوجية والنهوض بها ومكافحة أزمة الكوكب الثلاثية من خلال التنفيذ السريع للقرارات الأخيرة التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن حق الإنسان في التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ودعت إلى رفض التكنولوجيات المدمرة، مثل تعديل الإشعاع الشمسي والهندسة الجيولوجية، وشددت على أن حالة البيئة وتنفيذ القرارات ذات الصلة يعتمدان على السلام الحقيقي. وتدمير النظام الإيكولوجي يتصاعد بمعدل ينذر بالخطر بسبب الحروب والنزاعات، التي ينبغي لجمعية البيئة أن تعالج أبعادها البيئية. وحثت أيضاً الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة على تعزيز السلام والأمن في كل منطقة؛ فقد حان الوقت لوقف الحروب وحماية كوكب الأرض.

67- وقال أحد الممثلين، متحدثاً باسم المجموعة الرئيسية للأوساط العلمية والتكنولوجية، إن مشروع القرار المتعلق بالمحيطات والبحار ينبغي أن يتماشى تماماً مع الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إدراج لغة أقوى بشأن ضرورة توخي الحذر فيما يتعلق بالتعدين في أعماق البحار، نظراً للافتقار إلى فهم علمي شامل لأثر ذلك النشاط، وهو ما يشكل تهديداً كبيراً للمحيطات والتنوع البيولوجي البحري. وهناك حاجة إلى وضع معايير تستند إلى معايير علمية متينة وقائمة على الأدلة لضمان أن تكون الحلول

القائمة على الطبيعة مفيدة للبيئة، وهناك حاجة إلى وضع أطر تنظيمية ملزمة قانوناً لضمان تخصيص تمويل الحلول القائمة على الطبيعة للتفاعل بين العلوم والسياسات. وفيما يتعلق بتعديل الإشعاع الشمسي، فضلت المجموعة اتباع العلم واتباع نهج "عدم الاستخدام"، بما في ذلك من خلال فرض حظر على الاختبار في الهواء الطلق. وكانت لدى المجموعة أيضاً مخاوف جدية بشأن تقييم تلك التكنولوجيا الذي يقتصر على نطاق ضيق، مع عدم كفاية الإشراف الحكومي الدولي وإشراك أصحاب الحقوق. ويمكن أن يسهم إنشاء إطار لعلم المواطن في إدماج أصوات الشعوب الأصلية والمجتمعات وتوسيع نطاق برامج البحث. وفي الختام، دعا هذا الممثل الدول الأعضاء إلى ضم ثلاثة علماء مستقلين غير حكوميين إلى لجنة الخبراء المتعددة التخصصات التابعة لفريق العلوم والسياسات المقترح لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث.

68- وقالت ممثلة تحدثت باسم المجموعة الرئيسية للنساء في بيانها إنه ينبغي اتخاذ إجراءات فورية للتخلص التدريجي من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، لما لها من أثر مفزع على صحة العاملات في المزارع يسبب سرطان الثدي والعقم واختلالات الصحة الإنجابية. وينبغي تشجيع الحلول المحلية، بما في ذلك البدائل غير الكيميائية، وتقديم الدعم الدولي لدعم عملية الانتقال. وقد كان من الضروري أيضاً اتخاذ إجراءات تنظيمية لمنع التعرض للمواد الكيميائية والحد منها في مختلف الصناعات. وحيث إن تعديل الإشعاع الشمسي ينطوي على مخاطر وتكاليف لا يمكن السيطرة عليها، حُثت الدول الأعضاء على الاستجابة للنداءات الداعية إلى إبرام اتفاق عالمي بشأن عدم استخدام تلك التكنولوجيا. وفيما يتعلق بمشروع القرار بشأن أساليب الحياة المستدامة، اقترحت الممثلة إدراج صيغة بشأن الإنصاف بين الأجيال وشددت على أهمية المساواة بين الجنسين ومعرفة المرأة. وأخيراً، بالنظر إلى أن النساء والفتيات في البلدان النامية يتأثرن بشكل غير متناسب بتغير المناخ، فإن هناك حاجة إلى عمل جماعي لدعم البلدان الضعيفة، والحد من المخاطر، وتعزيز القدرة على الصمود والتكيف.

69- وقالت ممثلة عن المجموعة الرئيسية للعمال والنقابات إن أثر الجفاف والإجهاد الحراري والمنتجات الكيميائية الخطرة أصبح شاغلاً رئيسياً للعمال ونقاباتهم، الذين يتأثرون بشكل مباشر بالسياسات البيئية السيئة وغير الفعالة ولكنهم يمكن أن يكونوا جزءاً من الحل، ولا سيما بتطبيق نهج انتقال عادل على السياسات. وفيما يتعلق بمشروع القرار المتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، دعت إلى فرض حظر على استخدام أسبستوس الكرايسوتيل، الذي يتسبب في وفاة 000 250 من العمال سنوياً. وينبغي إدراج فقرة بشأن الانتقال العادل، وهو أمر مهم لجميع العمال الرسميين وغير الرسميين، في مشروعي القرارين بشأن الاقتصاد الدائري وبشأن الجوانب البيئية للمعادن والفلزات. وأخيراً، دعت هذه الممثلة إلى وقف فوري إنساني لإطلاق النار وحل مستدام للصراع الرهيب في دولة فلسطين.

70- وقال أحد الممثلين متحدثاً باسم المجموعات الرئيسية ومناطق أصحاب المصلحة إن من الضروري ضمان احترام كرامة الإنسان وحقوق الإنسان. والالتزام غير القابل للتفاوض بدعم حقوق الإنسان شرط مسبق لإحراز تقدم في جدول الأعمال البيئي المشترك. والحق في الأمن الغذائي والسيادة الغذائية ضرورة إنسانية أساسية. وهناك حاجة إلى الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة على نحو مسؤول اجتماعياً وشامل ومنصف. وهناك حاجة أيضاً إلى الإدارة التشاركية للنظام الغذائي وتعزيز آليات المساءلة والشفافية. وساهمت الممارسات المبتكرة والمتجددة، مثل الإيكولوجيا الزراعية، في حماية الصحة والبيئة، وتعزيز سبل العيش وتعزيز القدرة على الصمود. ومن الأهمية بمكان تجاوز النهج المتمحور حول الإنسان البحث إزاء السياسة البيئية بالاعتراف صراحة بحقوق الطبيعة ودعمها وصونها ومناصرتها. وحقوق الإنسان وحقوق الطبيعة أساسية ومترابطة.

71- وقال مقرِّر قمة المدن والمناطق، مقدماً لمحة عامة عن نتائج القمة المعقودة في نيروبي في 23 شباط/فبراير 2024، إنه نظراً لأن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المراكز الحضرية، فإن المدن تتحمل وطأة القضايا البيئية. وفي الوقت نفسه، تحتل المدن موقعاً فريداً يمكنها من وضع وتنفيذ حلول لمعالجة هذه المسائل. وفي بعض الحالات، تجاوزت مبادرات المدن لإنتاج المواد البلاستيكية الجهود الوطنية. ولذلك، يلزم اتباع نهج

متعدد المستويات، تعمل فيه الحكومات الوطنية جنباً إلى جنب مع المدن، وتشارك فيه المدن مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة، لتكرار النجاحات المحلية وتحويلها إلى أثر عالمي. ولإطلاق العنان للإمكانات الكاملة للمدن بوصفها قادة في المجال البيئي، فلابد من إزالة الحواجز التي حالت دون وصول السلطات المحلية إلى آليات التمويل الحيوية.

72- وشُدد على الحاجة إلى مشاركة أقوى للحكومات المحلية ودون الوطنية في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات البيئية المتعددة الأطراف. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي إنشاء أطر مثل التحالف من أجل الشراكات المتعددة المستويات العالية الطموح للعمل المناخي بموجب اتفاق باريس، وتعزيز وتحسين المشاركة المتعددة المستويات. وأخيراً، من المأمول فيه أن تتمكن السلطات المحلية من المشاركة كجهات فاعلة حاسمة في تنفيذ القرارات والمبادرات البيئية في المستقبل. وبالرغم من أن التحديات التي نواجهها كبيرة، فإن إمكانية العمل الجماعي أكبر.

73- وفي الجلسة العامة السابعة التي عُقدت بعد ظهر يوم الجمعة 1 آذار/مارس، أعربت ساروجيني رينغام ممثلة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في بيانها عن قلقها إزاء الاختلاف غير المبرر في القرارات عن اللغة التي تم الاتفاق عليها في مختلف المحافل الدولية بشأن حقوق الشعوب الأصلية والشعوب الأخرى، مما يقوض الحوكمة الرشيدة؛ وإضعاف وحذف الإشارات إلى الفئات المستضعفة والمهمشة، مما يؤدى إلى قطع الروابط بين حقوق الإنسان والبيئة الصحية؛ وعدم وجود التزام بمراعاة سياسات الانتقال العادل الموجهة نحو العمل؛ وفشل الدول الأعضاء في تقديم بيان قوي بشأن العدل المناخي. ودعت جميعَ الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة إلى اتخاذ تدابير فعالة للتخلص التدريجي من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة وتعزيز الانتقال نحو بدائل أكثر أمانًا وميسورة التكلفة، بما في ذلك الإيكولوجيا الزراعية والمكافحة المتكاملة للآفات، بما يتماشى مع الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية. وحثتهم على اعتماد نهج قائم على العلم يراعي الأمن الغذائي وسبل عيش الناس. من شأن تقنيات تعديل الإشعاع الشمسي أن تؤثر سلباً على المجتمعات الأشد تضررا بالفعل بتغير المناخ. وقد أدت الدراسات التي أجراها الخبراء الدوليون في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وفي إطار اتفاقية التنوع البيولوجي إلى وقف بحكم الواقع، وهو ما أيدته المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، بسبب المخاطر والتكاليف التي لا يمكن السيطرة عليها لهذه التكنولوجيات التي لا تعالج الأسباب الجذرية لتغير المناخ. ورحبت بالتركيز في العديد من القرارات على أهمية الانتقال إلى اقتصاد دائري، ودعت الدول الأعضاء إلى ضمان الحوكمة القوية والتشاركية والمنصفة للموارد الطبيعية وحماية المدافعين عن البيئة من أجل تقليل أثر التعدين إلى أدنى حد ممكن. ودعت جميع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة إلى إنهاء جميع النزاعات التي تقوض التنمية المستدامة وتسببت في انعدام الأمن الغذائي. وينبغي تعزيز تعددية الأطراف والتمويل وإنفاذ التشريعات البيئية، وينبغي تعزيز الحوكمة على جميع المستويات، وينبغي إدماج حقوق الإنسان وحقوق العمل في جميع الأنشطة. وقدمت المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الدعم الكامل لرئيس الدورة السابعة لجمعية البيئة.

## ثامناً- الإسهامات في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتنفيذ البُعد البيئي من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (البند 8 من جدول الأعمال)

74- في الجلسة العامة الأولى، التي عقدت يوم الاثنين 26 شباط/فبراير، قررت جمعية البيئة، بناء على توصية لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، أن تطلب إلى لجنة الممثلين الدائمين النظر في المساهمات الكتابية في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقدها في عامي 2024 و2025 والموافقة عليها (المقرر 5/6).

## تاسعاً- الجزء الرفيع المستوى (البند 9 من جدول الأعمال)

75- افتتح الجزء الرفيع المستوى في الساعة 10:30 من صباح يوم الخميس 29 شباط/فبراير 2024، في الجلسة العامة الثالثة للجمعية، تلتها بيانات افتتاحية أدلى بها متحدثون رفيعو المستوى. وسبق افتتاح الجزء الرفيع المستوى عروض لأوركسترا الشباب غيتو كلاسيك و ''معركة راب'' بين الموسيقيَّين ديكس ماكبين من الولايات المتحدة وفريدا أماني من جمهورية تنزانيا المتحدة.

## ألف- البيانات الافتتاحية

76- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من ليلى بن علي، رئيسة جمعية البيئة؛ ودنيس فرانسيس، رئيس الجمعية العامة؛ وباولا نارفييس، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وأنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، عبر رسالة بالفيديو؛ وإنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وتيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية؛ ووليام ساموي روتو، رئيس كينيا؛ وموكويتسي إيريك كيابيتسوي ماسيسي، رئيس بوتسوانا؛ وإسماعيل عمر جيله، رئيس جيبوتي؛ وبريس أوليغي نغيما، الرئيس الانتقالي ورئيس دولة الغابون؛ وحسن شيخ محمود، رئيس الصومال؛ وموسى الكوني، نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي؛ وكيمبو موهادي، نائب رئيس زيمبابوي؛ وجيرفيه نديراكوبوكا، رئيس وزراء بوروندي؛ وراسل مّيسو دلاميني، رئيس وزراء إسواتيني؛ وإدوار نغيرينتي، رئيس وزراء رواندا.

77- وحذرت السيدة بنعلي في ملاحظاتها من العديد من الانحرافات المحتملة عن مسار التنمية المستدامة في عام 2024، والمتمثلة في النزاعات المسلحة في أوروبا والشرق الأوسط التي خلفت أثراً على كل جزء من أجزاء العالم؛ والانتخابات في البلدان التي يقطنها 40 في المائة من سكان العالم والتي تهدد بتحويل انتباه صانعي السياسات والتسبب في تغييرات في القيادة من شأنها أن تهدد إنجازات الاستدامة؛ والضغط غير المسبوق الذي تتعرض له التعددية. وقد أتاحت الدورة السادسة للجمعية فرصة هامة لإعادة توحيد النظام المتعدد الأطراف والإنجازات السابقة، لأن تعددية الأطراف ناجحة كما أظهرت ذلك المفاوضات بشأن الصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية.

78- وأضافت أن تجديد العمل البيئي المتعدد الأطراف خلال عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية يتطلب عملاً منسقاً بين منظومة الأمم المتحدة والقيادة المستنيرة في القطاعين العام والخاص؛ وتوفير تكنولوجيات متطورة؛ والاستثمار في البحث والتطوير ؛ والمشاركة مع المجتمعات المحلية. ولتحقيق هذه الغاية، كتبت إلى الأمين العام لتقترح تشكيل تحالف من أصحاب النوايا الحسنة في مجال البيئة الذين يمكنهم بناء مشاركة أعمق مع الصناعة ودعم الرئاسات المستقبلية للجمعية.

79- وأشارت إلى أنه يجب تعزيز نقاط الوحدة والبناءُ على أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والوكالات المتعددة الأطراف. وقد تم الاتفاق على الإطار العالمي للمواد الكيميائية – من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس، ولكن هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر لضمان تحقيق مستقبل آمن يحصل فيه الجميع على الطاقة مع احترام الاحتياجات المحلية والوطنية.

80- وواصلت قائلة إن آثار الأزمات البيئية تتفاقم وإنها تؤثر على بعض الناس أكثر مما تؤثر على غيرهم، فقد كان عام 2023 أكثر الأعوام حرارة على الإطلاق؛ وأصبحت الأحداث الكارثية، من قبيل العواصف والجفاف وحرائق الغابات، تمثل الوضع الطبيعي الجديد؛ كما يعاني 3,2 مليار نسمة، أي 40 في المائة من سكان العالم، من تدهور النظام البيئي الذي يتطلب اتخاذ إجراءات فورية. وقد وصلت الأمور بالفعل، في العديد من الأماكن، إلى نقطة اللاعودة. وعلى الجمعية أن تلتزم بتنفيذ إجراءات حاسمة وحلول ذات مصداقية بشكل أسرع وبطموح أكبر.

81- وقال السيد فرانسيس في ملاحظاته إنه على الرغم من أنه من المعروف منذ فترة طويلة أن توافر بيئة صحية أمر ضروري لمستقبل أكثر أمانًا وعدالة وازدهارًا، إلا أن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يزال بعيداً عن المسار الصحيح. وقد تعهد قادة العالم، في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2023، بتسريع وتيرة التقدم، بما في ذلك في القضايا البيئية. ودعا الإعلان السياسي لمؤتمر القمة إلى تنفيذ أقوى لكل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، ووعد باتخاذ إجراءات عاجلة لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره، بما في ذلك التقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. والأهم من ذلك أنه تم الاعتراف بالتهديدات الخطيرة للتلوث بالمواد البلاستيكية وتلوث الهواء والتلوث الكيميائي وأُعرب عن تأييد راسخ لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن بالمواد البلاستيكية.

82- وقد أظهر الحضور الكبير في الدورة الحالية للجمعية أن في الاتحاد قوة. وأضاف أن الجمعية في وضع جيد لتحقيق نتائج ملموسة تمس الحاجة إليها بشأن التنمية المستدامة، وهو أمر حيوي بالنظر إلى ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار 1,5 درجة مئوية خلال فترة الاثني عشر شهرًا الأخيرة لأول مرة على الإطلاق؛ والتنوع البيولوجي يتدهور بأسرع معدل في التاريخ؛ والتلوث يسبب 9 ملايين حالة وفاة مبكرة كل عام؛ والمواد البلاستيكية دخلت إلى كل نظام بيئي على كوكب الأرض، مما يعني أنه وفقًا للاتجاهات الحالية، ستحتوي المحيطات على مواد بلاستيكية بكمية تتجاوز كمية الأسماك بها بحلول عام 2050.

83- واسترسل قائلاً إنه من أجل أن تساعد نتائج الدورة السادسة في تحقيق مستقبل أكثر إنصافاً وشمولاً وقدرة على الصمود لجميع الشعوب في كل مكان، من الضروري مراعاة أولئك الذين غالباً ما يكون تمثيلهم ناقصاً على طاولة المفاوضات، بمن فيهم النساء والأطفال والشعوب الأصلية والأشخاص المنتمون إلى الأقليات والمجتمعات الضعيفة الأخرى. كما أن بعض البلدان معرضة لخطر التخلف عن الركب. وفي عام 2024، ستكون هناك فرص للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة للعمل معاً من أجل تحقيق هذه الغاية، بما في ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. كما ستعقد الجمعية العامة أيضاً "أسبوع الاستدامة" الافتتاحي في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 15 إلى 19 نيسان/أبريل، والذي سيضم أحداثاً حول النقل والسياحة والطاقة والبنية التحتية، فضلاً عن القدرة على تحمل الديون والمساواة الاجتماعية والاقتصادية. وبغية ترجمة الالتزامات إلى تغيير كبير، ينبغي تكثيف تنفيذ خطة عمل أديس أبابا لزيادة التمويل من أجل التنمية المستدامة وتوفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية. واختتم بالترحيب بعزم جمعية البيئة في دورتها السادسة على لفت الانتباه، في إعلانها الوزاري، إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ونتائجه المتوقعة، المتمثلة في ميثاق المستقبل.

84- وقالت السيدة نارفايز في ملاحظاتها إن هناك حاجة إلى عمل جماعي عاجل بغية معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ومع تعرض 1,3 مليار شخص للخطر من تداعيات تغيّر المناخ، إلى جانب تعرض مليون نوع لخطر الانقراض بسبب الأنشطة البشرية، لا يمكن مواجهة التحديات بمعزل عن بعضها البعض، بل فقط عن طريق فهم أوجه الترابط بينها. وقد أكد التقرير الأخير المعنون حلول تآزرية لعالم يمر بأزمة: معالجة العمل بشأن المناخ وأهداف التنمية المستدامة معا، الذي نشرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على الحاجة إلى اتباع نهج منسقة ومتكاملة.

85- وتابعت قائلة إن التحديات هائلة والوتيرة بطيئة للغاية في منتصف المدة المحددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تأخر 50 في المائة من الأهداف عن الجدول الزمني المحدد، وتوقف 30 في المائة منها، وحاد 15 في المائة منها عن المسار الصحيح. إلا أن هذه الأهداف لا تزال قابلة للتحقيق، كما أن التقرير يسلط الضوء على الفرص المحتملة المنبثقة عن أوجه التآزر: فالعمل المناخي مرتبط بـ 80 في المائة من الأهداف؛ ومن شأن المنافع الصحية والزراعية المشتركة أن تعوض تكاليف السياسات المناخية وتحسن إجمالي الناتج المحلي العالمي؛ وتستطيع السياسات المناخية الفعالة أن تخفض تكلفة حصول الجميع على الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ ومن شأن مواءمة الجهود المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة أن تعزز الناتج الاقتصادي بمقدار 43 تريليون دولار بحلول عام 2070. ولا يمكن تحقيق الفوائد التي لا يمكن إنكارها لمثل هذه النُهج المتكاملة إلا ببذل جهود مدروسة بغية تكييف السياسات والنُهج.

86- وأفادت أن الأعمال التحضيرية جارية للاجتماع السنوي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2024، الذي سيعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن شأن نتائج الدورة السادسة أن تثري مداولات المنتدى وتسهم في عمل المجلس، ولا سيما استعراضه للهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره. وحثت المشاركين على اغتنام الفرصة لرفع مستوى الطموحات من أجل تحقيق نتائج مؤثرة، وإقامة شراكات جديدة، وتعبئة الموارد وتحفيز التغيير التحويلي.

87- وقال السيد غوتيريش، في بيانه، إن أعمال جمعية البيئة في دورتها السادسة ذات طبيعة عاجلة. فالبشرية هي المسؤولة عن الوضع الحالي الذي يعاني فيه الكوكب ونظمه البيئية والمناخ من آثار سلبية كبيرة تضر بالبشرية جمعاء، بما في ذلك الأنهار المسمومة وارتفاع منسوب البحار. وحقيقة أن من يتحملون المسؤولية الأقل هم أكثر من يعاني هو ظلم كبير. ويعد التعاون أمرا حيويا لمكافحة الأزمات البيئية التي نواجهها، وكذلك الاعتراف بأوجه الترابط بينها، من أجل إعطاء زخم كبير للتنمية المستدامة. كما يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لتسريع الانتقال العادل من الوقود الأحفوري إلى الطاقات المتجددة؛ والتكيف مع الأحوال الجوية القصوى؛ وتحقيق العدل المناخي؛ والإدارة الفعالة للتلوث؛ وحماية النظم الإيكولوجية واستعادتها.

88- ويجب على الحكومات، من جانبها، وضع أهداف وطنية لتحقيق إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛ والاستفادة من صندوق الخسائر والأضرار الجديد؛ وإنشاء مساهمات محددة وطنياً للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2025؛ والتفاوض على معاهدة جديدة بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية؛ والزيادة بشكل كبير في تمويل التنمية المستدامة والعمل المناخي والعمل من أجل التنوع البيولوجي في البلدان النامية؛ وتحقيق الخطة المقترحة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة. كما يجب الوفاء بجميع الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو، مع ضمان استدامة إنتاج وتجارة المعادن الضرورية لثورة الطاقة المتجددة وتوفير أقصى قدر من الفوائد للبلدان النامية. وقد لعبت جمعية البيئة دوراً حيوياً في دفع عجلة العمل البيئي، وبالنظر إلى العديد من مشاريع القرارات الهامة قيد النظر في الدورة الحالية، ينبغي اغتنام الفرصة من أجل التوصل إلى حلول متعددة الأطراف وتوجيه روح نيروبي مرة أخرى.

89- وقالت السيدة أندرسن إن انتشار الأزمات البيئية وتفاقمها قد أدى إلى نشوء حالة طوارئ مناخية. وعلى الرغم من تعدد التهديدات التي نواجهها، إلا أن قوة التغيير تكمن في جمعية البيئة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، الذين يتعين عليهم توحيد الجهود من أجل التصدي لأزمة الكوكب الثلاثية. ومن شأن هذه الوحدة أن تتيح استقرار المناخ، وتعافي العالم الطبيعي، والازدهار المستدام للاقتصادات والمجتمعات، مع تحقيق المساواة بين الأجيال لتزويد الشباب بالقدرات والمعرفة المعززة. وإنه لمن الأهمية بمكان إظهار روح نيروبي مرة أخرى في الدورة الحالية لجمعية البيئة، وتنحية الخلافات الوطنية والإقليمية جانباً لصالح رؤية مشتركة طويلة الأجل من شأنها أن تعمل على تعزيز تعددية الأطراف البيئية الشاملة. وينبغي اعتماد مشاريع القرارات ومشاريع المقررات قيد النظر بأكثر الطرق الممكنة تأثيرا وتنفيذها بسرعة وتصميم.

90- وقد أتاحت جمعية البيئة منتدى للمجتمع العالمي لتوليد أفكار طموحة في نطاقها، كما تجلى ذلك خلال اجتماعات الدورة الحالية بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والتي حققت بالفعل نتائج ملموسة في أمثلة جديرة بالملاحظة لتعددية الأطراف البيئية. ومع ذلك، يمكن تحقيق المزيد من خلال توحيد الجهود لبناء القدرة على الصمود في المستقبل. وعلى الرغم من اشتداد التهديدات البيئية، فقد جسدت جمعية البيئة طفرة ملموسة في الأمل والالتزام والعمل. ومن شأن وحدة الهدف أن تساعد في التغلب على أزمة الكوكب الثلاثية، من خلال رفض الوقود الأحفوري لصالح الطاقة المتجددة؛ واستعادة العالم الطبيعي والأرض والحفاظ عليهما؛ والتخلص من المواد الكيميائية الضارة والتلوث والنفايات. فالملايير من الناس يعتمدون على جمعية البيئة في تنفيذ تلك المهام بنجاح.

91- وقال السيد غبريسوس إن صحة البشر والحيوانات والبيئة متشابكة بشكل لا ينفصم في رابطة هشة. لقد نهب البشر الكوكب باسم التقدم لعدة قرون. ونتيجة لذلك، فإن كوكب الأرض يتدهور بسرعة، مع ارتفاع درجات الحرارة، وتدمير الغابات وتلوث مصادر المياه، وكل ذلك على حساب صحة الإنسان. كما أن الظواهر الجوية الأكثر تواتراً وشدة تتسبب في حدوث وفيات وإصابات وأضرار؛ وساهمت موجات الحر المتزايدة وتلوث الهواء والمواد الكيميائية في زيادة الأمراض؛ ويؤثر الجفاف وندرة المياه على إنتاج الغذاء وأسعاره. ويؤدي تغير المناخ أيضًا إلى تحولات سلوكية في مختلف الأنواع التي تنشر الأمراض المعدية. وفي الوقت نفسه، زاد الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية من خطر انتقال العدوى الحيوانية المصدر، مما قد يؤدي إلى حدوث جائحة.

92- وأضاف أن الأسباب والآثار المتعددة القطاعات لأزمة الكوكب الثلاثية تستلزم استجابة جماعية متعددة القطاعات. وتحظى مشاريع القرارات المتعلقة بجودة الهواء والمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث، من بين مشاريع القرارات قيد النظر، بترحيب خاص. كما ينبغي أن تنعكس الجوانب الصحية بقوة في الصك الجديد الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. ومن شأن عمل جمعية البيئة أن يؤثر تأثيراً مباشراً على تنفيذ خطة العمل المشتركة بشأن صحة واحدة، والتي حث على الإعراب عن دعمه لها. وأشار إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تحويلية لأنظمة الطاقة والنقل والغذاء والصحة، مع الخروج من العقليات المنعزلة لضمان اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة. وتبقى منظمة الصحة العالمية ملتزمة بدعم جميع البلدان بالأدوات التقنية القائمة على الأدلة.

93- وشدّد السيد روتو على أن حجم الأزمة الحالية يتطلب اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة، وتقع على عاتق جمعية البيئة مسؤولية حاسمة في تنفيذ جدول أعمالها. وفي حين أدى العزم الجماعي والبصيرة الاستراتيجية إلى إحراز تقدم، إلا أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمعالجة الاتجاهات المستمرة في انبعاثات غازات الدفيئة وأنماط التلوث والتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي. وعلى الرغم من عدم قدرة أي بلد على مواجهة هذه التحديات بمفرده، إلا أن جميع الجهود يجب أن تبدأ بتدابير محلية فعالة. وفي هذا الصدد، أفاد أن حكومة بلده أنشأت إطاراً مؤسسياً للتدخلات المتعلقة بالطاقة، والتلوث، وحفظ الغابات، وإعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية، والزراعة والمنظومات الغذائية، والطبيعة والتنوع البيولوجي. ومثلت الشراكات أيضاً مفتاحا للنجاح الجماعي؛ لذلك وجهت الدعوة إلى الحكومات والمؤسسات من أجل التعاون مع كينيا.

94- واسترسل قائلا إن النظام المتعدد الأطراف الحالي لا يرقى إلى المستوى الذي تتطلبه مهمة ضمان التعاون العالمي التحويلي. وأضاف أن الإصلاحات على المستوى الهيكلي يجب أن تبدأ من خلال إعادة مواءمة المؤسسات المتعددة الأطراف مع القيم الأساسية للمجتمع الدولي، بما في ذلك المساواة في السيادة والتمثيل الديمقراطي الفعال. وقد يؤدي فشل هذه المساعي إلى انهيار تعددية الأطراف. وفي أيلول/سبتمبر 2023، عقدت كينيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي أول قمة أفريقية للمناخ في نيروبي، دعا فيها المشاركون إلى إصلاح عاجل للهيكل المالي العالمي. فقد دفعت البلدان الأفريقية تكاليف أعلى بكثير من غيرها مقابل ديونها، كما واجهت الاستثمارات في المشاريع الخاصة تكاليف مرتفعة لرأس المال بسبب مخاطر حقيقية وخيالية، مما يؤدي إلى وضع غير عادل وغير مقبول.

95- وحثّ المجتمع الدولي على دعم إنشاء أمانة الصك المقترح الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، لا سيما بالنظر إلى حالة التجزؤ التي تعاني منها الحوكمة البيئية العالمية. وتمثل حقيقة عدم كفاية التمويل المخصص لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن التبرعات مسألة مثيرة للقلق، وينبغي أن تستعرضها الجمعية العامة. وبالنظر إلى أن المدة المتبقية لتحقيق خطة عام 2030 تعادل ست سنوات، فإن العمل الجماعي يشكل ضرورة حتمية. ودعا جمعية البيئة في الدورة الحالية إلى إحراز تقدم كبير نحو تحقيق هذا الهدف.

96- وقال السيد ماسيسي في بيانه إن بلده تأثر بالتحديات العالمية السائدة، بما في ذلك تلك المرتبطة بتوسع القطاع الصناعي وأنشطة التعدين والمراكز التجارية والتوسع الحضري. ومع ذلك، فقد قطع خطوات كبيرة في التحول من توليد الكهرباء باستخدام الفحم إلى بدائل في مجال الطاقة المتجددة. وأضاف أن حكومة بلده قررت زيادة نسبة اختراق الطاقة المتجددة للسوق من 2 إلى 30 في المائة بحلول عام 2030، وهو ما يضاعف طموح المساهمة المحددة وطنياً للبلد، فضلاً عن الاستثمار في البنية التحتية لاستعادة النفايات وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها وحملات التوعية من أجل مساعدة الطبيعة على التعافي وخلق فرص العمل وتوليد الدخل. وقد عمل بلده، إدراكاً منه للتهديد الخطير الذي يشكله التلوث على صحة الإنسان والحيوان، على وضع استراتيجية لإدارة النفايات الإلكترونية والتخلص من الزئبق من ملغم الأسنان بما يتماشى مع اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

97- وقد تجلى التزام بلده بالحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الحيوية في تكريس 40 في المائة من أراضيه للحفاظ على البيئة، ولم يكن من قبيل المصادفة أن بوتسوانا هي موطن أكبر قطيع فيلة في العالم في

البرية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى التمويل، وقد حث البلدان على الوفاء بتعهداتها، بما في ذلك تلك المتعلقة بصندوق الخسائر والأضرار الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السابعة والعشرين. وبغية سد فجوة تمويل التنوع البيولوجي، أطلق أحد المصارف التجارية في بوتسوانا أول سندات مستدامة على الإطلاق في بورصة بوتسوانا، والتي بلغت قيمتها حوالي 3,6 ملايين دولار أمريكي.

98- وواصل قائلاً إن بوتسوانا، وكغيرها من بلدان الجنوب الأفريقي الأخرى، تعاني من فترات طويلة من الجفاف ودرجات الحرارة القصوى التي من شأنها أن تؤثر على الأمن الغذائي. وقد أنشأت جوائز صانعي التغيير في مجال المياه، التي يترأسها بلده، الفريق الدولي الرفيع المستوى المعني بالاستثمارات المتصلة بالمياه في أفريقيا من أجل مساعدة البلدان على تعبئة ما لا يقل عن 30 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2030 من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في أفريقيا. وهو يسعى، بصفته مؤازر التنقل المناخي في أفريقيا، إلى حشد الدعم السياسي للحلول المحلية للتنقل المناخي، وباعتبار ترأس بوتسوانا حالياً مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فإنه يؤكد على أهمية اهتمام الدورة السادسة بأوضاع البلدان التي تتحمل أكبر قدر من الضغط، والتي تشمل أيضاً أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذه الدول ليست ضعيفة فحسب، بل هي متخلفة عن الركب وتحتاج إلى الدعم من أجل النهوض بشعوبها وخلق فرص عمل وتعزيز النمو المستدام. فالمسؤولية المشتركة والعمل التعاوني مطلوبان لخلق إرث مستدام للأجيال القادمة.

99- وأشار السيد غيليه في تصريحاته إلى أن تغير المناخ يمثل أكبر الأزمات البيئية التي تواجه كوكب الأرض، وقال إنه لا مجال للتقاعس عن العمل. ولا يزال التمويل المتعدد الأطراف دون المستويات اللازمة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ولا بد من اتخاذ تدابير جريئة في هذا المجال. وعلى الرغم من مساهمتها الضئيلة في انبعاثات غازات الدفيئة، إلا أن جيبوتي ملتزمة بحزم بالتنمية الخفيضة الكربون. كما أن الحكومة تستثمر في مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، وأنشأت مرصداً إقليمياً لتغير المناخ. ونظراً للعواقب المدمرة لإزالة الغابات والتوسع الحضري غير المنضبط والتلوث والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، فقد أنشأ بلده العديد من المناطق المحمية وأطلق مبادرات لإعادة التحريج. وقد اتسع نطاق آفة التلوث بالمواد البلاستيكية إلى درجة أصبحت معها الجهود العالمية، بما في ذلك اتفاقية دولية بشأن المواد البلاستيكية، غير قادرة لوحدها على حل المشكلة. وشدد على أهمية تعبئة الموارد المالية الدولية من أجل العمل المستدام لصالح التنوع البيولوجي، ودعا إلى تعزيز تعددية الأطراف من أجل مواجهة التحديات البيئية.

100- وأعاد السيد نغيما في بيانه التأكيد على التزام بلده بالتصدي للتلوث الناجم عن المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام، نظراً للتهديد الخطير الذي تشكله على رفاهية الناس والتنمية المستدامة. وبفضل الإجراءات التي اتخذتها دولة غابون على مدى العقود الخمسة الماضية، تغطي الغابات 88 في المائة من مساحة البلد، ويتمتع أكثر من ربع أراضيها البحرية بالحماية، وقد أصبح البلد ممتصا صافيا للكربون، كما أن لديه واحدة من أكبر أعداد الفيلة في العالم. ومع ذلك، وبالنظر إلى الصراع بين الإنسان والحياة البرية الذي أدى إلى خسائر في الأرواح البشرية وتدمير المحاصيل، أكد أن الحكومة لن تسعى إلى تنفيذ التزاماتها البيئية على حساب السكان. ومن الواضح أن السلوك الأناني والمفترس تجاه الطبيعة منذ فجر الثورة الصناعية يؤثر سلبًا على كل من البشرية والبيئة. ودعا إلى مزيد من العدالة في الحوكمة البيئية العالمية ومزيد من التضامن في العمل العالمي استجابةً لأزمة الكوكب الثلاثية.

101- وأكد السيد محمود، في ملاحظاته، على التوقيت المناسب للدورة السادسة لجمعية البيئة وأهمية موضوعها، لا سيما بالنظر إلى التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ. كما أن الإجراءات المتعددة الأطراف الفعالة والشاملة والمستدامة هي السبيل الواقعي الوحيد للتصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وآثارهما. وتجاوز الصومال نقطة الأزمة المناخية وأصبح في حالة طوارئ مناخية بعد أربع سنوات من الجفاف. وفي المستقبل، سيكون للظواهر الجوية القصوى تأثير كبير على حياة السكان وسبل عيشهم وعلى البنية التحتية والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي في البلد. ولا بد من اتخاذ إجراءات فورية من قبل المجتمع الدولي. وبعد إنشاء وزارة البيئة والتغير

المناخي في عام 2022، أصبحت الحكومة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على سياسات حماية البيئة وإطارها القانوني، والتي تضمن قانوناً جديداً بشأن حماية البيئة وإدارتها. وستحظر تجارة الأكياس البلاستيكية واستيرادها واستخدامها اعتباراً من حزيران/يونيه 2024.

102- واسترسل قائلاً إن الإجراءات المتعددة الأطراف يجب أن تشمل توفير التمويل الخاص بالمناخ، والذي بدونه لن تتمكن البلدان النامية مثل الصومال من تلبية احتياجاتها الأكثر إلحاحاً فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وقُدرت تكلفة تنفيذ استراتيجيات الدولة في تلك المجالات بـ 15 مليار دولار في الفترة الممتدة حتى عام 2030 – وهو مبلغ يفوق ما حصلت عليه الحكومة من إيرادات أو ما كانت قادرة على اقتراضه من الصناديق الرأسية أو المتعددة الأطراف، أو من أسواق التمويل الخاص. وهيكل تمويل المناخ في وضعه الحالي غير مناسب لتحقيق الغرض منه. كما أن الحكومة تعمل على المشاريع القابلة للتمويل المصرفي والجاهزة للاستثمار من أجل جذب تمويل المناخ والمستثمرين بما يتماشى مع استراتيجيتها لتمويل المناخ. ودعا إلى تعزيز الوحدة الدولية وتقاسم أكبر للأعباء بين البلدان المتقدمة النمو والنامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة حتى عام 2030 وما بعده. ومن شأن تحسين إدارة وحماية البيئة والموارد الطبيعية أن يُترجم إلى مزيد من الطاقة الخضراء والوظائف والنمو في الصومال وبلدان أخرى في القرن الأفريقي.

103- وسلط السيد الكوني في بيانه الضوء على الحاجة إلى العمل المشترك لمواجهة التحديات الكبيرة والمتزايدة التعقيد التي يفرضها تغير المناخ. وقد أودت الكوارث الطبيعية التي تسببت فيها بحياة الآلاف من الأرواح ودمرت البنية التحتية في ليبيا والعديد من البلدان الأفريقية الأخرى. وتعمل الحكومة الليبية، من جانبها، على زيادة الاستثمار في التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل ضمان استدامة الموارد المائية وحماية البيئة. ودعا إلى التعاون الدولي والإقليمي من أجل تحقيق التزامات الدول بموجب اتفاقية باريس وضمان التكيف الفعال مع تغير المناخ من قبل الدول في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وتحقيقا لهذه الغاية، سلط الضوء على أهمية المساهمات المالية من البلدان المتقدمة النمو في صندوق الخسائر والأضرار، وحث جميع الدول على تبادل الخبرات والتجارب بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

104- وتحدث السيد موهادي في بيانه عن التزام بلده بحفظ البيئة والممارسات المستدامة وأهداف خطة عام 2030. ويشكّل التدهور البيئي تهديدا كبيرا للرفاه الاقتصادي والبيئي في زمبابوي، والحكومة مصممة على تنفيذ الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تدعم التنمية المستدامة. وقال إن زيمبابوي تخطط لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 40 في المائة للفرد الواحد في جميع قطاعات الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون بحلول عام 2030. ولدى الحكومة استراتيجية وطنية شاملة للاستجابة لتغير المناخ تركز على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وبناء القدرة على الصمود، كما تشجع الحكومة الطاقة المتجددة وتنفذ مبادرات الكفاءة في استخدام الطاقة من أجل الحد من البصمة الكربونية للبلد.

105- وواصل قائلاً إن زمبابوي تمتلك شبكة واسعة من المتنزهات الوطنية والمناطق المحمية التي تهدف إلى حماية تنوعها البيولوجي الغني. كما أن البلد بصدد تعزيز إنفاذ القانون لمكافحة الصيد غير المشروع وغزو الأراضي الرطبة وإدخال برامج الحفظ المنفذة في إطار المجتمعات المحلية بغية توفير سبل عيش مستدامة للمجتمعات المحلية مع الحفاظ على التنوع البيولوجي. وبغية مواصلة حماية الأراضي الرطبة، وضعت الحكومة وثائق سياسات واستراتيجيات بشأن الإدارة المستدامة للأراضي الرطبة وحددت بعض الأراضي الرطبة كمناطق حساسة بيئياً. كما تعمل على استعادة الأراضي المتدهورة وحماية الغابات في البلد، وتستثمر في البنية التحتية للمياه وتعزز ممارسات الاستخدام المستدام للمياه من أجل تحسين الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي. وعلى نطاق أوسع، فإنها تعمل على تعزيز الوعي البيئي من خلال دمج التثقيف البيئي في المناهج الدراسية الوطنية وتنظيم حملات للتوعية. وفي الختام، دعا السيد موهادي جميع الممثلين إلى حضور الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية، الذي سيعقد في زمبابوي في تموز/يوليه 2025.

106- وذكر السيد نديراكوبوكا في بيانه أن بوروندي تهدف إلى أن تكون دولة ناشئة بحلول عام 2040 ودولة متقدمة النمو بحلول عام 2060. وتهدف "رؤية بوروندي" إلى تعزيز بلد ينعم بالسلام، حيث يعيش الجميع في ظروف لائقة ولا يموت أحد لأسباب يمكن تجنبها، في إطار اقتصاد تنافسي يحركه القطاع الزراعي والصناعي وقطاع التعدين ذات قيمة مضافة عالية من أجل المجتمع بأسره، وكل ذلك في سياق بيئة طبيعية نظيفة ومصونة بشكل جيد. وتتماشى مواضيع الدورة السادسة لجمعية البيئة مع القضايا التي ستعالجها الدولة في تحقيق رؤيتها المتمثلة في استعادة الانسجام بين الطبيعة والإنسانية من خلال تحسين الظروف المعيشية للطبقات الأكثر ضعفاً من سكانها. ومع ذلك، تعاني بوروندي بشدة من آثار تغير المناخ، مما قد يهدد قدرتها على تحقيق أهدافها.

107- وتابع قائلاً إن بوروندي أيدت، في العقدين الماضيين، القرارات الدولية المتخذة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن التنوع البيولوجي والمناخ والتصحر، واتخذت خطوات للوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك إنشاء برنامج وطني لإعادة التحريج، ومراجعة استراتيجيتها وخطة عملها الوطنيتين للتنوع البيولوجي لتتماشى مع الإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي وتوسيع نطاق مناطقها الوطنية المحمية. وأعرب عن ترحيب بوروندي بالتضامن الدولي في الوفاء بالتزاماتها، مضيفا أنها تدعو أيضاً إلى زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني والمجتمع العلمي والقطاع الخاص، مع التركيز على تمكين الشباب والنساء. وقد أحرزت بوروندي تقدما في مكافحتها لأزمة الكوكب الثلاثية، لكنها تواجه تحديات مستمرة مرتبطة بعدم كفاية الموارد التقنية والمالية، وهي تسعى إلى الحصول على دعم إضافي لجهودها الرامية إلى تحقيق رؤيتها.

108- وقال السيد دلاميني في بيانه إن تعددية الأطراف تمثل بالنسبة لإسواتيني الأمل الوحيد لتحقيق سلام عالمي دائم والعيش في وئام مع الطبيعة. ودعا إلى تجديد روح نيروبي للتعاون الدولي في البحث عن حلول دائمة لأزمة الكوكب الثلاثية. فالتقييمات العلمية لا تزال تشير إلى أن العالم لا يفعل ما يكفي لمعالجة الأزمة البيئية، ودعا المجتمع الدولي بأسره إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة اللازمة.

109- واسترسل قائلاً إن الظواهر الجوية الأخيرة في إيسواتيني الناجمة عن تغير المناخ تقلب مسار المكاسب التنموية التي تحققت بشق الأنفس. وقد اعتمدت الدولة أول هدف لخفض الانبعاثات على مستوى الاقتصاد ككل، وهو ما يتطلب تغييرات تحويلية في جميع قطاعات الاقتصاد. وتسعى إيسواتيني إلى تحقيق انتقال عادل مع الاستفادة من مواردها الطبيعية الوفيرة من أجل ضمان إمدادات آمنة للطاقة وتعزيز ثقة المستثمرين. وهي تلبي حالياً 15 في المائة من استهلاكها من الطاقة من خلال مصادر الطاقة المتجددة. ومن خلال تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فإنها تعتبر رائدة في المفهوم العالمي ''تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المنطقة'' وتمويل البرامج الوطنية لزيادة المساحة الخاضعة للحفظ بنسبة 10 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي. وتمثل تلك العناصر جزءا من خطة التنمية الوطنية لعام 2030، والتي تركز على الإدارة الشاملة والمستدامة والفعالة للموارد الطبيعية والبيئة؛ والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ؛ والحد من التدهور البيئي ومخاطر الكوارث من خلال التكيف معها والتخفيف من آثارها. وقد أنشأت إسواتيني مؤسسة بيئية قوية وإطاراً بيئياً قوياً بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات، وتقييم الأثر البيئي، ومكافحة التلوث، والسلامة البيولوجية، وإدارة الموارد الجينية، وهي تتطلع إلى إعادة هيكلة مرفق البيئة العالمية وإلى الشراكات التي من شأنها أن تسهم في التغلب على أزمة الكوكب الثلاثية.

110- وقال السيد نغيرينتي في بيانه إن الوقت قد حان للاتفاق على عمل متعدد الأطراف فعال وشامل ومستدام بشأن الأزمة الثلاثية. ويعتبر النظام المتعدد الأطراف بالغ الأهمية من أجل التغلب على التحديات البيئية العالمية الحالية، والتي اتفق الجميع على أنها تتطلب عملاً جماعياً فعالاً. وتتيح الدورة السادسة لجمعية البيئة فرصة لإظهار قوة تعددية الأطراف في تقديم حلول شاملة وفي الوقت المناسب وقائمة على العلم لأسوأ التهديدات البيئية التي يواجهها كوكب الأرض. وأشار إلى أن رواندا وقّعت على أكثر من 60 اتفاقاً بيئياً متعدد الأطراف وصادقت عليها ورصدت تنفيذها، معرباً عن افتخاره بالإبلاغ عن امتثالها لجميع التزاماتها.

111- وواصل قائلاً إن رواندا استخلصت، من خلال إنفاذ الاتفاقيات البيئية التي هي طرف فيها، أن الجهود الوطنية وحدها لا يمكن أن تنقذ البيئة من التلوث المتزايد باستمرار. لذلك انضمت إلى الأعضاء في ائتلاف الطموح الكبير لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية في الدعوة إلى وضع هدف عالمي يتمثل في خفض إنتاج المواد البلاستيكية إلى مستويات مستدامة، وإنشاء صندوق مخصص لتوفير وسائل التنفيذ. وقال إنه ينبغي لجمعية البيئة أن تعزز ''روح نيروبي'' التي سادت دورتها الخامسة من خلال البناء على قرارات والتزامات تلك الدورة الحاسمة، بما في ذلك القرار المتعلق بمعاهدة بشأن المواد البلاستيكية الذي شاركت بيرو ورواندا في تقديمه. وأشار إلى أنه يسعى إلى الحصول على دعم الترشيح المشترك للبلدين لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي للمعاهدة، قائلاً إن البلدين يرغبان في تسريع التقدم نحو حياة خالية من التلوث بالمواد البلاستيكية.

**باء- بيانات أخرى**

112- في الاجتماعات من الثالث إلى السادس، أدلى وزراء وغيرهم من ممثلي الدول الأعضاء الرفيعي المستوى، وممثلو كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية ببيانات تناولت موضوع الدورة السادسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة "إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة للتصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث". وأعرب عدد من الممثلين عن تقديرهم لكل من عمل بجد لإعداد وتنظيم الدورة الحالية، بما في ذلك أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولحكومة كينيا وشعبها لاستضافة الدورة.

113- وألقى العديد من الممثلين الضوء على التوقيت المناسب للدورة وأهمية موضوعها، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات إيجابية لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. فقد شوهدت تحولات مقلقة في أنماط هطول الأمطار، وشدة الظواهر الجوية، وقدرة التنوع البيولوجي على الصمود، ومستويات الحموضة في المحيطات، وتوليد النفايات، وخاصة المواد البلاستيكية. وهناك عدد من العواقب التي لا رجعة فيها بالفعل. والبشرية تهدد بتصرفاتها أساس بقائها في المستقبل، إذ فقدت البيئات التي تغيرت بشدة القدرةَ على توفير خدمات مفيدة قائمة على الطبيعة، مما يهدد سبل العيش في جميع أنحاء العالم. وقد فشلت نماذج الإنتاج والاستهلاك المدمرة وغير المستدامة في مراعاة التكاليف الخارجية في حسابات الربح والخسارة. وأشار العديد من المتحدثين إلى أنه على الرغم من أن المجتمع الدولي حدد العناصر الرئيسية الثلاثة لأزمة الكوكب الثلاثية على أنها جديرة بالتركيز بشكل خاص، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب مجموعة واسعة من القضايا المرتبطة بها، بما في ذلك النزاع وانعدام الأمن، والفقر والضعف، وانعدام الأمن الغذائي وعبء المرض. وبالفعل، فإن الأزمات المتعددة التي يواجهها الكوكب مترابطة بشكل عميق، كما أن تعقيد التحديات والحاجة الملحة إلى حلول عالمية تتطلب تعاونا دوليا فعالا في إطار نهج تآزري وشامل.

114- لذلك فإن هناك حاجة إلى تضافر الجهود والإبداع والقيادة من أجل تقديم حلول تحويلية بطريقة فعالة وشاملة ومستدامة. وفي هذا الصدد، فإن قيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الكيان الحكومي الدولي الرئيسي المسؤول عن البيئة، ذات أهمية بالغة، في حين يجب أن تظل جمعية الأمم المتحدة للبيئة منارة أمل باعتبارها المنتدى العالمي الشامل لتمكين البشرية من معالجة القضايا البيئية العالمية الملحة والناشئة. كما أن جميع الاتفاقات والتدابير والمبادرات البيئية المتعددة الأطراف تؤدي دورا في اتخاذ إجراءات تآزرية وتعاونية لدعم تحقيق الأهداف البيئية العالمية، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها. وتشكل القرارات التي اعتمدتها جمعية البيئة في الدورة الحالية، والأهم من ذلك تنفيذها، مكوناً حيوياً لهذه الإجراءات.

115- وقال ممثل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المُسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات مُعينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، إن موضوع الدورة الحالية يناسب بشكل كبير تنفيذ

الاتفاقيات. وتمثل المواد الكيميائية والنفايات جزءا كبيرا من الحياة اليومية، مما يجعل من السهل تجاهل تأثيرها. وبينما كان للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية والنفايات دور مفيد في إبرازها من خلال نهج دورة الحياة، إلا أن تزايد إنتاج النفايات البلاستيكية والنفايات الإلكترونية، ومئات المواد المضافة السامة إلى المنتجات والاستخدام المكثف لمبيدات الآفات شديدة الخطورة لا يزال يشكل مصدر قلق عالمي.

116- وأعرب العديد من الممثلين عن التزامهم بدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجتمع العالمي في دعم الإجراءات المتخذة في مجال العمل البيئي، وقُدمت أمثلة على الأدوار القيادية التي أدتها مختلف الدول الأعضاء في هذا الصدد من خلال تحفيز المبادرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة، بما في ذلك من خلال المساهمة في التمويل. ويشكل التعاون الدولي النشط والفعال حجر زاوية الجهود المبذولة من أجل التحول نحو اقتصادات مستدامة وصديقة للبيئة على المستوى الوطني.

117- واعتُرف بالعديد من العوامل التي من شأنها أن تعزز هذا التحول وتعطيه زخماً. وقد قدم العلم أدلة وتوجيهات لتصميم وتنفيذ حلول فعالة ومستدامة تحمي صحة الإنسان والبيئة، وتعزيز التنمية الشاملة والمنصفة. وفي هذا الصدد، يؤدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً هاماً في تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات لإعطاء الأولوية للبحوث العلمية التي من شأنها أن تحفز عملية صنع القرار بشأن القضايا البيئية العالمية. وهناك حاجة إلى حلول عملية وقابلة للتحقيق في مجالات مثل الاستثمار في الطاقة المتجددة والتقنيات المبتكرة وتعزيز استعادة النظام البيئي وحفظه. والإرادة والتصميم السياسيان ضروريان لتعبئة الموارد اللازمة للبلدان من أجل الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويكتسي إشراك جميع قطاعات المجتمع والاقتصاد أهمية بالغة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. كما أن الحاجة تمس إلى آليات تمويل مبتكرة، فضلاً عن آليات لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وينبغي الاعتراف الواجب بأن الاقتصاد الدائري والإدارة المستدامة للموارد هما المحركان الرئيسيان لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية.

118- وسُلط الضوء على تغير المناخ، ولا سيما الاحترار العالمي، باعتباره أحد التحديات الكبرى التي تواجه كوكب الأرض في الوقت الحالي. وقد تبع ذلك العديد من التحديات الأخرى – ارتفاع مستوى سطح البحر وغمر النظم الإيكولوجية والمجتمعات الساحلية، والتصحر، وتحمُّض المحيطات وابيضاض المرجان، وزيادة حدوث الظواهر الجوية القصوى مثل الأعاصير والجفاف، وتغير المناطق المناخية بما يؤثر على الأنماط الزراعية. واسترعى العديد من الممثلين الانتباه إلى موائل ومواقع محددة مهددة بشكل خاص، بما في ذلك الأراضي الرطبة والغابات والبحيرات والمناطق الساحلية والمناطق الجبلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تعرضت الفئات الضعيفة من السكان لفقر متزايد وسوء نوعية الحياة.

119- وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير متعددة الأطراف أكثر صرامة وفعالية لتعزيز التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتحرك نحو مستقبل أكثر قدرة على الصمود أمام المناخ، وأكثر انخفاضاً في انبعاثات الكربون. والتزمت العديد من الحكومات باتفاقات دولية طموحة في هذا الصدد، بما في ذلك اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، لكن الارتفاع المستمر في درجات الحرارة العالمية يشير إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر استعجالاً وتركيزاً للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1,5 درجة مئوية وتسريع خطة الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر. كما يجب اتخاذ تدابير لتيسير الوصول إلى مصادر طاقة موثوقة ونظيفة ومستدامة وبأسعار معقولة، دون أن يتخلف أحد عن الركب. وقد شدد العديد من الممثلين على ضرورة اتباع نُهج تولي الاعتبار الواجب للعدل المناخي، نظراً لأن العديد من البلدان الأكثر تضرراً من آثار تغير المناخ لم تكن مسؤولة تاريخياً عن انبعاثات الكربون المسببة لتغير المناخ.

120- وسُلط الضوء على الأهمية الحاسمة للغابات المدارية المطيرة – فالغابات المدارية تحتجز كميات كبيرة من غازات الدفيئة، كما أن أراضي الخث في حوض نهر الكونغو تخزن عدة مليارات من الأطنان من الكربون، مما يمثل حصناً هائلاً ضد تغير المناخ على نطاق عالمي. وإدراكاً لذلك، شكلت لجنة المناخ لحوض الكونغو نهجاً

نموذجيا للتنمية القادرة على الصمود على المستوى الإقليمي مع فوائد عالمية محتملة كبيرة. لذلك، فإن من المهم الإسراع في تشغيل الصندوق الأزرق لحوض نهر الكونغو بوصفه آلية مبتكرة لتمويل المشاريع القادرة على الصمود أمام تغير المناخ وتحقيق أهداف اتفاقية باريس. وقد جمعت قمة الأحواض الثلاثة، التي عقدت في برازافيل في تشرين الأول/أكتوبر 2023، قادة من أحواض الأمازون والكونغو وبورنيو–ميكونغ من أجل الاتفاق على التنمية التعاونية والعمل المناخي في الأحواض الثلاثة مع تعزيز التبادلات القائمة مع المناطق الأخرى.

121- وفيما يتعلق بالجانب الثاني من أزمة الكوكب الثلاثية – فقدان التنوع البيولوجي – ألمح الممثلون إلى العديد من الموائل والنظم الإيكولوجية حيث ظهرت آثار كبيرة، بما في ذلك الغابات وأشجار المانغروف والشعاب المرجانية والبيئات البحرية. وقد أثرت إزالة الغابات والتصحر وتدهور الأراضي على مساحات شاسعة من الكوكب، كما أن التوسع الحضري والاستغلال المفرط للموارد المعدنية يزيد من تعريض سلامة النظم الإيكولوجية وتوازنها للخطر. ويشهد العالم عواقب تلك الأنشطة – الاختفاء المتسارع للأنواع النباتية والحيوانية وتزايد اختلال الموائل الطبيعية والدورات البيئية.

122- وتم التسليم بأهمية الصكوك المتعددة الأطراف في معالجة هذه الاتجاهات، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية. واعتُبر إنشاء إطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وسيلة واعدة بشكل خاص لتوجيه الدول أثناء وضع خطط عملها للتنوع البيولوجي. وساهمت هذه التدابير في صون التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام، مع ضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، بما في ذلك المعارف التقليدية المرتبطة بها.

123- ويعتبر إنشاء مناطق بحرية محمية وإدارتها بفعالية أمراً أساسياً لحفظ المحيطات واستخدامها المستدام، ليس فقط من أجل حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية البحرية، بل أيضاً بغية ضمان استمرار الإمدادات بالموارد الضرورية لرفاه الإنسان. ومن شأن الآليات المبتكرة، مثل سندات الكربون الأزرق، أن تساعد في تحفيز جهود الحفظ. وقد وعد الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن صون التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام بتوسيع نطاق الحماية ليشمل المناطق التي لم تكن مشمولة سابقاً، ومن شأنه أن يعزز أحكام الاتفاقية. وقد استرعي الانتباه إلى القيمة الاقتصادية للبيئات البحرية والساحلية بوصفها موردا سياحيا وسمكيا في العديد من المواقع، وأهمية تلك الوظائف للاقتصادات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد المحيطات السليمة على حماية التنوع البيولوجي البحري والتخفيف من آثار تغير المناخ. ويلعب العلم دوراً حاسماً في توجيه عملية وضع السياسات والإدارة التكيفية والتخطيط المكاني للبيئات البحرية.

124- وسلط ممثل اتفاقية التنوع البيولوجي، متحدثاً أيضاً باسم فريق الاتصال المعني باتفاقيات التنوع البيولوجي، الضوء على الجهود التعاونية التي بذلها فريق الاتصال لضمان أن يعالج إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي أهداف الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ويكمل خطة عام 2030 والاتفاقيات العالمية الأخرى. وساهم مؤتمر برن الثالث بشأن التعاون بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي من أجل تنفيذ إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي عقده برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كانون الثاني/يناير 2024، مساهمة كبيرة في تطوير وتخطيط الإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي من قبل العديد من أصحاب المصلحة.

125- وقال ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إنه من الممكن ترجمة تعهد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المزمع عقده في كولومبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2024 – ''من أجل التصالح مع الطبيعة'' – إلى عمل باستخدام الأدوات القائمة، واعتماد نهج متكامل يشمل المجتمع بأسره، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي أن يرتكز هذا العمل على الأدوات القائمة على العلم، بما في ذلك القوائم الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ومعيار الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة العالمي للحلول القائمة على الطبيعة. ويجب الاستماع إلى جميع الأصوات، بما في ذلك أصوات جيل الشباب والسكان الأصليين.

126- وقال ممثل معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية إن موضوع الدورة الحالية لجمعية البيئة أكد على المهمة الأساسية للاتفاقية، والمتمثلة في تعزيز التعاون العابر للحدود والإقليمي والدولي لحفظ الأنواع المهاجرة وموائلها على صعيد النطاق بأكمله. ومع ذلك، وعلى الرغم من قصص النجاح، إلا أن أعداد العديد من الأنواع المهاجرة تشهد اتجاها تناقصيا بسبب فقدان الموائل وتجزئتها والاستغلال المفرط والضغوط السلبية الأخرى. كما أنشئت شراكة عالمية جديدة بشأن الربط الإيكولوجي، ومن الضروري تعزيز التعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

127- وقال ممثل المنظمة العالمية لصحة الحيوان إنه يجب اتخاذ إجراءات بشأن أزمة الكوكب الثلاثية في إطار نهج الصحة الواحدة الذي يعترف بالتواصل البيني لصحة البشر والحيوانات – الداجنة والفطرية على حد سواء – والبيئة نفسها. وباعتماد المنظمة العالمية لصحة الحيوان هذا النهج، تعاونت مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تبادل الخبرات واتخاذ إجراءات بشأن تحديات مثل الاتجار غير المشروع في الحياة البرية والأمراض الحيوانية المصدر والنزاع بين الحياة البرية والبشر.

128- ويتزايد الضرر الذي يسبب التلوث – العنصر الثالث من أزمة الكوكب الثلاثية – للكوكب. وقد أصبح العالم مؤخرا على دراية بالحجم الهائل للتلوث بالمواد البلاستيكية في المحيطات، بما في ذلك الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، مما يهدد النظم الإيكولوجية البحرية والأنشطة الاقتصادية المعتمدة عليها مثل صيد الأسماك والسياحة. وشكلت معالجة المواد الكيميائية والنفايات والتخلص منها، بما في ذلك النفايات الإلكترونية، تحدياً متزايداً.

129- ومرة أخرى، وضع المجتمع الدولي أدوات لمكافحة هذا التهديد. إذ تدعم اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق الإجراءات الوطنية وتساعد في بناء القدرات على حماية صحة الإنسان والبيئة من إطلاقات الزئبق ومركباته البشرية المنشأ. ويقدم الإطار العالمي للمواد الكيميائية المعتمد حديثا، وهو مبادرة شاملة تغطي دورة حياة المواد الكيميائية بأكملها، نهجا واعدا للإدارة المسؤولة للمواد الكيميائية، بما في ذلك المنتجات والنفايات. وفي معرض معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، أثنى العديد من الممثلين على إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك تلوث البيئة البحرية بها، عملاً بقرار جمعية البيئة 14/5 ويتوقع أن توفر تلك الأداة وسائل تنفيذ ملائمة تكون عملية ومؤثرة، مع مراعاة مسؤوليات القطاعين الخاص والعام على حد سواء، والاعتراف بأهمية اتباع نهج دورة الحياة الكاملة.

130- وألمح العديد من الممثلين إلى تعقيد التحدي البيئي العالمي. فالمشاكل التي تواجه كوكب الأرض والبشرية متشابكة ومترابطة وتتطلب تعاونًا متعدد الأطراف وإجراءات متعددة الأوجه. ويتمثل محور هذا العمل في مكافحة الفقر من خلال التنمية البشرية المستدامة في مناخ من التعاون والتآزر المحترم بين الدول والمجتمعات. وتواصل الحروب والنزاعات إفساد المجتمعات والبيئة في العديد من المواقع حول العالم. وتتجاوز الأزمات من هذا القبيل الحدود الوطنية ولا يمكن حلها إلا بروح تعددية الأطراف. ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاضطلاع بالجهود الدولية والإقليمية والوطنية لحماية البيئة إلا في إطار من السلام والاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ إجراءات عالمية بشأن أزمة الكوكب الثلاثية على مستوى العالم بما يتماشى مع المبدأ الأساسي لخطة عام 2030، والمتمثل في ألا يتخلف أحد عن الركب. وتعتبر الشمولية ضرورية لتلبية احتياجات الفئات والمجتمعات الضعيفة.

131- ولفت ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الانتباه إلى مجموعة من الأنشطة الإجرامية التي تؤثر سلباً على البيئة، بما في ذلك قطع الأشجار غير المشروع في الغابات المدارية المطيرة، والتخلص غير المصرح به من النفايات الخطرة الناجمة عن أنشطة التعدين غير المشروعة التي تؤدي إلى تلوث المياه، والآثار الضارة بصحة الإنسان وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتهريب أنواع الأحياء البرية المهددة بالانقراض والاتجار بها. ومن الضروري، في مكافحة مثل هذه الأنشطة، اتباع نهج متعدد الأطراف ومتعدد القطاعات، مدعوم باستراتيجيات قائمة على الأدلة وإنفاذ الالتزامات. ومن أجل جمع تلك المعلومات، يجري مكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة تحليلاً عالمياً عن الجرائم التي تضر بالبيئة، وقد أبرزت النتائج الأولية التي توصل إليها الحاجة الماسة إلى مزيد من البيانات والبحوث عن مدى انتشار الأنشطة غير القانونية في القطاعات المتعلقة بالنفايات والتعدين والغابات ومصائد الأسماك. واستجابة لذلك، هناك حاجة إلى عمل مشترك تشارك فيه منظمات دولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

132- والموضوع الثابت في البيانات الوزارية هو الحاجة إلى أنظمة تمويل محددة الأهداف على نحو مناسب، وفعالة وتستند إلى مبادئ الإنصاف والمسؤولية المشتركة والمتباينة في آن واحد والقدرات الخاصة بكل منها. وتتطلب مواجهة أزمة الكوكب الثلاثية الاعتراف بالمسؤوليات التاريخية والعدل المناخي؛ وإنشاء آليات مالية يمكن التنبؤ بها وقابلة للقياس ويمكن الوصول إليها ومرنة وكافية؛ وأهداف وغايات واضحة وعادلة وفقا للقدرات الخاصة بكل منها وحقوق الإنسان. وتحتاج البلدان النامية إلى موارد لمكافحة التلوث؛ وتوليد البيانات ليستشرد بها في إيجاد الحلول؛ ووضع أدوات مؤسسية وتقنية وتنظيمية للرصد والرقابة والإدارة؛ ووضع سياسات قوية لاستعادة النفايات الكيميائية والتخلص منها؛ وتعزيز القدرات العلمية والتقنية والسياسية للتعامل مع التهديدات البيئية. وينبغي الاعتراف بالمتطلبات الخاصة للدول الضعيفة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. ويمكن تحقيق الإصلاح الفعال للنظام المالي الدولي من خلال العمل مع مصارف التنمية من أجل تحقيق آثار أكبر على المناخ والطبيعة والناس.

133- ولاحظ العديد من الممثلين، فيما يتعلق بتغير المناخ، أن كبار المتسببين في انبعاثات غازات الدفيئة لا يزالون لا يفعلون ما يكفي – فالانبعاثات لا تزال في ارتفاع بينما يبقى الطموح في العمل بشكل عاجل وحاسم بشأن تغير المناخ منخفضاً. ولا يزال التحول من الوقود الأحفوري إلى أنظمة تتميز بالكفاءة في استخدام الطاقة وصديقة للبيئة متأخراً. ومن الضروري اتخاذ إجراءات متسارعة لمضاعفة قدرات الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة في جميع أنحاء العالم مع تزويد البلدان النامية بالدعم المالي والتكنولوجي وفي بناء القدرات اللازمة لتيسير الانتقال العادل والمنصف في مجال الطاقة.

134- وقد أصبحت آليات التمويل المبتكرة والموجهة متاحة بشكل متزايد. وساعد إنشاء صندوق للخسائر والأضرار لفائدة البلدان النامية، على النحو الذي قرره مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السابعة والعشرين، تلك البلدان في تصحيح عواقب تغير المناخ. وتواصل البلدان الالتزام بالإسهامات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس. وقد ساعدت البرامج الخاصة التي يمولها مرفق البيئة العالمية العديد من البلدان على وضع وتنفيذ برامج متعلقة بالبيئة. وساعد برنامج تنفيذ معاهدات الإنفاذ البيئية في دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ البلدان المشاركة على جني فوائد تحسين الإدارة البيئية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع ذلك، قد تنتفي قيمة هذا التمويل إذا لم تغير الكيانات الملوثة ممارساتها، وفي هذه الحالة يمكن أن تتجاوز التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بكثير مبلغ التمويل المقدم.

135- وقال ممثل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير إن المصرف ملتزم تماما بالاستفادة من الموارد والخبرات والشراكات من أجل النهوض بالتنمية المستدامة في جميع المناطق التي يخدمها. واستثمر المصرف في العمل المناخي بما يتماشى مع اتفاقية باريس؛ ودعم المبادرات الرامية إلى حفظ النظم الإيكولوجية واستعادتها، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، وتشجيع ممارسات الاستخدام المستدام للأراضي، وتعزيز النمو الاقتصادي وسبل العيش؛ والالتزام بتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

136- ولفت ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الانتباه إلى تأثير تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي على النظم الزراعية، مما يقوض الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم. ويمثل صغار المزارعين عنصراً مهماً في إنتاج الغذاء، إلا أنهم لم يحصلوا سوى على نسبة ضئيلة جداً من التمويل المناخي. واستجابة لذلك، رفع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هدفه الخاص بالتمويل المتعلق بالمناخ، مع التركيز بشكل خاص على صغار المزارعين ومجتمعات السكان الأصليين والسكان الريفيين. كما وجه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التمويل من الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف لدعم المشاريع البيئية لفائدة الفئات الضعيفة.

137- وسلط ممثل منظمة العمل الدولية الضوء على حقيقة أن التغير المناخي والبيئي يقوض آفاق النمو والحد من الفقر وإيجاد فرص العمل والعدالة الاجتماعية. ومن الجانب الإيجابي، يمثل عالم العمل فاعلاً ومحركا رئيسيًا للتغيير نحو الاستدامة. وتملك السياسات والاستراتيجيات المحددة الأهداف القدرة على خلق ملايين الوظائف الخضراء الجديدة في إطار التحول نحو الاقتصادات الدائرية. وقد وفرت مبادئ منظمة العمل الدولية التوجيهية للانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع إطاراً لتصميم وتنفيذ السياسات التي تعزز الاقتصادات الشاملة والمستدامة والغنية بفرص العمل.

138- وأشار ممثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن الاجتماع الحالي هو أول دورة لجمعية البيئة تعقد منذ اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن لجميع الناس الحق الإنساني في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ويعكس ذلك الإدراك المتزايد بأن حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية لاتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة أزمات الكوكب المتعددة. وقد أشارت عدة مشاريع قرارات معروضة على جمعية البيئة في الدورة الحالية إلى حقوق الإنسان، مما يعكس حقيقة أن تفعيل الحق في بيئة صحية ينبغي أن يكون هدفاً أساسياً للعمل البيئي.

139- ووصف العديد من الممثلين الإجراءات المتخذة في بلدانهم لمكافحة التهديدات البيئية العديدة والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وشملت هذه الإجراءات توفير بيئة مؤاتية للاستثمار الأخضر؛ وتعميم القضايا البيئية في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية؛ وتشجيع الانتقال إلى اقتصاد أكثر قدرة على الصمود وكفاءة في استخدام الموارد وخفيض الكربون؛ بما في ذلك الكفاءة في استخدام الطاقة في التخطيط الحضري ومشاريع الإسكان وأنظمة النقل؛ وتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية؛ ووضع خطط التكيف الوطنية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وتعزيز القدرات في مجال إدارة مخاطر الكوارث والتأهب لها؛ وإدخال تكنولوجيات قليلة النفايات في الإنتاج، وإنشاء مرافق وأنظمة للتعامل مع النفايات عبر دورة الحياة؛ ودعم المسؤولية الممتدة للمنتِج من أجل معالجة إدارة دورة حياة المنتَج؛ وسن تشريعات للتحكم في النفايات البلاستيكية، بما في ذلك حظر الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، كجزء من التحول نحو الاقتصاد الدائري؛ وإنشاء محطات لرصد الهواء؛ وإدخال برامج استعادة التنوع البيولوجي، بما في ذلك إعادة التحريج وتجديد الأراضي الرطبة وحفظ أشجار المانغروف والأعشاب البحرية والشعاب المرجانية؛ والتعاون مع المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في حماية البيئة، على سبيل المثال، عن طريق تمكين المجتمعات المحلية في مبادرات حماية البيئة البحرية؛ وسن تشريعات لتعزيز إنفاذ التدابير البيئية، مثل حفظ الحيوانات البرية؛ وإنشاء مركز تميز وطني لإدارة التنوع البيولوجي؛ وإنشاء مناطق محمية ومتنزهات ومحميات بحرية لحماية التنوع البيولوجي والأحياء البرية.

140- واعتبرت المبادرات الإقليمية ذات قيمة لدعم العمل الوطني. فعلى سبيل المثال، قال ممثل مركز التنوع البيولوجي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إن المركز، منذ إنشائه في عام 2005، يعمل على تيسير وتعزيز العمل الإقليمي في جنوب شرق آسيا من أجل تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، مع العمل بشكل تآزري مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى لتوسيع نطاق الشراكات وتعظيم الموارد وتحقيق أهداف متعددة. وقد اعتمد المركز نهجاً مجتمعياً شاملاً في إشراك القطاع الخاص والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب في تحقيق الأهداف البيئية.

141- ومن الأمثلة الأخرى على الآليات الإقليمية الفعالة والنشطة منتدى الوزراء والسلطات المعنية بالبيئة لآسيا والمحيط الهادئ، الذي ركز اجتماعه الخامس، المعقود في كولومبو في تشرين الأول/أكتوبر 2024، على قصص النجاح والإجراءات الملموسة لتحقيق إجراءات مستدامة متعددة الأطراف على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ وبرنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، الذي تناولت استراتيجيته لقارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050 التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك التلوث البحري بالمواد البلاستيكية؛ والمؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد اجتماعه الرابع في أنتيغوا

وبربودا في أيار/مايو 2024، لاستعراض التقدم المحرز في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واقتراح عقد جديد من الشراكات والحلول من أجل تحقيق الازدهار القادر على الصمود؛ وجامعة الدول العربية، التي وفّر منتداها البيئي العربي منبراً دورياً للحوار بين أصحاب المصلحة الإقليميين حول المسائل البيئية؛ ومنظمة التعاون الاقتصادي، التي تضمنت مبادراتها الإقليمية منصة للحوار الرفيع المستوى بشأن التعاون البيئي وإنشاء مركز للطاقة النظيفة.

142- وفيما يتعلق بالطريق إلى الأمام مع استمرار معاناة العالم من أزمة الكوكب الثلاثية، يرى الممثلون أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل إذا ما تحققت بعض الشروط. وقد وُصفت المعرفة العلمية المتقدمة، والعزيمة السياسية، والإجراءات المتعددة الأطراف الشاملة والمستدامة بأنها كلها ضرورية لتحقيق مستقبل بيئي أفضل. ومن شأن التعلم من دروس الماضي، ومشاركة المعرفة (بما في ذلك المعارف التقليدية المتنوعة)، وضمان الشمولية، والاستفادة من الموارد اللازمة، وبناء القدرات على جميع مستويات المجتمع أن تسهم جميعها في تحقيق تقدم جماعي. ويمكن للدورة الحالية لجمعية البيئة، من خلال نتائجها، أن تساعد في بناء تعاون مستمر وتعددية أطراف فعالة من أجل رفاه الكوكب. ولن يكون من الممكن مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وترك كوكب أكثر صحة وصلاحية للعيش للأجيال القادمة إلا من خلال نهج استباقي ومشترك ومتآزر.

143- وفي الجلسة العامة السادسة، قال ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إن السلطات اليابانية قامت بشكل منهجي بتصريف أكثر من مليون طن من الملوثات النووية من محطة فوكوشيما للطاقة النووية في المحيط الهادئ خلال العام الماضي، مما شكل كارثة بيئية.

144- وفي الجلسة العامة السابعة، تحدث ممثلان في إطار ممارسة حق الرد.

145- وأكد ممثل اليابان، في معرض ممارسته لحق الرد على البيان الوطني الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن تصريف بلده للمياه المعالجة بالنظام المتقدم لمعالجة السوائل منذ آب/أغسطس 2023 قد تم وفقاً لمعايير السلامة الدولية، وكان له تأثير إشعاعي ضئيل على الناس والبيئة. وقد أكد فريق عمل دولي يتألف من خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبلدان مختلفة، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أن عملية التفريغ تسير وفق ما هو مخطط له. وكانت المعلومات المتعلقة بالتصريف ومراقبته متاحة للجمهور وسيستمر تقديمها للمجتمع الدولي بطريقة شفافة. وأضاف أن بلده سيواصل المشاركة في المناقشات القائمة على الأدلة العلمية في المنتديات المناسبة.

146- وأشار ممثل الاتحاد الروسي، الذي تكلم في إطار ممارسة حق الرد على البيانات التي أدلى بها عدد من الممثلين، بما في ذلك ممثلو كندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان والاتحاد الأوروبي، إلى أن جمعية البيئة منتدى عالمي بشأن البيئة لا تسمح مكانته المهمة بأن يكون منبراً للتسييس التافه والدعاية الرخيصة.

### جيم- حوارات القيادة

147- في الجلسة العامة السابعة، بعد ظهر يوم الجمعة، 1 آذار/مارس 2024، استمعت الجمعية إلى ملخصات للرسائل الرئيسية للقادة والحوارات المتعددة أصحاب المصلحة. وقدمت سالينا أبراهام، رئيسة الموظفين ومستشارة الرئيس التنفيذي لمركز البحوث الحرجية الدولية والحراجة الزراعية العالمية، ومديرة حوارات القيادة، عرضاً عن الجوانب الرئيسية لتلك الحوارات؛ وقدمت أندريا ناكوفا، منسقة مشروع صحفيون من أجل حقوق الإنسان والمنسقة المشاركة للحوار المتعدد أصحاب المصلحة، عرضًا حول هذا الحوار. وترد ملخصات هذه العروض في المرفق الرابع لهذا المحضر دون تحرير رسمي.

148- وأحاطت الجمعية علماً بالموجزات.

## عاشراً- التعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (البند 10 من جدول الأعمال)

149- في الجلسة العامة الثانية، التي عقدت صباح يوم الأربعاء الموافق 28 شباط/فبراير، قدم الرئيس هذا البند الذي تنظر فيه جمعية الأمم المتحدة للبيئة لأول مرة. وتضمن النظر في هذا البند افتتاحاً رسمياً، أدلى فيه عدة متحدثين رفيعي المستوى ببيانات افتتاحية، أعقبها حواران رفيعا المستوى بشأن هذه المسألة، مدعومان بمذكرة من الأمانة (UNEP/EA.6/INF/6). وعُقد الحوار الأول بشأن موضوع "تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات البيئية" صباح يوم الأربعاء 28 شباط/فبراير، وعُقد الحوار الثاني بشأن موضوع "تعزيز التعاون بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتعزيز التنفيذ الفعال على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال وسائل التنفيذ" بعد ظهر اليوم نفسه.

150- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيدة بن علي، رئيسة جمعية البيئة؛ والسيدة أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وهوانغ رونكيو، رئيس الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛ والشيخ نديايي سيلا، رئيس الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛ وإبراهيم ثياو، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ ورولف باييه، الأمين التنفيذي لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، متحدثاً أيضاً بالنيابة عن مونيكا ستانكيفيتش، الأمينة التنفيذية لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق؛ ودونالد كوبر، مدير شعبة الشفافية لدى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وسوزان غاردنر، مديرة شعبة النظم الإيكولوجية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

151- وقالت السيدة بن علي في بيانها الافتتاحي إنه مع بقاء أقل من ست سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن التحديات التي نواجهها حالياً تتجاوز الحدود وتتطلب عملاً وتعاوناً عالميين ومنسقين. وبالرغم من أن الغاية المشتركة متمثلة في حماية الكوكب ونظمه الإيكولوجية للأجيال الحالية والمقبلة، فإن المسارات المؤدية إلى تحقيقه غالباً ما تكون دقيقة ومحددة السياق. ويجب الاعتراف بظروف كل دولة وأولوياتها ونُهجها فيما يتعلق بالإشراف البيئي. وفي مجموعة متنوعة من وجهات النظر، تكمن نقاط القوة والخبرة التي يمكن أن تساعد في إيجاد الحلول وإيجاد التآزر لمعالجة القضايا البيئية العالمية.

152- والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف هي الركن الرئيسي في التعاون الدولي للتصدي للتحديات البيئية المشتركة. وهي أدوات حيوية في الجهود الرامية إلى تحقيق مستقبل مستدام وتعمل كمنصات لاستعراض التقدم المحرز والتفاوض بشأن الحلول وتنسيق الجهود. وتتيح الحوارات التي ستعقد خلال الدورة السادسة لجمعية البيئة فرصة لتبادل المعارف وتقاسم أفضل الممارسات وبناء الشراكات. وحثت السيدة بن علي الجمعية على أن تسترشد في مناقشاتها بروح تعددية الأطراف المتجددة ومبادئ الإنصاف والشمول والاحترام المتبادل. وتلوح في الأفق حقبة جديدة من التعاون والشراكات المعززة لمواجهة التحديات البيئية الأكثر إلحاحاً في الوقت الحالي وفتح مسارات لمستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود للجميع.

153- وقالت السيدة أندرسن في بيانها إن جمعية البيئة تسعى، في العالم الحالي المجزأ والمنقسم، إلى إيجاد الوحدة وتقديم حلول شاملة متعددة الأطراف لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية. ومن شأن قرارات ومقررات الجمعية أن تعطي زخماً لعمل كل اتفاق من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويمكن للجمعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعملا معاً كمنصة لتحقيق الاتساق في تنفيذ البُعد البيئي للتنمية المستدامة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

154- وتواصل نمو مجموعة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مع إضافة صكوك وأطر ومبادرات جديدة إلى الاتفاقات القائمة. وقد تحققت نجاحات، بما في ذلك حماية طبقة الأوزون وإبطاء تغير المناخ. ومع ذلك، فإن أزمة الكوكب الثلاثية تتسارع ويجب عمل المزيد، بيد أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بالعمل ككيان واحد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتخاذ إجراءات بشأن المناخ يستلزم اتخاذ إجراءات بشأن التنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والتلوث والنفايات. فهذه القضايا مترابطة وغير قابلة للتجزئة، وهو ما يشبه كثيراً أنظمة الأرض. والاتفاقات البيئية المتعددة

الأطراف أشبه بخيوط في نسيج يجري نسجه معاً لتكوين صورة لمناخ مستقر وطبيعة صحية وكوكب خال من التلوث. وبشكل فردي، تبدو الخيوط قوية، وإن كانت فضفاضة إلى حد ما أو مهترئة أو معقودة. وقد حان الوقت الآن لربطها معاً لإبراز الصورة بشكل واضح وتحقيق حلم كوكب صحي ومزدهر.

155- وقال السيد هوانغ في بيانه إن التحديات البيئية العالمية التي تواجه البشرية حالياً، ولا سيما أزمة الكوكب الثلاثية، تزداد حدة. وثمة حاجة إلى اتباع نهج شامل وتعاوني وكلي لمعالجتها. وتتزايد أهمية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأوجه التآزر فيما بينها للنهوض بالإدارة البيئية الدولية. ودعا الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى التعجيل بتنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتعبئة موارد إضافية وتسخير أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتحقيق غايات إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وغاية 30 في 30. وشُجع جميع أصحاب المصلحة على المشاركة بنشاط في إدارة التنوع البيولوجي وتعزيز تنفيذ الإطار.

156- وواصل كلامه قائلاً إن مناقشات هذا اليوم ستتيح فرصة لتعميق التبادلات وتعزيز التعاون وتشجيع التنفيذ الكامل للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وفي متابعة هذه المساعي، قدم السيد هوانغ ثلاثة اقتراحات. أولاً، ينبغي أن توجِد هذه الاتفاقات التآزر فيما بين أهدافها وولاياتها، وأن تنشئ آليات دولية للتنسيق والتعاون، وأن تعزز الاتصال والتعاون. ثانياً، ينبغي أن يسترشد تنفيذ تلك الاتفاقات بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن يتكامل معها تماماً. ثالثاً، هناك حاجة إلى إنشاء منصات لتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة، وجمع الحكمة وتشكيل أوجه التآزر من أجل التصدي للتحديات البيئية العالمية بصورة مشتركة.

157- وقال السيد سيلا في بيانه إن اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال الملحق بها بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون يشكلان نقطة مرجعية ويعتبران منذ فترة طويلة من بين أنجح الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويمكن مضاعفة الفوائد المناخية المباشرة لتنفيذ معاهدتي الأوزون من خلال الانتقال إلى المبردات ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي. وقضايا المناخ مترابطة. وقدم اتفاق باريس مساراً للحد من التلوث، بما في ذلك تلوث الهواء، غالباً ما كان يُدار بشكل سيئ على المستوى الوطني. وتشكل اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم مثالاً إيجابياً على كيفية إيجاد أوجه تآزر. وفي الوقت الذي تظل فيه البيئة هي "المجال المُهمل" في ميزانيات البلدان النامية، هناك حاجة متزايدة إلى التآزر والتنسيق للاستجابة لأزمة الكوكب الثلاثية.

158- وتنبع التحديات الإضافية من حقيقة مفادها أن الشواغل البيئية كثيراً ما تخضع للاعتبارات الاقتصادية وأن تخلص بعض البلدان من المركبات والمعدات المنتهية الصلاحية والنفايات يزيد من العبء على اقتصادات البلدان الأخرى الهشة أصلاً. فمن المهم تعبئة الأموال المتاحة وكفالة أن معايير الأهلية ونقص التمويل لا يقوضان جهود البلدان الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها البيئية الدولية.

159- وقال السيد ثياو إن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف يجب ألا تُنفذ في معزل عن غيرها، بل يجب أن تُنفذ على المستوى الوطني بدعم من الأمانات ذات الصلة والشركاء الدوليين والوكالات الإنمائية. وعلى هذا النحو، كان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية البيئة دور بالغ الأهمية في تنسيق الاتفاقات لمعالجة العديد من الأزمات المترابطة. وتؤثر أزمة الأراضي والجفاف الهائلة حالياً على أكثر من 3 مليارات شخص، وهو ما يتسبب في انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والنزوح القسري. وصحة الأرض في وضع حرج، والأضرار التي لحقت بها تشكل تهديدات خطيرة للسلام العالمي والاقتصاد العالمي.

160- وينبغي معالجة الجهود الرامية إلى حل هذه القضايا بالترادف من خلال إجراءات سريعة وتحويلية لبناء القدرة على الصمود، والتخفيف من تغير المناخ، وصون التنوع البيولوجي، وضمان الأمن الغذائي، وتحويل الإدارة البيئية. وينبغي أيضاً أن تسعى التزامات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى تعزيز أوجه التآزر مع كيانات الأمم المتحدة واتفاقياتها. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي مواءمة أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي مع المساهمات المحددة وطنياً المتعلقة بأهداف المناخ والتنوع البيولوجي إلى زيادة أثر الاستثمارات ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة إلى أقصى حد وسد الفجوة بين الالتزام والعمل. ولا تزال تعددية الأطراف البيئية أفضل وسيلة للتصدي للتحديات البيئية المترابطة.

161- وقال السيد بابيه إن هناك حالياً فرصة لإيجاد حلول متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومتعاضدة ومستدامة لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية. وكانت الأدلة كثيرة على تغير المناخ وهدر الأغذية والفقر وانخفاض عدد سكان الحياة البرية وتلوث الهواء. ويلزم إحداث نقلة نوعية من خلال الالتزامات والتعاون وتعددية الأطراف. وللدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص دور تؤديه في هذا الصدد. وقد اضطلعت اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا بمبادرات عديدة لتعزيز التعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، مع الاستمرار في العمل مع شركائها في الأمم المتحدة ومختلف المراكز الإقليمية. وتوفر الدورة الحالية لجمعية البيئة منصة رئيسية للتعاون يمكن أن تُترجم إلى نتائج مؤثرة. وعلاوة على ذلك، فإن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أهمية حاسمة في عكس المسار الخطير الحالي للأرض، بما في ذلك من خلال إنشاء آليات إدارة سليمة وبناء القدرات التي من شأنها أن تجهز الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف المعاهدات البيئية.

162- وقال السيد كوبر إن العمل المتعدد الأطراف الفعال والشامل والمستدام أمر بالغ الأهمية لمكافحة أزمات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أدوات قوية في هذا الصدد، وتمثل الركن الرئيسي في التعاون الدولي في معالجة القضايا البيئية. وهي بمثابة إطار للعمل الجماعي من حيث تعزيز التعاون وتقاسم المسؤوليات وحماية الكوكب. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لاستعادة التقدم نحو تحقيق أهداف عامي 2030 و2050، ويجب ألا يعوقها العمل المناخي غير الكافي أو الإفراط في الاستثمار في الوقود الأحفوري. وسيكون تعزيز أوجه التآزر والتعاون فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أمراً صعباً، ولا سيما بسبب الاختلافات في جمع البيانات والقدرات والغايات. ومع ذلك، تتيح هذه التحديات فرصاً للابتكار والنجاح في المستقبل. وقد أثبتت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أن البشرية، بالإرادة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، قادرة على التطور. ويجب تسخير هذه الإرادة بنفس القدر للتصدي للتحديات المتعلقة بالمناخ.

163- وقالت السيدة غاردنر في بيانها إنه لا يوجد مثال أبلغ من المحيطات لبيان مدى الحاجة إلى التعاون، وإن اتفاقيات البحار الإقليمية هي من بين أقوى أدوات المجتمع الدولي وأقدمها. ومنذ إنشاء برنامج البحار الإقليمية في عام 1974، جمعت الاتفاقيات 146 بلداً بفهم مشترك يتمثل في أن ما يحدث في جزء واحد من المحيط يؤثر على الجميع. وتؤدي الاتفاقيات دوراً قيّماً كحلقة وصل في النُهج الإقليمية لمكافحة الأزمات العالمية. وقد أسهمت اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) في تنفيذ اللوائح المتعلقة بالأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في 17 بلداً من بلدان البحر الأبيض المتوسط، في حين أسفرت اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (اتفاقية كارتاخينا) عن تعيين أكثر من 000 50 كيلومتر مربع من المناطق البحرية المحمية منذ عام 2010.

164- وتشكل الاتفاقيات وخطط عملها محركات قوية للوفاء بالالتزامات العالمية القائمة، علاوة على أنها ستدعم الدول الأعضاء في التصديق على الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، والتحضير لتنفيذه. وقد أوجدت هذه الاتفاقيات روابط بين هذه الالتزامات والسياق الإقليمي والمعارف المحلية، وصُممت لاحتضان مواطن القوة المحلية والإقليمية مع تعزيز روح التعاون. وتشكل الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء برنامج البحار الإقليمية وقتاً مناسباً للاحتفال بالمساهمات الهائلة لهذه الاتفاقيات.

165- وفي الجلسة العامة السابعة، قدمت باتريشيا كاميري-مبوتي، مديرة شعبة القانون في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موجزاً للحوارات الرفيعة المستوى بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويرد الموجز في المرفق الرابع لهذا المحضر.

166- وأحاطت الجمعية علماً بالموجز.

## حادي عشر- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لجمعية البيئة وموعد انعقادها (البند 11 من جدول الأعمال)

167- نظرت اللجنة الجامعة في البند 11 من جدول الأعمال ومشروع المقرر ذي الصلة. ويرد التقرير عن عمل اللجنة الجامعة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

168- واعتمدت جمعية البيئة، في جلستها العامة السابعة، المقرر 7/6 بشأن جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة وموعد انعقادها ومكانه.

## ثاني عشر- اعتماد قرارات ومقررات ووثيقة نتائج الدورة (البند 12 من جدول الأعمال)

169- اعتمدت جمعية البيئة في جلستها العامة السابعة، التي عقدت يوم الجمعة 1 آذار/مارس 2024، الإعلان الوزاري المعنون ''إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة للتصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث'' (UNEP/EA.6/HLS.1).

170- وعقب اعتماد الإعلان، أخذ العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، الكلمة للإدلاء ببيانات موقف بشأن الإعلان الوزاري.

171- وأعرب العديد ممن تحدثوا عن رأي مفاده أن مبدأ مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة ينبغي أن يُذكر تحديداً في الإعلان. وقال اثنان منهم أيضاً أنهما كانا يودان رؤية لغة أقوى بشأن وسائل التنفيذ.

172- وكان الشاغل الآخر الذي أثاره عدد من الممثلين، بما في ذلك ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، هو أن الإعلان لم يحدد في الفقرة 12 (و) أن الصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية الذي سيوضع وفقاً لقرار جمعية البيئة 14/5 ينبغي أن يستند إلى نهج شامل ''يتناول دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية''. وشدد بعض الممثلين، من بينهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل السعي إلى تحقيق نتيجة طموحة للمفاوضات بشأن معاهدة بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. واعترض ممثل آخر على الإشارة الواردة في الفقرة 12 (و) إلى صك ''طموح''، على أساس أنها تحيد عن الصياغة الواردة في القرار 14/5.

173- وعلق العديد من الممثلين على النص الذي يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. وأعرب أحدهم عن قلقه من أن يكون قَصْد بعض الدول الأعضاء منه الصياغة الواردة في الإعلان بشأن اتساق العمل المناخي مع مبادئ الاتفاقية، التراجع عن الإنجازات التي تحققت في إطار اتفاق باريس، وشدد على أن العمل المناخي يجري الآن بحق وفقاً لأهداف اتفاق باريس، بما في ذلك الهدف المتمثل في الإبقاء على الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية. وكرر ممثل آخر تعليقاته. وقال بعض الممثلين الآخرين إن العمل المناخي ينبغي أن يعكس مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقال ثالث إنه ينبغي أن يكون متجذراً في سياق تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

174- وقالت ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان إن مجموعتها كانت تتوقع إعلاناً أكثر طموحاً وتطلعاً إلى الأمام نظراً للإحساس العام بالحاجة الملحة إلى معالجة أزمة الكوكب الثلاثية، وأن من شأن الإعلان أن يجسد بشكل أفضل الأصوات الحاسمة للشباب الذين شاركوا في الدورة السادسة للجمعية، بما في ذلك من خلال الإشارة إلى توقعات الموارد العالمية. واعترض أحد الممثلين على عدم وجود إشارة إلى أهمية العواصف الرملية والترابية، بينما أشار ممثل آخر إلى أن مفهوم العلم ''الذي يمكن التحقق منه'' قد حُذف في النسخة المطروحة للاعتماد، وأعرب عن أمله في أن يعاد إدراجه في النسخة النهائية.

175- وفي الجلسة العامة السابعة أيضاً، عُرضت خمسة مشاريع قرارات كانت موضوع مشاورات غير رسمية عقب اختتام أعمال اللجنة الجامعة. وقدم ممثل إثيوبيا مشروع قرار بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة؛ وقدم ممثل أوكرانيا مشروع قرار بشأن المساعدة البيئية والتعافي في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة؛ وقدم ممثل

بلجيكا، متحدثاً باسم سريلانكا والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، مشروع قرار بشأن الحلول الفعالة والشاملة لتعزيز السياسات المائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث؛ وقدم ممثل المملكة العربية السعودية مشروع قرار بشأن تعزيز الجهود الدولية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي، واستصلاح الأراضي المتدهورة، وتعزيز حماية الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي، والمساهمة في تحييد أثر تدهور الأراضي، وتعزيز القدرة على مجابهة الجفاف؛ وقدم ممثل كوستاريكا، متحدثا أيضاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، مشروع قرار بشأن تعزيز الجهود التي تُبذل فيما يخص المحيطات بهدف التصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي البحري والتلوث. ووافقت الجمعية على الشروع في اعتماد مشاريع القرارات التي قدمها ممثلو بلجيكا والمملكة العربية السعودية وكوستاريكا والواردة في النسخ الانكليزية المسبقة من الوثائق ذات الصلة.

176- ومن ثم اعتمدت جمعية البيئة بتوافق الآراء القرارات والمقررات الواردة أدناه. وفرادى هذه القرارات متاحة في الوثائق من UNEP/EA/6/Res.1 إلى UNEP/EA.6/Res.15. وهي متاحة أيضاً على الموقع الشبكي لجمعية البيئة (www.unep.org/environmentassembly)، إلى جانب المقررات 1/6 إلى 8/6.

| *القرار* | *العنوان* |
|---|---|
| 1/6 | دورانية صناعة زراعية لقصب السكر قادرة على الصمود وخفيضة الكربون |
| 2/6 | تعديلات على وثيقة إنشاء مرفق البيئة العالمية المعادة هيكلته |
| 3/6 | تعزيز دور وجدوى المنتديات الإقليمية لوزراء البيئة والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق التعاون المتعدد الأطراف في التصدي للتحديات البيئية |
| 4/6 | تعزيز أوجه التآزر أو التعاون أو التعاضد من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الصكوك البيئية ذات الصلة على الصعيد الوطني |
| 5/6 | الجوانب البيئية لقطاع المعادن والفلزات |
| 6/6 | تعزيز العمل الوطني للتصدي للتحديات البيئية العالمية من خلال زيادة التعاون بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف |
| 7/6 | مكافحة العواصف الرملية والترابية |
| 8/6 | تعزيز أنماط العيش المستدامة |
| 9/6 | الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات |
| 10/6 | تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء على الصعيد العالمي |
| 11/6 | مبيدات الآفات الشديدة الخطورة |
| 12/6 | المساعدة البيئية والتعافي في المناطق المتضررة من النزاع المسلح |
| 13/6 | حلول فعالة وشاملة لتعزيز السياسات المائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث |
| 14/6 | تعزيز الجهود الدولية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي، واستصلاح الأراضي المتدهورة، وتعزيز حماية الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي، والمساهمة في تحييد أثر تدهور الأراضي، وتعزيز القدرة على مجابهة الجفاف |
| 15/6 | تعزيز الجهود التي تُبذل فيما يخص المحيطات بهدف التصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي البحري والتلوث |
| *المقرر* | *العنوان* |
| 1/6 | إقرار جدول الأعمال |
| 2/6 | تنظيم الأعمال |

| القرار | العنوان |
|---|---|
| 3/6 | اعتماد المنظمات الحكومية الدولية لدى جمعية الأمم المتحدة للبيئة |
| 4/6 | وثائق تفويض الممثلين |
| 5/6 | مساهمات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة |
| 6/6 | إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة |
| 7/6 | جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لجمعية البيئة وموعد انعقادها ومكانه |
| 8/6 | انتخاب مكتب الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة |

177- وعقب اعتماد القرارات والمقررات، أعرب العديد من الممثلين عن ارتياحهم لنتائج الدورة وعن تقديرهم للرئاسة والميسرين المشاركين لمجموعات الاتصال التي أنشأتها اللجنة الجامعة من أجل نجاح التفاوض بشأن القرارات. ولخص أحد الممثلين إنجازات الدورة بأنها تمثلت في إظهارها للإشراف البيئي من خلال العمل البيئي؛ والقرارات التدريجية؛ والمشاركة الشاملة؛ والعمل التعاوني، الذي يتجسد في التعهد الصريح بالدعم والالتزام بتسيير أعمال اللجنة الجامعة بنجاح.

178- وتناول العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، الكلمة لبيان موقفهم أو للإعراب عن تحفظاتهم أو لمجرد إبداء آرائهم بشأن قرارات محددة.

179- ورحبت ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، على وجه الخصوص، باعتماد القرارات التي تشجع الدائرية وأنماط الحياة المستدامة، والتي تعتبرها الجهات التي تمثلها ضرورية لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية وتحقيق انتقال عادل لمجتمع قادر على الصمود. وقال ممثلان إنهما مسروران بشكل خاص باعتماد القرار المتعلق بالجوانب البيئية للمعادن والفلزات. وسلط أحدهما الضوء على التكليف بإنشاء مركز معرفي رقمي بشأن المعادن والفلزات وتعزيز التعاون في مجال المعادن والفلزات بين الدول الأعضاء والطلب إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد تقرير لمعالجة مسألة الرصاص والكادميوم والزرنيخ والمواد العضوية القصديرية، بينما دعا الآخر، الذي أقرّ بعمل فريق الأمين العام المعني بالمعادن الحرجة، إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ودعا المجتمع الدولي إلى العمل بشكل استباقي في عام 2024 من أجل وضع معايير للمعادن والفلزات، بهدف اعتماد قرار بشأن هذه المسألة في الدورة السابعة لجمعية البيئة، في عام 2025.

180- وأعرب ممثل عن تحفظه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من ديباجة القرار بشأن الجوانب البيئية للمعادن والفلزات، قائلاً إنها تحكم مسبقاً على نتائج الحوار أو المناقشات المستقبلية بشأن هذه المسألة.

181- وأعرب ممثلو تركيا، والسلفادور، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) عن تحفظ فيما يتعلق بالقرار بشأن تعزيز الجهود التي تُبذل فيما يخص المحيطات بهدف التصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي البحري والتلوث، قائلين إن الإشارات الواردة فيه إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لا تشكل تغييراً قانونياً في الموقف القانوني لفرادى بلدانهم فيما يتعلق بتلك الاتفاقية، والتي ليست بلدانهم طرفا فيها.

182- وأعرب عدد من فرادى الممثلين عن أسفهم لعدم اعتماد مشاريع قرارات محددة.

183- وأدلى ممثل ببيان موقف فيما يتعلق بالقرار بشأن التعديلات على وثيقة إنشاء مرفق البيئة العالمية المعادة هيكلته، قائلاً إن مرفق البيئة العالمية وأمانته ينبغي أن يستجيبا على حد سواء لطلبات جميع الدول الأعضاء النامية وأن ييسرا حصولها على الدعم المالي في الوقت المناسب بطريقة لا يعوقها شيء، وشاملة وبعيداً عن أي اعتبارات أو تأثيرات أو ضغوط سياسية. كما حثّ المرفقَ على النظر في وضع آلية تمكّن الدول الأعضاء من تتبع معالجة مقترحات مشاريعها في جميع المراحل.

## ثالث عشر- انتخاب أعضاء المكتب (البند 13 من جدول الأعمال)

184- انتخبت جمعية البيئة بالتزكية، في جلستها العامة السابعة التي عقدت يوم الجمعة، 1 آذار/مارس، وفقاً للمادة 18 من نظامها الداخلي، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم للعمل في دورتها السابعة (المقرر 8/6):

الرئيس: عبد الله بن العمري (عمان)

نواب الرئيس: زكية خطابي (بلجيكا)

فيتسوم أسيفا أديلا (إثيوبيا)

نينو تانديلاشفيلي (جورجيا)

أنيكو رايش (هنغاريا)

علي غلامبور (جمهورية إيران الإسلامية)

خوان كارلوس كاسترو فارغاس (بيرو)

يوهانا ليسينغر بايتز (السويد)

كولينز نزوفو (زامبيا)

المقرر: جويل كلارك (سانت كيتس ونيفس)

185- وشكر السيد العمري المكتب المنتهية ولايته، والمديرة التنفيذية، وجميع موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الثقة التي أولوها له. وأقر بأن هذه الثقة تأتي مع مسؤولية كبيرة. ولا يمكن مواجهة التحديات البيئية الهائلة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث إلا من خلال العمل الجماعي. وبما أنه لا توجد خطة احتياطية ولا كوكب ثانٍ يمكن للبشرية أن تهرب إليه، فعلى الجميع أن ينضموا على وجه السرعة وبتصميم إلى الجهود المبذولة من أجل حماية الكوكب وروعة طبيعته وتأمين مستقبل مستدام للأجيال القادمة. وتعهد بالعمل الدؤوب على تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتيسير الوصول السريع والسهل إلى الدعم والتمويل البيئيين، ومواجهة التحديات البيئية وتعزيز حماية البيئة العالمية. ودعا جميع الجهات الفاعلة إلى نبذ العنف والحرب وتعزيز الحوار البنّاء من أجل حل النزاعات وتوجيه التمويل نحو إنقاذ النظم الإيكولوجية من أجل حماية حق الأجيال القادمة في كوكب آمن ومستدام.

## رابع عشر- مسائل أخرى (البند 14 من جدول الأعمال)

186- أدلت ممثلة ببيان أدانت فيه إسرائيل لانتهاكها القانون الدولي الإنساني في غزة. وأعلنت أن بلدها سيوقع مذكرة تفاهم مع دولة فلسطين لتعزيز قدرة سلطة جودة البيئة على توثيق الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## خامس عشر- اعتماد تقرير الدورة (البند 15 من جدول الأعمال)

187- اعتمدت جمعية البيئة في الجلسة العامة السابعة محضر الدورة هذا استناداً إلى مشروع المحضر الذي عُمم، على أساس أن المقرِّر سوف يستكمله ويضعه في صيغته النهائية، وذلك بالعمل جنباً إلى جنب مع الأمانة.

## سادس عشر- اختتام الدورة (البند 16 من جدول الأعمال)

188- بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أُعلن اختتام الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في الساعة 18:20 يوم الجمعة 1 آذار/مارس 2024.

# المرفق الأول

## النتائج التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها السادسة

| *القرار* | *العنوان* |
|---|---|
| 1/6 | دورانية صناعة زراعية لقصب السكر قادرة على الصمود وخفيضة الكربون |
| 2/6 | تعديلات على وثيقة إنشاء مرفق البيئة العالمية المعادة هيكلته |
| 3/6 | تعزيز دور وجدوى المنتديات الإقليمية لوزراء البيئة والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق التعاون المتعدد الأطراف في التصدي للتحديات البيئية |
| 4/6 | تعزيز أوجه التآزر أو التعاون أو التعاضد من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الصكوك البيئية ذات الصلة على الصعيد الوطني |
| 5/6 | الجوانب البيئية للمعادن والفلزات |
| 6/6 | تعزيز العمل الوطني للتصدي للتحديات البيئية العالمية من خلال زيادة التعاون بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف |
| 7/6 | مكافحة العواصف الرملية والترابية |
| 8/6 | تشجيع أنماط العيش المستدامة |
| 9/6 | الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات |
| 10/6 | تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء على الصعيد العالمي |
| 11/6 | مبيدات الآفات العالية الخطورة |
| 12/6 | المساعدة البيئية والتعافي في المناطق المتضررة من النزاع المسلح |
| 13/6 | حلول فعالة وشاملة لتعزيز السياسات المائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث |
| 14/6 | تعزيز الجهود الدولية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي، واستصلاح الأراضي المتدهورة، وتعزيز حماية الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي، والمساهمة في تحييد أثر تدهور الأراضي، وتعزيز القدرة على مجابهة الجفاف |
| 15/6 | تعزيز الجهود التي تُبذل فيما يخص المحيطات بهدف التصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي البحري والتلوث |

| *المقرر* | *العنوان* |
|---|---|
| 1/6 | إقرار جدول الأعمال |
| 2/6 | تنظيم العمل |
| 3/6 | اعتماد المنظمات الحكومية الدولية لدى جمعية الأمم المتحدة للبيئة |
| 4/6 | وثائق تفويض الممثلين |

| | |
|---|---|
| 5/6 | مساهمات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة |
| 6/6 | إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة |
| 7/6 | جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لجمعية البيئة وموعد انعقادها ومكانه |
| 8/6 | انتخاب مكتب الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة |

*الإعلان*

الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها السادسة: "إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة للتصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث" (UNEP/EA.6/HLS.1)

# المرفق الثاني

## المقررات التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 1 آذار/مارس 2024

### 1/6- إقرار جدول الأعمال

أقرت جمعية البيئة في جلستها العامة الأولى، التي عقدت في 26 شباط/فبراير 2024، جدول الأعمال التالي للدورة، على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/EA.6/1):

1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

2- وثائق تفويض الممثلين.

3- تقرير لجنة الممثلين الدائمين.

4- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية.

5- برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

6- إشراك أصحاب المصلحة.

7- الإسهامات في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتنفيذ البعد البيئي من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

8- الجزء الرفيع المستوى.

9- التعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

10- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لجمعية البيئة وموعد انعقادها ومكانه.

11- اعتماد قرارات ومقررات ووثيقة نتائج الدورة.

12- انتخاب أعضاء المكتب.

13- مسائل أخرى.

14- اعتماد تقرير الدورة.

15- اختتام الدورة.

### 2/6- تنظيم العمل

أنشأت جمعية البيئة، في جلستها العامة الأولى، التي عقدت في 26 شباط/فبراير 2024، وفقاً للمادة 63 من نظامها الداخلي، لجنة جامعة مفتوحة أمام مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية؛ وخصصت البند 5 من جدول الأعمال، المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية، والبند 11 من جدول الأعمال، جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لجمعية البيئة وموعد انعقادها ومكانه إلى اللجنة؛ وانتخبت بالتزكية نوربرت كوريلا (سلوفاكيا) رئيساً للجنة وسيلفيو ألبوكيركي إي سيلفا (البرازيل) مقرراً.

وفي الجلسة نفسها، قررت جمعية البيئة أن يكون الحد الزمني ثلاث دقائق للبيانات التي يدلي بها ممثلو فرادى الوفود، بما في ذلك البيانات التي يدلي بها المراقبون وممثلو المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة؛ وخمس دقائق للبيانات التي يدلي بها الممثلون المتحدثون باسم مجموعة من الدول؛ وثلاث دقائق للبيانات التي يُدلى بها لتعليل التصويت قبل اتخاذ إجراء وبعد اتخاذ إجراء بشأن أي مقترح.

كذلك قررت جمعية البيئة، في الاجتماع نفسه، أن يُمارس حق الرد في نهاية اليوم كلما تقرر عقد جلستين أو ثلاث جلسات في ذلك اليوم، وكلما كُرست هذه الجلسات للنظر في البند نفسه أو قبل إنهاء النظر في البند، مع اقتصار عدد المداخلات في ممارسة هذا الحق على مداخلتين لكل بند لأي وفد في اجتماع معين، وتقتصر المداخلة الأولى على ثلاث دقائق والثانية على دقيقتين.

وفي الجلسة نفسها، قررت جمعية البيئة كذلك ما يلي:

'1' أن يُعقد حوار رفيع المستوى بشأن موضوع "تعزيز التفاعل بين السياسات العلمية من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات البيئية" يوم الأربعاء، 28 شباط/فبراير، من الساعة 10:00 إلى الساعة 13:00؛

'2' أن يُعقد حوار رفيع المستوى بشأن موضوع "تعزيز التعاون بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتعزيز التنفيذ الفعال على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال وسائل التنفيذ" يوم الأربعاء، 28 شباط/فبراير، من الساعة 15:00 إلى الساعة 18:00؛

'3' أن يُعقد حوار قيادة بشأن موضوع "آلية فائقة السرعة أم لا تزال بطيئة الحركة: هل العلم والبيانات والرقمنة تسرع حقاً انتقالنا إلى مستقبل مستدام؟" يوم الخميس، 29 شباط/فبراير، من الساعة 15:00 إلى الساعة 16:30؛

'4' أن يُعقد حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن موضوع "الشراكة من أجل البيئة: تعددية الأطراف الشاملة الملائمة للغرض المنشود" يوم الخميس 29 شباط/فبراير، من الساعة 16:30 إلى الساعة 18:00؛

'5' أن يُعقد حوار قيادة بشأن موضوع "أرني المال: هل يمكن للنظام المالي العالمي حقاً معالجة تغير المناخ وفقدان الطبيعة والتلوث؟" يوم الجمعة، 1 آذار/مارس من الساعة 10:00 إلى الساعة 11:30؛

'6' أن يُعقد حوار قيادة بشأن موضوع "الحياة والركل: تعددية الأطراف البيئية هي منارة للأمل ولكن هل تحقق بالسرعة الكافية؟" يوم الجمعة، 1 آذار/مارس، من الساعة 11:30 إلى الساعة 13:00.

### 3/6- اعتماد المنظمات الحكومية الدولية لدى جمعية الأمم المتحدة للبيئة

أحاطت جمعية الأمم المتحدة للبيئة علماً، في جلستها العامة الأولى، التي عقدت في 26 شباط/فبراير 2024، بقائمة المنظمات الحكومية الدولية التالية التي اعتُمدت لدى جمعية البيئة عملاً بالمادة 69 من نظامها الداخلي:

1- مركز التنوع البيولوجي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)؛

2- مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا؛

3- معهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا؛

4- المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير؛

5- وكالة الفضاء الأوروبية؛

6- منتدى الدول المصدرة للغاز؛

7- اللجنة المشتركة لحوض نهر سونغوي؛

8- الاتفاقية الدولية لحماية النباتات؛

9- المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛

10- اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان؛

11- المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصائد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي؛

12- منظمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

13- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط؛

14- منظمة البلدان المصدرة للنفط؛

15- المنظمة العالمية لصحة الحيوان.

**4/6- وثائق تفويض الممثلين**

وافقت جمعية البيئة في جلستها العامة الرابعة التي عقدت في 29 شباط/فبراير 2024 على تقرير المكتب عن وثائق التفويض وقبلت وثائق تفويض الدول الأعضاء.

**5/6- مساهمات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة**

في الجلسة العامة الأولى، التي عقدت يوم الاثنين 26 شباط/فبراير، قررت جمعية البيئة، بناء على توصية لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، أن تطلب إلى لجنة الممثلين الدائمين النظر في المساهمات الكتابية في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقدها في عامي 2024 و2025 والموافقة عليها.

**6/6- إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة**

*إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،*

*وقد نظرت* في مذكرة الأمانة بشأن تنفيذ المقرر 3/3 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة[2]،

*وإذ تشير* إلى أنها طلبت في المقرر 3/3 إلى المديرة التنفيذية أن تقوم، بالتشاور مع الأطراف و/أو الجهات المانحة المعنية، وتمشياً مع أحكام الاتفاق أو اختصاصات الصندوق ذي الصلة، حسب الاقتضاء، باتخاذ قرار بشأن إعادة توزيع الأرصدة في الصناديق الاستئمانية غير النشطة، عند انتهاء الأنشطة التي أُنشئت من أجلها، بُغية دعم تنفيذ البرامج الفرعية المناسبة لبرنامج العمل المعتمد،

1- *تلاحظ مع التقدير* التقدم المحرز في تنفيذ المقرر 3/3 من خلال إغلاق الصناديق الاستئمانية غير النشطة، وإعادة توزيع الأرصدة إلى الأنشطة ذات الأهمية؛

2- *تلاحظ* أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يضطلع، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بمهمة إدارة الصناديق الاستئمانية على أساس مبدأ استرداد التكاليف الإدارية بالكامل؛

3- *تلاحظ وتوافق* على إنشاء الصناديق الاستئمانية التالية:

(2) UNEP/EA.6/INF/16.

(أ) CBC– الصندوق الاستئماني العام لمبادرة الممر البيولوجي لمنطقة البحر الكاريبي، وتنتهي فترة عمله في 15 آب/أغسطس 2036؛

(ب) CSS– الصندوق الاستئماني العام لاستقرار المناخ، لم يُحدد تاريخ انتهاء فترة عمله؛

(ج) LHN– الصندوق الاستئماني العام للعيش في وئام مع الطبيعة، لم يُحدد تاريخ انتهاء فترة عمله؛

(د) MOL– الصندوق الاستئماني العام للأنشطة الأساسية لبرنامج تطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس)، وتنتهي فترة عمله في 31 كانون الأول/ديسمبر 2030؛

(هـ) PFP– الصندوق الاستئماني العام لكوكب خال من التلوث، لم يُحدد تاريخ انتهاء فترة عمله؛

4- *تلاحظ* أن تمديد الصناديق الاستئمانية مسألة إدارية تقع ضمن تفويض المديرة التنفيذية، ومن ثم لن يتطلب، اعتباراً من الدورة السابعة لجمعية البيئة، قراراً من الدول الأعضاء، وتيسيراً للانتقال بين الدورتين السادسة والسابعة، توافق على تمديد جميع الصناديق الاستئمانية القائمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2030 ما لم تطلب السلطات المختصة خلاف ذلك، وفقاً للقائمة التالية:

## أولاً

## الصناديق الاستئمانية التي تدعم برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(أ) AFB– الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره كياناً منفِّذاً متعدد الأطراف لمجلس صندوق التكيف؛

(ب) AML– الصندوق الاستئماني العام للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة؛

(ج) BPL– الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لتنفيذ الاتفاق مع بلجيكا (تموله حكومة بلجيكا)؛

(د) CLL– الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ؛

(هـ) CML– الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتعزيز تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(و) ECL– الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لدعم تحقيق الاتفاق المتعلق بالمساهمات 21.0401/2011/608174/SUB/E2، واتفاقية التعاون الاستراتيجي بين المديرية العامة للبيئة التابعة للمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يشمل الأولوية 3-1 للبرنامج المواضيعي للبيئة والموارد الطبيعية – تعزيز الحوكمة البيئية)؛

(ز) ESS– الصندوق الاستئماني للتعاون التقني من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتكيف القائم على النظم الإيكولوجية؛

(ح) EUL– الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لدعم تحقيق الاتفاق المتعلق بالمساهمات DCI-ENV/2010/258-800، واتفاق التعاون الاستراتيجي بين المديرية العامة للتنمية والتعاون التابعة للمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يشمل أولويات البرنامج المواضيعي للبيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الطاقة، 1 و2 و3-3، "دعم التعميم")؛

(ط) FSL– الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لدعم تنفيذ مرفق المساعدة الرأسمالية الأولية؛

(ي) IAL– الصندوق الاستئماني للتعاون التقني التابع لصندوق البيئة المتعدد الأطراف لمعونة أيرلندا من أجل أفريقيا (تموله حكومة أيرلندا)؛

(ك) IEL– الصندوق الاستئماني للتعاون التقني للمشاريع ذات الأولوية لتحسين البيئة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (تموله حكومة جمهورية كوريا)؛

(ل) MCL– الصندوق الاستئماني العام لدعم إعداد تقييم عالمي للزئبق ومركباته؛

(م) REL– الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لتعزيز الطاقة المتجددة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (تموله حكومة إيطاليا)؛

(ن) SCP– الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(س) SML– الصندوق الاستئماني العام للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: برنامج البداية السريعة[3]؛

(ع) WPL– الصندوق الاستئماني العام لتقديم الدعم لنظام رصد البيئة العالمية– برنامج المياه والترويج لأنشطته؛

## ثانياً

## الصناديق الاستئمانية لدعم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وخطط العمل

**ألف– الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة**

(أ) BCL– الصندوق الاستئماني لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛

(ب) BDL– الصندوق الاستئماني لمساعدة البلدان النامية والبلدان الأخرى التي تحتاج إلى مساعدة تقنية في تنفيذ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛

(ج) ROL– الصندوق الاستئماني العام للميزانية التشغيلية لاتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية؛

(د) RVL– الصندوق الاستئماني الخاص لاتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية؛

(هـ) SCL– الصندوق الاستئماني العام لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وهيئاتها الفرعية وأمانة الاتفاقية؛

(و) SVL– الصندوق الاستئماني الخاص لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وهيئاتها الفرعية وأمانة الاتفاقية؛

(3) يعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنقيح اختصاصات الصندوق الاستئماني (SML) بناء على طلب قدمه المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة يحث فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إنشاء صندوق استئماني جديد. وسيعدل اسم الصندوق الاستئماني ليصبح "الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة المتعلقة بالإطار العالمي للمواد الكيميائية". واختار برنامج الأمم المتحدة للبيئة استخدام الصندوق الاستئماني القائم بدلاً من الشروع في إنشاء صندوق استئماني جديد كلياً.

**باء- الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي**

(أ) BBL- الصندوق الاستئماني العام للميزانية البرنامجية الأساسية لبروتوكول ناغويا فيما يتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع؛

(ب) BEL- الصندوق الاستئماني العام للتبرعات الإضافية لدعم الأنشطة المعتمدة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ج) BGL- الصندوق الاستئماني العام للميزانية البرنامجية الأساسية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية؛

(د) BYL- الصندوق الاستئماني العام لاتفاقية التنوع البيولوجي؛

(هـ) BZL- الصندوق الاستئماني العام للمساهمات الطوعية لتيسير مشاركة الأطراف في عملية اتفاقية التنوُّع البيولوجي؛

(و) VBL- الصندوق الاستئماني العام للتبرعات لتيسير مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في أعمال اتفاقية التنوع البيولوجي؛

**جيم- الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض**

(أ) CTL- الصندوق الاستئماني لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض؛

(ب) QTL- دعم الأنشطة المتعلقة باتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض؛

**دال- الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية**

(أ) AVL- الصندوق الاستئماني العام للتبرعات فيما يتعلق باتفاق حفظ الطيور المائية الأفريقية-الأوروبية- الآسيوية المهاجرة؛

(ب) AWL- الصندوق الاستئماني العام لاتفاق حفظ الطيور المائية الأفريقية-الأوروبية الآسيوية؛

(ج) BAL- الصندوق الاستئماني العام لحفظ الحوتيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الأيرلندي وبحر الشمال؛

(د) BTL- الصندوق الاستئماني العام لاتفاق حفظ الخفافيش في أوروبا؛

(هـ) MRL- الصندوق الاستئماني للتعاون التقني في الحفاظ على السلاحف البحرية وموائلها وإدارتها في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا؛

(و) MSL- الصندوق الاستئماني لمعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية؛

(ز) MVL- الصندوق الاستئماني العام للتبرّعات المقدّمة لدعم معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية؛

(ح) QFL- الصندوق الاستئماني العام للتبرعات فيما يتعلق باتفاق حفظ الخفافيش في أوروبا؛

(ط) QVL- الصندوق الاستئماني العام فيما يتعلق باتفاق حفظ الحوتيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الآيرلندي وبحر الشمال؛

(ي) SMU- الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة أمانة مذكرة التفاهم بشأن حفظ أسماك القرش المهاجرة؛

**هاء- الصندوق الاستئماني الذي تديره أمانة اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق**

(أ) MCP- الصندوق الاستئماني الخاص المحدد لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق لدعم بناء القدرات والمساعدة التقنية وفقاً للمادة 13؛

**واو- الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة الأوزون**

(أ) MPL- الصندوق الاستئماني لبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛

(ب) QOL- دعم أنشطة أمانة الأوزون؛

(ج) SOL- الصندوق الاستئماني العام لتمويل الأنشطة المتعلقة بالبحث والمراقبة المنهجية لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛

(د) VCL- الصندوق الاستئماني لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛

**زاي- الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الأفريقية**

(أ) BML- الصندوق الاستئماني العام لميزانية البرنامج الأساسية لاتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الأفريقية؛

(ب) BRL- الصندوق الاستئماني لأنشطة الصندوق المتجدد لاتفاقية باماكو؛

(ج) BWL- الصندوق الاستئماني الخاص للتبرعات لدعم اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الأفريقية؛

**حاء- الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة**

(أ) CAP- الصندوق الاستئماني للميزانية الأساسية للاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة والبروتوكولات المتصلة بها؛

(ب) CAR- الصندوق الاستئماني للميزانية الأساسية للاتفاقية المتعلقة بحماية جبال الكاربات؛

**طاء- الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لساحل الأطلسي في مناطق غرب ووسط وجنوب أفريقيا (اتفاقية أبيدجان)**

(أ) QAC- دعم اتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لساحل المحيط الأطلسي في مناطق غرب ووسط وجنوب إفريقيا؛

(ب) WAL- الصندوق الاستئماني لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لساحل الأطلسي في منطقة غرب ووسط وجنوب إفريقيا؛

**ياء- الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا (اتفاقية نيروبي)**

(أ) EAL- الصندوق الاستئماني للبحار الإقليمية لمنطقة شرق إفريقيا؛

(ب) QAW- دعم خطة العمل لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق إفريقيا؛

**كاف- الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة البرنامج الكاريبي للبيئة واتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (اتفاقية كارتاخينا) وبروتوكولاتها**

(أ) CRL- الصندوق الاستئماني الإقليمي لتنفيذ خطة عمل البرنامج البيئي الكاريبي؛

(ب) QCL- الصندوق الاستئماني لدعم خطة عمل البرنامج البيئي الكاريبي التابعة لاتفاقية كارتاخينا؛

**لام- الصناديق الاستئمانية التي تديرها وحدة التنسيق لخطة العمل الخاصة بحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط**

(أ) CAL- دعم خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط (بتمويل من حكومة اليونان)؛

(ب) MEL- الصندوق الاستئماني لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث؛

(ج) QML- دعم خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط؛

**ميم- الصناديق الاستئمانية التي تديرها الهيئة التنسيقية لخطة العمل لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية لبحار شرق آسيا**

(أ) ESL- الصندوق الاستئماني الإقليمي لتنفيذ خطة العمل لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية لبحار شرق آسيا؛

(ب) QEL- دعم خطة العمل لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية لبحار شرق آسيا؛

**نون- الصناديق الاستئمانية التي تديرها وحدة التنسيق الإقليمية التابعة لخطة العمل المتعلقة بحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ**

(أ) PNL- الصندوق الاستئماني العام لخطة العمل المتعلقة بحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ؛

(ب) QNL- دعم خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ؛

5- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تقدم بانتظام إحاطة إلى لجنة الممثلين الدائمين بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الصناديق الاستئمانية، حسب الاقتضاء.

**7/6- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وموعد ومكان انعقادها**

*إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،*

*إذ تشير* إلى قرارات الجمعية العامة 2997 (د-27) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1972، و288/66 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2012، و213/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012، و251/67 المؤرخ 13 آذار/مارس 2013، و215/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013، و223/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014، و231/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، و260/73 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، و222/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، و208/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، و168/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022،

*وإذ تشير أيضاً* إلى قرارات الجمعية العامة 202/47 ألف (الفقرة 17) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1992، و248/54 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 1999، و242/56 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2001، و283/57 باء (الفقرات 9-11 من الجزء الثاني) المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2003، و236/61 (الفقرة 9 من الجزء الثاني ألف) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2006، و225/62 (الفقرة 9 من الجزء الثاني ألف) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2007، و248/63 (الفقرة 9 من الجزء الثاني ألف) المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2008، و230/64 (الفقرة 9 من الجزء الثاني ألف) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2009، و245/65 (الفقرة

10 من الجزء الثاني ألف) المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2010، و237/67 (الفقرة 13 من الجزء الثاني ألف) المؤرخ 28 كانون الثاني/يناير 2013، و262/71 (الفقرة 27 من الجزء الثاني والفقرة 102 من الجزء الخامس) المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، و270/73 (الفقرة 29 من الجزء الثاني) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، و252/74 (الفقرة 29 من الجزء الثاني والفقرة 117 من الجزء الخامس) المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، و244/75 (الفقرة 31 من الجزء الثاني والفقرة 121 من الجزء الخامس) المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، و237/76 (الفقرة 31 من الجزء الثاني والفقرة 120 من الجزء الخامس) المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، و255/77 (الفقرة 30 من الجزء الثاني والفقرة 118 من الجزء الخامس) المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، و263/77 (الفقرة 4 من الجزء الثامن) المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، و245/78 (الفقرة 33 من الجزء الثاني والفقرة 120 من الجزء الخامس) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023،

*وإذ تأخذ في اعتبارها* مقررَيْ مجلس الإدارة 1/27 و2/27 المؤرخين 22 شباط/فبراير 2013، فضلاً عن قرارَيْ جمعية الأمم المتحدة للبيئة 2/1 المؤرخ 27 حزيران/يونيه 2014 و22/2 المؤرخ 27 أيار/مايو 2016، والمقررات 2/3 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2017، و2/4 المؤرخ 15 آذار/مارس 2019 و3/5 المؤرخ 23 شباط/فبراير 2021،

*وإذ تسلم* بأهمية تنفيذ الفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"؛ وإذ ترحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك إنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

*وإذ تسلم أيضاً* بالإعلان السياسي الصادر عن الدورة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وإذ تشدد على أهمية العمل المتواصل،

*وإذ ترحب* بالتقدم المحرز في تنفيذ نتائج اجتماع تقييم عملية استعراض لجنة الممثلين الدائمين جمعيةَ البيئة وهيئاتها الفرعية، على النحو المعتمد في الفقرة 1 من مقرر جمعية البيئة 4/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، بغرض النهوض بفعالية وكفاءة مجالس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

*وإذ تشير* إلى المقرر 2/5 المؤرخ 23 شباط/فبراير 2021 بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022–2025 وبرنامج عمل فترة السنتين 2022–2023 وميزانيتها،

*وإذ تشير أيضاً* إلى المقرر 4/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022 بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وموعد ومكان انعقادها،

*وإذ تشير كذلك* إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 233/75 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

1- *تقرر*، دون الإخلال بأحكام المادة 1 من النظام الداخلي لجمعية البيئة، أن تعقد الدورة السابعة للجمعية في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بنيروبي، في الفترة من 8 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2025، وتقر بأن تلك المواعيد قد تم الاتفاق عليها على أساس استثنائي لأنها لا تسمح بعقد الدورة السابعة مرة كل سنتين ولها تأثير على مدة ولاية مكتبها؛

2- *تقرر أيضاً* أنه، وفقاً للفقرة 10 من مقرر مجلس الإدارة 2/27 الصادر في 22 شباط/فبراير 2013، سيعقد الاجتماع السابع للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية في الفترة من 1 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2025، وتطلب إلى لجنة الممثلين الدائمين أن تناقش، بالتشاور مع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، شكل الدورة السابعة للجمعية وجدول أعمالها وأن تبت في هذا الأمر؛

3- *توافق* على جدول الأعمال المؤقَّت للدورة السابعة على النحو التالي:

1- افتتاح الدورة.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- وثائق تفويض الممثلين.

4- تقرير لجنة الممثلين الدائمين.

5- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية.

6- برنامج العمل والميزانية؛ وغير ذلك من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

7- إشراك أصحاب المصلحة.

8- الإسهامات في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتنفيذ البعد البيئي من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

9- الجزء الرفيع المستوى.

10- التعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

11- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لجمعية البيئة وموعد انعقادها ومكانه.

12- اعتماد قرارات ومقررات ووثيقة نتائج الدورة.

13- انتخاب أعضاء المكتب.

14- مسائل أخرى.

15- اعتماد التقرير.

16- اختتام الدورة.

4- *تطلب* إلى لجنة الممثلين الدائمين، بالتشاور مع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، المساهمة في إعداد شروح لجدول الأعمال المؤقت الوارد في الفقرة 3 أعلاه؛

5- *تطلب* إلى مكتب جمعية البيئة، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، تحديد موضوع للدورة السابعة لجمعية البيئة قبل الدورة السابعة بما لا يقل عن 12 شهراً؛

6- *تحث بقوة* الدول الأعضاء على أن تقدم، تماشياً مع مقرر جمعية البيئة 4/5، مشاريع قرارات لكي تنظر فيها جمعية البيئة في دورتها السابعة، ويفضل أن يتم ذلك قبل انعقاد الدورة السابعة بما لا يقل عن 10 أسابيع، مع مراعاة الموضوع العام للدورة، وضيق الوقت والموارد المتاحة للتفاوض بشأن مشاريع القرارات أثناء الاجتماع السابع للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية والدورة السابعة للجمعية، ودون الإخلال بالنظام الداخلي للجمعية، ولا سيما المادة 44؛

7- *تشجع* الدول الأعضاء على السعي إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في توزيع مناصب رئيس وأعضاء مكتب جمعية البيئة فضلاً عن مناصب رئيس وأعضاء مكتب لجنة الممثلين الدائمين، حسب الاقتضاء، ودعم التوازن بين الجنسين في تكوين الوفود إلى دورات جمعية البيئة، واجتماعات لجنة الممثلين الدائمين والاجتماعات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة؛

8- *ترحب* بتقرير المديرة التنفيذية عن تنفيذ المقرر 2/5[4]، الذي طلبت فيه جمعية البيئة إلى المديرة التنفيذية أن تقدم، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، برنامج عمل مبسطاً وموجهاً نحو تحقيق النتائج ومحدد الأولويات لفترة السنتين 2024-2025، لكي تنظر فيه الجمعية وتوافق عليه في دورتها السادسة، وتقرير المديرة التنفيذية عن تنفيذ المقرر 4/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، الذي قررت فيه جمعية البيئة تمديد برنامج العمل للفترة 2022-2023 لمدة سنتين، حتى نهاية عام 2025، مع تقسيم الميزانية والأهداف بالتناسب وفقاً لذلك[5]؛

9- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تعد، من خلال التشاور الشامل والمنتظم مع الدول الأعضاء، وحسب الاقتضاء، مع أصحاب المصلحة المعنيين، مشروع برنامج عمل وميزانية للفترة 2026-2027 ومشروع استراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2026-2029، مع المراعاة التامة لآراء الدول الأعضاء وبذل كل جهد ممكن لتجسيد الآراء التوافقية، للنظر فيهما والموافقة عليهما من جانب جمعية البيئة في دورتها السابعة، باتباع العمليات القائمة على النحو المبين في الفقرة 11 من مقرر مجلس الإدارة 2/27.

## 8/6- انتخاب مكتب الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

انتخبت جمعية البيئة في جلستها العامة السابعة، التي عقدت في 1 آذار/مارس 2024، وفقاً للمادة 18 من نظامها الداخلي، عبد الله بن العمري (عمان) رئيساً لجمعية البيئة؛ وفيتسوم أسيفا أديلا (إثيوبيا)، وعلي غلامبور (جمهورية إيران الإسلامية)، وزكية خطابي (بلجيكا)، وكولينز نزوفو (زامبيا)، ويوهانا ليسينغر بايتز (السويد)، وأنيكو رايش (هنغاريا)، ونينو تانديلاشفيلي (جورجيا)، وخوان كارلوس كاسترو فارغاس (بيرو) نواباً للرئيس؛ وجويل كلارك (سانت كيتس ونيفس) مقررةً؛ وكل منهم لفترة تبدأ باختتام الدورة السادسة وتنتهي باختتام الدورة السابعة.

(4) UNEP/EA.6/INF/15.

(5) UNEP/EA.6/13.

## المرفق الثالث

# تقرير اللجنة الجامعة في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

## تقرير اللجنة الجامعة

**المقرر: سيلفيو ألبوكيركي إي سيلفا (البرازيل)**

### مقدمة

1- أنشأت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في جلستها العامة الأولى من الدورة السادسة، التي عقدت صباح يوم الاثنين 26 شباط/فبراير 2024، لجنة جامعة للنظر في مشاريع القرارات ومشاريع المقررات التي أعدتها لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اجتماعها السادس بموجب البندين 5 و11، والتي لا يزال يتعين وضع الصيغة النهائية لها من أجل النظر فيها واعتمادها المحتمل من جمعية البيئة.

2- ووفقاً لمقرر جمعية البيئة، عقدت اللجنة الجامعة ثلاثة اجتماعات بين يومي الاثنين 26 شباط/فبراير والأربعاء 28 شباط/فبراير 2024. وعلى نحو ما قررته جمعية البيئة، ترأس اللجنة نوربرت كوريلا (سلوفاكيا) وعمل سيلفيو خوسيه ألبوكيركي إي سيلفا (البرازيل) مقرراً.

### أولاً- افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

3- افتتح رئيس اللجنة الجامعة الاجتماع في الساعة 13:15 من يوم الاثنين 26 شباط/فبراير 2024.

4- وأقرت اللجنة جدول أعمالها على أساس مشروع جدول الأعمال المؤقت (UNEP/EA.6/CW/1).

### ثانياً- تنظيم العمل

5- وافقت اللجنة في جلستها العامة الأولى، التي عقدت بعد ظهر يوم الاثنين 26 شباط/فبراير 2024، على إنشاء فريقي اتصال بهدف الانتهاء من مشاريع المقررات ومشاريع القرارات المعلقة بحلول يوم الأربعاء 28 شباط/فبراير 2024، للنظر فيها واحتمال اعتمادها من جانب جمعية البيئة في دورتها السادسة.

6- واقترح الرئيس نهجاً عاماً لعمل اللجنة، تلخصه ثمانية مبادئ توجيهية تهدف إلى تنسيق وتبسيط عملية التفاوض أثناء عمل اللجنة وتعظيم الظروف اللازمة لتحقيق نتيجة ناجحة لعملها.

7- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية.

8- واتفقت اللجنة على الاضطلاع بعملها وفقاً للمبادئ التوجيهية الثمانية التالية:

(أ) فيما يخص كل مشروع قرار أو مقرر، يتعين على فريق الاتصال في المجموعة أن يتفق على الوثيقة التي ستشكل أساس المفاوضات في بداية اجتماعه، استناداً إلى توصية الرئيس المشارك لفريق الاتصال؛

(ب) في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، تستأنف المفاوضات استناداً إلى أحدث نسخة من مشروع الوثيقة، بالصيغة التي يعرضها الميسران المشاركان للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية قبل اختتام اجتماعها السادس، يوم الجمعة 24 شباط/فبراير 2024، مع دمج محتوى الورقة غير الرسمية حيثما كان ذلك متاحاً؛

(ج) تشجَّع الوفود على احترام الوقت الذي يقترحه الرئيسان المشاركان لكل مشروع قرار؛

(د) تشجَّع الوفود على إيلاء أولوية خاصة لمناقشة فقرات المنطوق وتجنب إهدار المزيد من الوقت في مناقشة أجزاء الديباجة؛

(هـ) تشجَّع الوفود على الامتناع عن اقتراح إضافة أي أفكار أو مفاهيم جديدة إلى مشاريع الوثائق في المرحلة الحالية المتأخرة والمتقدمة من المفاوضات؛

(و) ينبغي أن يتاح للوفود الوقت الكافي لاستعراض الصيغ الجديدة للمشاريع، بصيغتها المتاحة على البوابة؛

(ز) نظراً للعدد الكبير من مشاريع الوثائق قيد النظر، يقترح إجراء مشاورات إضافية غير رسمية – غير رسمية بالتوازي مع اجتماعات فريقي الاتصال، شريطة إبلاغ فريقي الاتصال أو اللجنة على النحو الواجب وبشكل كامل بنتائج هذه المشاورات لمواصلة النظر فيها قبل اتخاذ أي إجراء أو قرار محتمل؛

(ح) يشجَّع الرؤساء المشاركون لفريقي الاتصال على التنسيق فيما بينهم، وبمساعدة الأمانة، قدر الإمكان لضمان الاتساق فيما يتعلق باستخدام المفاهيم والتعاريف القانونية المتفق عليها.

## ثالثاً- السياسات والإدارة البيئية الدولية

9- وافقت اللجنة في جلستها العامة الأولى، التي عقدت يوم الاثنين 26 شباط/فبراير 2024، على إنشاء فريقي اتصال بهدف الانتهاء من مشروعَي المقررين العالقين ومشاريع القرارات المعلقة البالغ عددها 19 مشروعاً بحلول بعد ظهر يوم الأربعاء 28 شباط/فبراير 2024، للنظر فيها واحتمال اعتمادها من جانب جمعية البيئة في دورتها السادسة.

10- واتفق على أن يكون الرؤساء المشاركون وعمل فريقي الاتصال على النحو التالي:

(أ) سيتناول فريق الاتصال الأول، الذي سيشارك في رئاسته نانا أما أوسوا أفريي كانكام (غانا)، وروهيت فادوانا (الهند)، ويومي يوريتا (اليابان)، وجودي ألكيماد (مملكة هولندا)، مشاريع القرارات المعنونة "مبيدات الآفات العالية الخطورة"؛ و"الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات"؛ و"تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء على الصعيد العالمي"؛ و"مكافحة العواصف الرملية والترابية"؛ و"تعديل الإشعاع الشمسي"؛ و"تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى وقف تدهور الأراضي، وإصلاح الأراضي المتدهورة، وزيادة قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه الجفاف"؛ و"وضع معايير وقواعد ومقاييس ومبادئ توجيهية للحلول القائمة على الطبيعة دعماً للتنمية المستدامة"؛ و"تعزيز إدارة المحيطات والبحار للتصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي البحري والتلوث"؛ و"الحلول الفعالة والشاملة لتعزيز السياسات المائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث".

(ب) وسيتناول فريق الاتصال الثاني، الذي سيشارك في رئاسته روبرت بنبري (كندا)، وأليخاندرو مونتيرو (شيلي)، ونادر راضي عبد الكريم الطراونة (الأردن)، وتوبياس أوغوينو (كينيا)، وكارين سنيلمان (السويد)، وفيليستا روغامبوا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، مشاريع القرارات المعنونة "تعزيز العمل الوطني للتصدي للتحديات البيئية العالمية من خلال زيادة التعاون بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف"؛ و"تعزيز دور وجدوى المنتديات الوزارية البيئية الإقليمية والمكاتب الإقليمية في تحقيق التعاون المتعدد الأطراف للتصدي للتحديات البيئية"؛ و"تعزيز النهج التآزرية لمعالجة الأزمات العالمية المترابطة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث مع

دعم التنمية المستدامة"؛ و"العمل المتعدد الأطراف الفعال والشامل والمستدام من أجل تحقيق العدل المناخي"؛ و"تكثيف الجهود لتسريع الانتقال محلياً وإقليمياً وعالمياً إلى الاقتصادات الدائرية"؛ و"الجوانب البيئية للفلزات والمعادن"؛ و"المساعدة البيئية والتعافي في المناطق المتضررة من النزاع المسلح"؛ و"التغيرات السلوكية نحو أنماط العيش المستدامة"؛ و"دورانية صناعة زراعية لقصب السكر قادرة على الصمود وخفيضة الكربون؛ وتعديلات على وثيقة إنشاء مرفق البيئة العالمية المعادة هيكلته". وسيتناول أيضاً مشروع المقرر بشأن إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة.

11- وفي الجلسة العامة الثانية، التي عقدت مساء يوم الثلاثاء الموافق 27 شباط/فبراير 2024، قدم الرؤساء المشاركون لفريقي الاتصال تقارير شفوية عن التقدم الذي أحرزه فريقا الاتصال.

12- وأدلى ممثلا الاتحاد الروسي وأوكرانيا ببيانين.

13- وأدلى المستشار القانوني الأقدم ببيان رداً على طلب للحصول على معلومات.

14- وأدلى ببيانات إضافية ممثلو البرازيل، والبرتغال، والكاميرون، وكينيا.

15- وأيدت اللجنة مشروعي قرارين في صيغتهما النهائية بشأن دورانية صناعة زراعية لقصب السكر قادرة على الصمود وخفيضة الكربون وبشأن التعديلات على وثيقة إنشاء مرفق البيئة العالمية المعادة هيكلته، فضلاً عن الصيغة النهائية لمشروع المقرر بشأن إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة، للنظر فيها وربما اعتمادها من جانب جمعية البيئة.

16- وفي الجلسة العامة الثالثة، مساء الأربعاء 28 شباط/فبراير 2024، وافقت اللجنة على ثمانية مشاريع قرارات في صيغتها النهائية بشأن تعزيز دور وجدوى المنتديات الإقليمية لوزراء البيئة والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق التعاون المتعدد الأطراف في التصدي للتحديات البيئية، وبشأن تعزيز التآزر من خلال التعاون والتنسيق، لمعالجة الأزمات العالمية المترابطة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث ودعم التنمية المستدامة، والجوانب البيئية للفلزات والمعادن، وتعزيز العمل الوطني لمواجهة التحديات البيئية العالمية من خلال زيادة التعاون بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ومكافحة العواصف الرملية والترابية، والتغييرات السلوكية نحو أنماط العيش المستدامة، وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن تلوث الهواء لتحسين نوعية الهواء على الصعيد العالمي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، لكي تنظر فيها جمعية البيئة وربما تعتمدها.

17- وسحب ممثل سويسرا، مقدم مشروع القرار المتعلق بتعديل الإشعاع الشمسي، القرار من النظر فيه بسبب عدم وجود توافق في الآراء.

18- وقدم كبير المستشارين القانونيين معلومات عن السبل الممكنة للمضي قدماً في مشاريع القرارات التي لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

19- وتم الاتفاق على مواصلة النظر في مشاريع القرارات المتبقية بشأن مبيدات الآفات العالية الخطورة؛ وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى وقف تدهور الأراضي، وإصلاح الأراضي المتدهورة، وزيادة قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه الجفاف؛ ووضع معايير وقواعد ومقاييس ومبادئ توجيهية للحلول القائمة على الطبيعة دعماً للتنمية المستدامة؛ وتعزيز إدارة المحيطات والبحار للتصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي البحري والتلوث؛ وحلول فعالة وشاملة لتعزيز السياسات المائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث؛ وتعزيز النهج التآزرية لمعالجة الأزمات العالمية المترابطة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث مع دعم التنمية المستدامة؛ والعمل المتعدد الأطراف الفعال والشامل والمستدام من أجل تحقيق العدل المناخي؛

وتكثيف الجهود لتسريع الانتقال محلياً وإقليمياً وعالمياً إلى الاقتصادات الدائرية؛ والمساعدة البيئية والتعافي البيئي في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة، على أساس غير رسمي بهدف تقديم نص توافقي للنظر فيه واعتماده إن أمكن من جانب جمعية البيئة.

## رابعاً- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لجمعية البيئة ومواعيد انعقادها ومكانه

20- في الجلسة العامة الأولى، التي عقدت بعد ظهر يوم الاثنين 26 شباط/فبراير، قررت اللجنة أن يتناول فريق الاتصال الثاني مشروع المقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لجمعية البيئة وموعد انعقادها ومكانه.

21- وفي الجلسة العامة الثانية، التي عقدت مساء يوم الثلاثاء 27 شباط/فبراير، أيدت اللجنة مشروع المقرر النهائي بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لجمعية البيئة ومواعيد انعقادها ومكانه للنظر فيه واعتماده إن أمكن من جانب جمعية البيئة.

## خامساً- اعتماد التقرير

22- في الجلسة العامة الثالثة، التي عقدت مساء الأربعاء 28 شباط/فبراير، اعتمدت اللجنة تقرير المقرِّر وعهدت إليه وإلى الأمانة بوضعه في صيغته النهائية.

## سادساً- اختتام الاجتماع

23- اختتم الرئيس الاجتماع في الساعة 12:45 صباح يوم 29 شباط/فبراير 2024.

# المرفق الرابع

## موجزات حوارات أصحاب المصلحة المتعددين والقيادة التي عقدت خلال الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة*

### ألف- ملخص يوم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف – الحوارات الرفيعة المستوى، الذي نُظِّم يوم الأربعاء، 28 شباط/فبراير 2024 في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

**مقدّمة**

في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، نُظِّم لأول مرة يومَ الأربعاء 28 شباط/فبراير 2024، يومُ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقد بدأ يومُ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بحفل افتتاح أعقبه حواران متتاليان رفيعا المستوى يتعلقان بموضوع الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وهو ''الإجراءات المتعددة الأطراف الفعالة والشاملة والمستدامة لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث''. وعُقد الحوار الأول بعنوان ''تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات البيئية'' من الساعة العاشرة صباحاً إلى الواحدة ظهراً، والثاني بعنوان ''تعزيز التعاون بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتعزيز التنفيذ الفعال على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال وسائل التنفيذ'' من الساعة الثالثة عصراً إلى السادسة مساءً. وتضمن كلا الحوارين حلقات نقاش وشاركت فيهما دول أعضاء وممثلو الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ورؤساء مجالس الإدارة لمختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمجموعات الرئيسية وكان هناك تبادل صريح وصادق للآراء. وتعرض هذه المذكرة النقاط الرئيسية من كل حوار.

### 1- تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات البيئية

أدار الحوار السيد أكسل ثريلفول، المحرر المتجول في وكالة رويترز.

**النقاط الرئيسية والدعوة إلى العمل**

(أ) **من الضروري زيادة التعاون بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأفرقة والمنابر المعنية بالعلوم والسياسات:** فالعلم يتطور بسرعة، كما يتضح من التقييمات والتقارير، ولا يزال تأمين الرؤية السياسية واتساق الرسائل يشكل تحدياً. إن الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع هي روابط متكررة وتستمر في التطور مع التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية المستمرة. ولا بد من زيادة التعاون بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأفرقة والمنابر المعنية بالعلوم والسياسات لتمهيد الطريق أمام اتباع نهج متكاملة وتعزيز عملية صنع القرار لمواجهة التحديات البيئية بشكل عام. وهناك حاجة إلى تعزيز المشاورات بين رؤساء مجالس إدارة جمعية الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والهيئات الفرعية العلمية والتقنية التابعة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وكذلك الهيئات الاستشارية العلمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، سواء داخل المجموعات المواضيعية أو عبرها على المستويين الإقليمي والعالمي.

(ب) **يجب تعزيز عملية صنع السياسات المتعلقة باستيعاب العلوم من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة:** من المهم أن يكون توقيت ونشر نتائج العمل العلمي المنقول إلى صانعي السياسات مستجيبَين لاحتياجات البلدان. ويجب أن يكون التواصل بشأن النتائج العلمية مصمماً خصيصاً لمختلف الفئات المستهدفة لضمان الاستيعاب الفعال. وينبغي التركيز بشكل أكبر على الطرق التي يتم من خلالها توصيل نتائج التفاعل بين العلوم والسياسات، بما في ذلك

* تُعرض موجزات الحوارات دون تحرير رسمي.

تبادل النتائج والآليات لتعزيز التلاقح فيما بين هيئات التفاعل بين العلوم والسياسات وفيما بين أصحاب المصلحة المتعددين والعمليات.

(ج) **يجب أن تعمل جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف معاً بشكل أكثر فعالية لتعزيز التفاعل بين العاوم والسياسات على المستوى الوطني:** لكي يكون العمل الوطني فعالاً، يجب أن تكون المعلومات العلمية التي تخدم مختلف العمليات مترابطة. إن فرص تبادل أفضل للنتائج وخبرات التنفيذ والتأثيرات تتجاوز في بعض الأحيان ولايات الأفرقة الفردية وفرادى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق على هذا الصعيد. وتؤدي الهياكل السياسية الوطنية والدورات الانتخابية والفترات السياسية دورًا وقد تؤثر على التوقيت والإرادة السياسية لاستيعاب المعرفة والمعلومات العلمية.

(د) **إن دور المعرفة التقليدية والعلوم هو المفتاح** لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات على المستويين المحلي والوطني.

**2- تعزيز التعاون بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتعزيز التنفيذ الفعال على المستوى الوطني بما في ذلك من خلال وسائل التنفيذ**

أدار الحوار السيد إبراهيم ثياو، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وركزت المناقشة على موضوعين رئيسيين:

'1' تعزيز التعاون من أجل التنفيذ الفعال على المستوى الوطني

'2' تعزيز وسائل التنفيذ من أجل التنفيذ الفعال على المستوى الوطني.

**النقاط الرئيسية والدعوة إلى العمل**

(أ) **إن تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وكذلك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف يعجل بالتنفيذ على المستوى الوطني.** ويجب تعزيز التنسيق بين مراكز التنسيق الوطنية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والسلطات الأخرى ذات الصلة لمواجهة التحديات البيئية بشكل متسق على المستوى الوطني حيث يتم تنفيذ الالتزامات البيئية. ويسهل التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة عمل الحكومات الوطنية في التنسيق فيما بينها. ويعد إطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي أداة مهمة في الجمع بين مختلف الشركاء. وتُعد القيادة والتواصل والتنسيق عوامل محورية في دفع الجهود التعاونية على المستويين الوطني والإقليمي. إن رصد وجمع البيانات على المستوى الوطني أمر مهم لتغذية الدورة التالية من جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأطراف وهيئات صنع القرار الدولية الأخرى.

(ب) **هناك حاجة إلى مصادر جديدة للتمويل وآليات تمويل مبتكرة كأساس للارتقاء بمستوى التنفيذ،** مثل تحفيز البنوك المركزية والقطاع الخاص، إضافةً إلى مصادر التمويل الدولية التقليدية. إن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية أمر أساسي. وهناك حاجة مستمرة لتعبئة الموارد المالية واستكشاف آليات تمويل مبتكرة لدعم المبادرات البيئية مع الحد من البيروقراطية. وتُعد استراتيجيات تعزيز بناء القدرات وتعبئة الموارد أمراً بالغ الأهمية للإدارة البيئية الفعالة وجهود الحفاظ على البيئة، مثل تعزيز بالوعات الكربون والأسواق أو استخدام مصادر التمويل غير التقليدية مثل القطاع الخاص أو المؤسسات الناشئة. ويجب على المصارف المركزية والقطاع الخاص المشاركة بشكل أكبر في الصناديق المتعددة الأطراف والاستثمار في الحفاظ على النظام البيئي. ومن شأن التنسيق بين مختلف آليات التمويل أن يسهل التنفيذ الفعال للمشاريع البيئية.

(ج) **إن الحوار الشامل وإشراك مختلف أصحاب المصلحة أمر ضروري لتطوير حلول بيئية شاملة ومستدامة.** وإضافةً إلى المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة في التخطيط والتنفيذ الوطنيين، ينبغي مراعاة معارف الشعوب الأصلية عند ترجمة الاتفاقات البيئية والإنمائية إلى سياسات وقوانين وطنية.

(د) **تضطلع جمعية الأمم المتحدة للبيئة، بعضويتها العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور فريد في توحيد الجهود** لتحقيق الأهداف المشتركة بشأن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ولدى جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الفرصة للقيام بدور قيادي لدعم التنفيذ المتسق والفعال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على المستوى الوطني وتيسير الاستخدام المتنوع لوسائل التنفيذ لتعزيز التنفيذ.

## باء- موجزات حوارات أصحاب المصلحة المتعددين والقيادة التي عقدت في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

في إطار الجزء الرفيع المستوى 3 من الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، جرت حوارات قيادة بشأن موضوع ''الإجراءات المتعددة الأطراف الفعالة والشاملة والمستدامة لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث''، على النحو التالي:

### 1- حوار القيادة 1 "هل نسير بخطى سريعة صوب مستقبل مستدام أم مازلنا نسير بخطى بطيئة: هل العلوم والبيانات والرقمنة تسرع حقا انتقالنا إلى مستقبل مستدام؟"- الخميس 29 شباط/فبراير 2024، من الساعة 15:00 إلى الساعة 16:30 مساءً بتوقيت شرق أفريقيا

رحبت مديرة الحوار، السيدة سالينا أبراهام، بالمشاركين وافتتحت حوار القيادة بمقدمة قصيرة عن موضوعه: هل العلم والبيانات والرقمنة تسرّع حقًا انتقالنا إلى مستقبل مستدام؟ وشجعت المشاركين على إجراء مناقشة صادقة حول كيفية تحسين استخدام البيانات والخدمات الرقمية لتسريع تحديد وتنفيذ الحلول التي نحتاجها بشكل عاجل لحل أزمة الكوكب الثلاثية.

وخلال الكلمة الرئيسية عرضت معالي الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة في جمهورية مصر العربية، تجارب من مصر، مؤكدةً على الحاجة الملحة لسد الفجوة بين الاستدامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأبرزت معاليها التحولات الرئيسية في السياسات التي يمكن تحقيقها من خلال الاستفادة من العلوم والبيانات والرقمنة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك توقع فرص الاستثمار التي يمكن الاستفادة منها من الاستدامة، وتحديد الأولويات لمعالجة الترابط والطبيعة التعاقبية لأزمات الكوكب الثلاثية، حيث تعطى الأولوية للحلول التي تحقق التآزر وتعظم التأثير عبر الالتزامات المختلفة؛ والبناء على نجاح المبادرات الرائدة، حيث يتم الاستفادة من الأدوات والتقنيات المطبقة في مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع لرصد فقدان الطبيعة/التنوع البيولوجي والتلوث والمخاطر المتعاقبة للأزمات الثلاثية، وكذلك رصد الحلول وعوامل تمكين الاستثمار فيها لتعزيز استيعابها؛ وتعزيز دور مجتمعات السكان الأصليين من خلال الحوافز المحددة الهدف. وبالتالي، هناك حاجة ملحة للإنذار المبكر للحماية من فقدان الطبيعة/التنوع البيولوجي والتلوث، وهناك حاجة إلى ترجمة بيانات الإنذار المبكر إلى إجراءات مبكرة لحماية الموارد البيئية واستعادتها والحفاظ عليها، وهو ما يستدعي تطبيق نهج الإنذار المبكر في مجال البيئة.

وأكدت على دور الرقمنة في سد الفجوة بين العلوم والسياسات والاستثمارات. وينبغي أيضاً تعزيز التكنولوجيا والأدوات المطبقة في ''مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع'' لكي تشمل الإنذار المبكر الذي يحول دون وقوع المخاطر السريعة والبطيئة الظهور على حد سواء الناشئة عن فقدان الطبيعة/التنوع البيولوجي والتلوث والمخاطر المتعاقبة للأزمات الثلاثية، ويخفضها إلى أقل قدر ممكن. كذلك يجب الاستفادة من تلك الأدوات والتكنولوجيا في تحليل الحلول للمخاطر وعوامل التمكين الاستثمارية اللازمة لتعزيز استيعاب الحلول، لذلك نضمن تزويد صانعي القرار على جميع المستويات بحزم معلومات متكاملة تغطي المخاطر والحلول مع إدخال الاستثمار لتعزيز التنفيذ. إننا بحاجة إلى تبني نهج الإنذار المبكر من أجل البيئة، استنادًا إلى نهج نظم الإنذار المبكر للجميع.

وتناول الدكتور جيم سكيا، رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الحالة الراهنة لعلوم تغير المناخ والتحديات التي تواجهها في ترجمة هذه المعرفة إلى سياسات قابلة للتنفيذ. وسلط الضوء على الدور المحوري للهيئة في زيادة الوعي ودفع العمل المناخي العالمي. وأشار الدكتور سكيا إلى أنه في الوقت الذي يستمع فيه العالم إلى ما يقوله الدكتور سكيا فإن هناك حاجة إلى فهم واستيعاب أفضل للآثار المترتبة على الرسائل التي يجري بثها.

وأكد الدكتور سكيا على الحاجة الملحة لأزمة المناخ، مشيرًا إلى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ظلت تدق ناقوس الخطر منذ سنوات. وذكر أن التقرير الخاص الذي أصدرته الهيئة بشأن الاحتباس الحراري العالمي عند 1,5 درجة مئوية من عام 2018 قدم مفهوم صافي الانبعاثات الصفري، والذي اكتسب منذ ذلك الحين زخمًا على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال الانبعاثات العالمية في ارتفاع، مما يؤكد الفجوة بين الطموح والعمل. وأقر بالجهود التي تبذلها الهيئة لتوفير معلومات قابلة للتنفيذ لصانعي السياسات، وسلط الضوء على أهمية التوصيل الفعال للعلوم من أجل اتخاذ إجراءات سياساتية. وبشكل عام، أكد الدكتور سكيا في حديثه على أهمية ترجمة المعرفة العلمية إلى إجراءات ملموسة لمعالجة أزمة المناخ بشكل فعال.

وخلال كلتا الكلمتين الرئيسيتين، أثار مدير الجلسة أسئلة مهمة بشأن الانتقال من العلم إلى العمل والروايات التي يجب نقلها إلى صانعي السياسات رفيعي المستوى. كذلك تطرق النقاش إلى الحاجة إلى المزيد من تبادل البيانات والتعاون بين القادة البيئيين لمواجهة تحديات مثل فقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

1- وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهج الإنذار المبكر في مجال البيئة من خلال تسليط الضوء على ضرورة إدماج مخاطر فقدان التنوع البيولوجي والتلوث في أنظمة الإنذار المبكر. وهم يشددون على أهمية مشاركة المجتمع المحلي واستخدام العلم التشاركي والتكنولوجيا الرقمية لضمان أن تؤدي هذه التحذيرات إلى إجراءات عملية لحماية البيئة واستعادتها والحفاظ عليها، بما يتماشى مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وتعزيز مبادرة نظام الإنذار المبكر للجميع.

كذلك تحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الحاجة إلى وجود بيانات اجتماعية واقتصادية وبيئية وربط الأزمات البيئية التي ترتبط بتأثيرها على الناس. ويمكن أن تأتي هذه البيانات من العلم التشاركي والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي، للكشف عن إجابات للتحديات الأكثر إلحاحاً وعلى نطاق لم يكن ممكنًا من قبل. أيضاً سلط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على عنصر المخاطرة حيث أن هذه التكنولوجيا تأتي بوتيرة سريعة جدًا من التغيير مع التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم البلدان في بناء الجاهزية لأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعزز الاستخدام العادل للطبيعة.

2- وشددت اليابان على أهمية دمج العلم التشاركي مع التطورات الرقمية لتعزيز الإنذار المبكر في مجال البيئة، بهدف إنشاء مجتمعات أكثر مرونةً على خلفية تجاربها الخاصة مع الكوارث الطبيعية. وتولي اليابان أيضاً أهمية كبيرة للتمويل من أجل تحقيق مستقبل مستدام، وتحدثت عن أهمية التعاون بين الأنظمة العامة والخاصة؛ واستخدام السواتل لرصد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان بوصفه تكنولوجيا متطورة يمكن أن تساعد البلدان في الإبلاغ عن انبعاثاتها، وأخيراً أهمية أفرقة العلوم والسياسات التي تعتبر مهمة لزيادة الوعي بالطبيعة المترابطة للأزمات البيئية والعلوم والبيانات والرقمنة – بل هي عنصر مهم في معارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

3- وتحدثت هندو أومارو إبراهيم، رئيسة الجمعية الشعبية لنساء الشعوب الأصلية في تشاد والرئيسة المشاركة للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ، عن ضرورة أن تراعي الحكومات الأدلة العلمية وتعطي الأولوية للوصول العادل إلى التكنولوجيا من أجل التصدي بفعالية لتغير المناخ والحد من فقدان التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى تعزيز التعددية. وتحدثت عن كيفية تمكين العلم التشاركي من تمكين المجتمعات من المساهمة في عمليات صنع القرار وتحديد اتجاهنا الجماعي. وللحفاظ على تنوعنا البيولوجي والتخفيف من آثار التلوث، يجب علينا تطوير أنظمة الإنذار المبكر في مجال البيئة. ومن خلال دمج الرؤى المجتمعية والمعارف التقليدية مع الابتكارات الرقمية، يمكننا إيجاد حلول مرنة لا تحذرنا من التهديدات البيئية الوشيكة فحسب، بل تمكننا أيضًا من اتخاذ تدابير استباقية تتوافق مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

4- وشددت المملكة المتحدة على الحاجة الماسة إلى أنظمة الإنذار المبكر في مجال البيئة لحماية التنوع البيولوجي، مقترحةً دمج التكنولوجيا المتطورة للتنبؤ بالتهديدات البيئية وضمان استراتيجيات فعالة للحفظ لاستكمال مبادرة نظام الإنذار المبكر للجميع. وتحدثت المملكة المتحدة أيضًا عن مدى أهمية التركيز على العلوم والتكنولوجيا في تحقيق الأهداف المستدامة، ومثال على ذلك استخدام المملكة المتحدة للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لاستعادة النظم الإيكولوجية مثل أراضي الخث. فالاستثمار في العلوم، بما في ذلك تيسير وصول البلدان النامية إلى هذه العلوم والبيانات، أمر بالغ الأهمية، إلى جانب ضمان مشاركة المجتمع وترجمة النتائج العلمية إلى سياسات عالمية وإقليمية ووطنية فعالة. وهناك حاجة إلى عمليات قوية حتى يمكن استخدام النتائج العلمية لتعزيز الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي صُممت لإثرائها.

5- وتحدثت كينيا عن التركيز على بناء منظومة للابتكار مدعومة بسياسات مثل اللجنة الوطنية للبحوث والصندوق الوطني للبحوث، مع التركيز بشكل خاص على قطاعات مثل الطاقة والزراعة والتكنولوجيا الحيوية والاقتصاد الرقمي، مع معالجة التحديات والفرص في تنمية رأس المال البشري، ونقل التكنولوجيا، وسياسات الملكية الفكرية على المستويين الوطني والقطري، بهدف الاستفادة من مصادر المعرفة المتنوعة خارج نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الابتكار.

6- وقد سلطت سويسرا الضوء على التزامها بالاستفادة من نظام الإنذار المبكر في مجال والبيئة من أجل تحسين مكافحة التلوث، مع التركيز على دور المشاركة المجتمعية في تعزيز تدابير حماية البيئة. كذلك أكدت سويسرا على ضرورة استفادة صانعي السياسات من العلم في اتخاذ قرارات مستنيرة، تيسرها المدخلات المنتظمة وذات الصلة من الأفرقة العلمية المتعددة التخصصات مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتوقعات البيئة العالمية، التي تعمل على صعيد التفاعل بين العلوم والسياسات. إن بناء الثقة في المعلومات العلمية، ومكافحة المعلومات المغلوطة، وتعزيز التعاون المتعدد التخصصات بين العلوم والسياسات أمر بالغ الأهمية من أجل اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لمواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وقد دعت سويسرا قادة الدول إلى المشاركة في هذه العمليات الحكومية الدولية للعلوم والسياسات المتعلقة بتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والعملية الجديدة التي أنشئت للمواد الكيميائية والنفايات والتلوث لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7- وشددت المفوضية الأوروبية على أهمية نهج الإنذار المبكر في مجال البيئة لتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات على الصمود في مواجهة المخاطر البيئية، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز أنظمة الإنذار المبكر مع التركيز على المشاركة المجتمعية وتطبيق العلم التشاركي والتكنولوجيا الرقمية. ويجادل بأن ذلك سيترجم الإنذارات المبكرة إلى حلول فعالة لحماية البيئة، مما يساعد في تحقيق أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي ومبادرة نظام الإنذار المبكر للجميع.

كذلك أشارت المفوضية الأوروبية إلى أن معالجة حالات الطوارئ المترابطة والتهديدات البطيئة الظهور تتطلب نهجاً متكاملاً يأخذ بعين الاعتبار كلاً من المنافع المشتركة والتنازلات المحتملة للإجراءات مع الاستفادة من المدخلات من هيئات من قبيل هيئة المناخ، والبرنامج الدولي للتعافي من آثار الكوارث، وفريق العلوم والسياسات القادم المعني بالمياه والمواد الكيميائية والتلوث، إضافةً إلى العلم التشاركي ومعارف الشعوب الأصلية. ودعت المفوضية الأوروبية هذه الأفرقة العلمية إلى اقتراح ما ينبغي معالجته في المفاوضات، وأشارت إلى الحاجة إلى غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واستراتيجية البيانات ذات الصلة ومبادرات الإنذار المبكر، وشجعت على تعزيز نهج الشبكة المفتوحة المصدر للتأثير على صانعي السياسات بالعلوم، وضربت مثالاً بمراكز التميز التابعة للاتحاد الأوروبي في منطقة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي يمكن أن تيسر الفرص الرقمية ونظم الإنذار المبكر من خلال الإبلاغ المتكامل والاستشراف وتقييم المخاطر.

8- وتمثل جمعية رواد الأعمال والإيكولوجيا مجموعة من رواد الأعمال وقادة الأعمال الذين يدعون إلى توسيع نطاق الإنذار المبكر لمواجهة مخاطر التلوث والتنوع البيولوجي الذي يشدد على دور الجمهور في تعزيز الامتثال. وتشدد جمعية الاقتصاد الإيكولوجي على دور نهج الإنذار المبكر في مجال البيئة في تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية لفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وهي تدعو إلى إدماج هذه المخاطر في أنظمة الإنذار المبكر كوسيلة لتعبئة المجتمعات المحلية والاستفادة من الابتكار الرقمي في الإدارة المستدامة للموارد، والمساهمة في أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي ودعم مبادرة نظام الإنذار المبكر للجميع.

وعلى سبيل المثال، أدت الحملات السابقة لمكافحة تلوث الهواء بالجسيمات الدقيقة من الفئة 2.5 إلى تنفيذ مؤشرات نوعية الهواء في الوقت الحقيقي في مدن الصين، مما يسلط الضوء على إمكانية وجود بنية تحتية رقمية قوية للكشف عن المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ. إضافةً إلى ذلك، توفر مبادرات العلم التشاركي التي تستخدم التطبيقات السهلة الاستخدام أدوات سهلة الاستخدام للوصول إلى المعلومات البيئية، مما يسهل على الشركات القيام بأنشطة مستدامة من خلال دمج البيانات البيئية والإيكولوجية مع العمليات التجارية لمتابعة مسارات خفيضة الكربون.

9- وأكد ممثلو المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة على أنه في حين أن الحلول الرقمية توفر فرصًا، إلا أنها تنطوي أيضًا على مخاطر يجب كشفها وفهمها. ويتطلب ذلك مشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من مختلف المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة لضمان استخدام حلول رقمية وتصميمها بطريقة منصفة وآمنة للجميع؛ وسد الفجوة الرقمية عن طريق تبسيط الحلول الرقمية؛ وأخيراً من خلال معالجة قضايا السيادة الرقمية والإشراف عليها. وهناك إمكانية للابتكار الرقمي لمعالجة الأزمات البيئية، ولكن يجب توظيفه بطريقة لا تترك أحداً خلف الركب وتكون عادلة ومتاحة للجميع.

10- ووصفت سنغافورة الجهود المبذولة للحصول على البيانات من خلال توأم رقمي يمكنه محاكاة المناخ الرقمي في سنغافورة بشكل شامل حتى يكون صانعو السياسات مجهزين بشكل أفضل، وحتى تكون الجهود قائمة على العمل الفعال. كذلك شددت سنغافورة على دور الإنذار المبكر في مجال البيئة في البيئات الحضرية، داعيةً إلى استخدام تطبيقات التكنولوجيا الذكية لمراقبة الصحة البيئية والتخفيف من آثار التلوث الحضري وتغير المناخ.

11- وأشارت سانت كيتس ونيفيس إلى أهمية الإنذار المبكر في مجال البيئة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مؤكدة على ضرورة اتباع نهج مجتمعية لمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي البحري. وأقرت أيضًا بأن توافر العلوم والبيانات لا يترجم إلى عمل، وأن هناك حاجة إلى سد الفجوة بين العلم المتاح والتدابير القابلة للتنفيذ، والاستفادة من الرقمنة والذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل للرصد في الوقت الحقيقي والتشغيل الآلي، مستندةً في ذلك إلى مثال من سانت لوسيا.

12- وقد أدركت إيطاليا الأهمية المحورية لتوحيد الجهود في سياق فرص استخدام الحلول الرقمية ودمج الإنذار المبكر في مجال البيئة في جهودها للحفاظ على تراثها الثقافي والطبيعي الغني، داعيةً إلى دمج المعارف التقليدية والتكنولوجيا الحديثة في حماية تنوعها البيولوجي. إن إيطاليا على استعداد لدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذه المبادرة الهامة. وقد رحبت إيطاليا بمبادرة الاستراتيجية العالمية الجديدة لاستخدام البيانات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي أطلقها البرنامج وهي تؤكد على أهمية مبادئ وممارسات العلوم المفتوحة كنقاط رئيسية في الاستفادة من التنمية، وقابلية التشغيل البيني كمفهوم ديمقراطي، وزيادة التعاون مع القطاع الخاص، وأهمية المشاورات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدور الهام ومساهمة المواطنين في سد الثغرات في مصادر البيانات والحاجة إلى دمج أنشطة العلم التشاركي مع البيانات الرسمية لتقريب المؤسسات من المواطنين وعمليات البيانات المتعلقة بإضفاء الطابع الديمقراطي.

13- ودعت إندونيسيا إلى تعزيز أنظمة الإنذار المبكر في مجال البيئة لمواجهة التهديدات المزدوجة لفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ في أرخبيلها الشاسع، مشددةً على أهمية مشاركة المجتمع المحلي والابتكارات الرقمية في إنشاء آليات فعالة للإنذار المبكر. كذلك أشارت إندونيسيا إلى الحاجة إلى التعاون بين أصحاب المصلحة، والتنشئة الاجتماعية وبناء القدرات لتعزيز وعي جميع أصحاب المصلحة بالكوارث المتعلقة بالمناخ وكيف أن بناء القدرة على التكيف في المجتمعات المحلية لتحسين الظروف البيئية من خلال نظم البيانات والمعلومات المتكاملة التي تساهم في نظام الإنذار المبكر يحتاج إلى الدعم من القيادة والفهم والالتزام ببناء نظام متكامل للبيانات والمعلومات التي يمكن أن تدعم نظاماً فعالاً للإنذار المبكر.

وفي أعقاب المساهمات المقدمة من الحضور، أكدت مديرة الجلسة، السيدة سالينا أبراهام، على دور التعبئة الاجتماعية والأعمال التجارية في بناء الحملات للمساعدة في إحداث تغيير في السياسات، ومن الأهمية بمكان أن يتم توظيف حركة المجتمع بأكمله، وتمكين الشباب من استخدام التقنيات وتعبئة المجتمعات. وأشارت إلى أن هناك إمكانية للابتكار الرقمي في معالجة الأزمات البيئية، ولكن يجب توظيفه بطريقة لا تترك أحدًا خلف الركب وتكون عادلة ومتاحة للجميع. إن التحسينات في السياسات هي أداة أخرى لتمكين الحلول، ولتحقيق هذه الغاية، كيف يمكننا أن نيسر الوصول إلى العلوم بشكل أكبر لتغذية نظام إنذار مبكر مناسب يجمع البيانات؟

## 2- الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين: ''الشراكة من أجل البيئة: تعددية الأطراف الشاملة للجميع والملائمة للغرض المنشود''، الذي عقد يوم الخميس، 29 شباط/فبراير 2024

مقدّمة

وفقاً للممارسة المستقرة بالاتباع في الدورات السابقة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، عُقد حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين كجزء من الجزء الرفيع المستوى من الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وقد جمع الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في إطار الموضوع الفرعي ''الشراكة من أجل البيئة: تعددية الأطراف الشاملة للجميع والملائمة للغرض المنشود''، ممثلين عن المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لاستكشاف حلول ملموسة لإلهام العمل التحويلي لتحقيق إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة.

وقد أتاح هذا الحدث فرصة لإجراء حوار تفاعلي رفيع المستوى بشأن كيفية مساعدة النظام المتعدد الأطراف في ضمان اتباع نهج أكثر شمولاً في صنع القرار على جميع المستويات. كذلك تضمن تحليلاً من قبل ممثلي المجموعات الرئيسية والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن التحديات والفرص، وكيف يمكن للشراكات المبتكرة والتعاون أن يسهم في وضع استراتيجيات عملية لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وقد أدار الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين السيد أيمن الشرقاوي (الميسر المشارك الإقليمي لمنطقة أفريقيا) والسيدة أندريا ناكوفا (المجموعة الرئيسية للمرأة).

مهدت معالي السيدة ليلى بنعلي، رئيسة الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، والسيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الطريق للحوار من خلال مداخلات تمهيدية موجزة في شكل ''حوار غير رسمي'':

''حوار غير رسمي''

وبينت رئيسة الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة أن المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة كانت جزءاً من روح جمعية الأمم المتحدة للبيئة. وشددت على أن المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين هم أصحاب المعرفة الذين يجلبون الخبرة لحل أزمة الكوكب الثلاثية. ولتقديم الحلول، يحتاج أصحاب المصلحة إلى مساحة في مراكز ''الفعل'' ومراكز ''الفكر''، حيث يتم الاستماع إلى جميع الأصوات وتقديرها، ويجب التوقف عن إلقاء المحاضرات والبدء في الاستماع. وشددت على الجهود الرامية إلى تعزيز التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من أجل تعزيز التعاون والاتساق، وتبادل الممارسات والمعارف والبيانات بين مجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وسلطت الضوء على أنه ينبغي أن تتسم الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بالشمول والتآزر.

وذكّرت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المشاركين بقائمة الأمور البيئية ''الواجب فعلها'' التي تعترف بالإجراءات العاجلة اللازمة للتصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وبأن الحكومات بحاجة إلى تكثيف التزاماتها لتنفيذ نتائج مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ، وإطار عمل كونمينغ – مونتريال للتنوع البيولوجي والإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية. وسلطت الضوء على التحسينات البيئية الرئيسية التي تحققت على مر السنين مثل تعافي طبقة الأوزون، وخفض التلوث بالزئبق، وحظر الاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض، ودعت الدول الأعضاء إلى اعتماد الصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية الذي يجري التفاوض بشأنه. كذلك حثت المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة على مساءلة صانعي القرار ونقل القرارات إلى أوطانهم ودوائرهم الانتخابية، وخلصت إلى أن ''السلطة لا تُعطى بل تؤخذ''.

اختبار/استطلاع رأي على برنامج منتيميتر

وقبل حلقة النقاش، كان هناك اختبار/استطلاع رأي موجز على برنامج منتيميتر طُلب فيه من المشاركين الرد على عدة أسئلة بما في ذلك جوانب العمل البيئي التي يعتبرونها الأكثر إلحاحاً، وكيف يقيمون المستوى الحالي للشمولية في صنع القرار البيئي العالمي، وما هي أهم العوائق في نظرهم أمام تنفيذ الحلول البيئية المستدامة. وساهمت الردود في تشكيل المناقشات أثناء الحوار.

حلقة النقاش

سلطت السيدة شيريكا وايتلوك–بالينجينغ (المجموعة الرئيسية للمرأة) الضوء على الحاجة إلى تمكين المرأة من خلال التعليم وتوفير الفرص لتولي مناصب قيادية لضمان إسماع صوتها. ودعت ممثلة المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية، السيدة مرينالييني راي، إلى إدماج معارف الشعوب الأصلية وشددت على ضرورة إعطاء الشعوب الأصلية وجميع أصحاب المصلحة مكانًا في حيز المفاوضات، وتحديد الفرص وبناء الشراكات، ووضع القرارات موضع التنفيذ. ودعا السيد كريستوفر تشين (المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية) الدول الأعضاء إلى الاعتراف بالدور الهام للمنظمات غير الحكومية وبيَّن أن المنظمات غير الحكومية هي جهات فاعلة رئيسية في صنع السياسات وتنفيذها ويمكنها سد الثغرات المعرفية في المفاوضات، من خلال جمع البيانات وتحليلها. وذكّر السيد دومينيك واغراي (المجموعة الرئيسية للأعمال التجارية والصناعية) المشاركين بأن الشركات ليست مهمة للتوظيف فحسب، بل إن شبكة الشركات هي أيضاً وسيلة مبتكرة لفهم وحل الأزمة الكوكبية الثلاثية وهي مهمة للتوسع والابتكار. وسلط السيد يونس أريقان (المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية) الضوء على أهمية السلطات المحلية في إدارة الكوارث والمخاطر، حيث أنها مسؤولة عن الإدارة والتنفيذ الفعالين، وهي تقف بين المجتمع المدني والحكومات. وأضاف أن السلطات المحلية تواصل العمل على إعادة الطبيعة إلى المدن من خلال تشجيع التوسع الحضري الأخضر.

وأكد ممثلو المجموعات الرئيسية على أهمية الاعتراف بنقاط القوة الفريدة الكامنة في كل مجموعة رئيسية، مع تسليط الضوء على مساهماتها المتنوعة في العمل البيئي الفعال.

وشددت ممثلة بلجيكا على الحاجة إلى انتقال بيئي عادل ومنصف، بما في ذلك الانتقال الاجتماعي من خلال ضمان المشاركة الشاملة والهادفة لجميع أصحاب المصلحة. وضربت مثالاً على عملية أصحاب المصلحة المتعددين الجارية في بلجيكا وإشراك أصحاب المصلحة في الوفود الحكومية.

مداخلات الدول الأعضاء

وأبلغ ممثل فيجي عن أعمال بلده في منطقة المحيط الهادئ وسلط الضوء على أهمية المعارف التقليدية. وشدد على الحاجة إلى تعاون قوي متعدد الأطراف وأقر بأهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار.

ودعت ممثلة ألمانيا إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة لأن عدم إشراكهم قد يتسبب في صعوبات في عملية الانتقال إلى الاستدامة المطلوبة. وأعطت مثالاً على مبادرة الدولة للجمع بين احتياجات وعروض أصحاب المصلحة معاً لتنفيذ إطار التنوع البيولوجي.

وبين ممثل هولندا أن الحكومات لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تتحمل عبء التحديات البيئية بمفردها، وأقر بخبرة أصحاب المصلحة ودورهم الحاسم في توجيه عملية صنع القرار.

وسلط ممثل مدغشقر الضوء على الدور الهام للمجموعات الرئيسية للاستفادة من المعارف والتقنيات العلمية، وشدد على الحاجة إلى آليات مالية وضرورة تسريع عملية الاتفاق على صك ملزم قانوناً لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية.

وبينت ممثلة الاتحاد الأوروبي أنه لا يمكن معالجة أزمة الكوكب الثلاثية دون مشاركة أصحاب المصلحة بشكل مناسب، معترفةً بدور أصحاب المصلحة في إثراء عملية صنع القرار وتوفير بناء القدرات. وشجعت على إشراك أصحاب المصلحة بقوة في عملية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتوجيه عمل البرنامج وتنفيذ القرارات.

| | |
|---|---|
| | وبين ممثل نيبال أن نُهُج الحلول المعزولة لا يمكن أن تكون ناجحة وأن هناك حاجة إلى نُهُج شاملة متعددة الأطراف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد على أدوار مختلف القطاعات والجهات الفاعلة في تسليط الضوء على المشاكل واقتراح حلول ملموسة لها. |
| المداخلات الأخرى | دعا ممثل من المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين التابع للأمم المتحدة إلى إدماج الشعوب الأصلية بشكل كامل وفعال بوصفهم أصحاب حقوق، حيث يمكنهم المساهمة في صنع القرار. |
| | وسلط ممثل عن المجموعة الرئيسية للمزارعين وصغار ملاك الغابات الضوء على الحاجة إلى نهضة زراعية من أجل إيجاد طرق جديدة للمضي قدمًا والتعاون والابتكار معًا. |
| | وتحدث ممثل من قسم جرائم الحياة البرية في الإنتربول عن عمل الإنتربول في مجال إنفاذ القانون الذي يركز على الجرائم البيئية، مسلطاً الضوء على ضرورة إشراك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة لما لديهم من معارف مهمة لإنفاذ القانون. |
| | وقد أشارت السيدة ديا ميرزا، سفيرة النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى أن التصرفات الفردية لها تأثير كبير، مؤكدةً أن كل شخص يمتلك القدرة على اتخاذ خيارات مستدامة في حياته اليومية، وبالتالي المساهمة في القضية البيئية الشاملة. |
| الموجز | لخص مديرا الحوار أهم ما تم استخلاصه من الحوار، مشيرين إلى أن التقدم الحقيقي يتطلب تضامنًا فعالًا حيث يتم الاستماع إلى جميع الأصوات وتقديرها. وسلط الحوار الضوء على ضرورة الجمع بين الاستماع وتوفير سبل المشاركة الفعالة، مثل المشاركة المباشرة في صنع القرار، حيث أن المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة ليسوا مجرد مشاركين بل أصحاب حقوق أيضًا. وأكد الحوار على أهمية اعتماد نهج يشمل المجتمع بأكمله. كما سلط الضوء على حقيقة أن هناك حاجة إلى إيجاد طرق جديدة للتعاون وتعزيز الشراكات المبتكرة التي تتجاوز الحدود التقليدية. وقد ردد العديد من المشاركين في الحوار الدعوة إلى توفير التمويل الكافي، مؤكدين على الدور المحوري للالتزامات المالية في تنفيذ حلول بيئية فعالة. إضافةً إلى ذلك، أكدوا على ضرورة إعطاء الأولوية للعمل البيئي في كل قرار. وقد تم التأكيد على أهمية حصول المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة على المعلومات الهامة من أجل الشفافية كعامل رئيسي في تعزيز الثقة. |
| الملاحظات الختامية | في بيان ختامي، دعا السيد ألفونس مويا من المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب إلى نظم متعددة الأطراف أكثر شفافية وشمولاً تتضمن المساواة بين الأجيال وتلبي احتياجات المجتمعات المهمشة. وأضاف أن وقت العمل قد حان الآن وأن هناك حاجة إلى جبهة موحدة لمواجهة التحديات البيئية، داعيًا الدول الأعضاء إلى تبني مشاركة أصحاب المصلحة بشكل كامل. |

**3- حوار القيادة 2: ''أرني المال: هل يمكن للنظام المالي العالمي حقاً معالجة تغير المناخ وفقدان الطبيعة والتلوث؟'' - الجمعة 1 آذار/مارس 2024، من الساعة 10:00 إلى الساعة 11:30 صباحاً بتوقيت شرق أفريقيا.**

جمع هذا الحوار بين أصحاب المصلحة من مختلف الحكومات والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لمناقشة كيفية مواءمة التمويل العام والخاص مع الأهداف العالمية لتغير المناخ وفقدان الطبيعة والتلوث وأهداف التنمية المستدامة.

المخاطر كبيرة: تُظهر التحليلات أن 7 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من التكاليف المباشرة وغير المباشرة تنبع من الإعانات المالية التي تؤثر على المناخ والطبيعة والتلوث؛ وأن الأصول المالية العالمية التي تزيد قيمتها عن 400 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقود أنشطة اقتصادية غير مستدامة؛ وأن أكثر

من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي يعتمد على الطبيعة. وسلط هذا الحوار الضوء على أدوات الاقتصاد الكلي والأدوات المالية والتنظيمية والأدوات المالية التي يمكن للحكومات استخدامها لمواءمة التدفقات المالية العامة والخاصة مع الأهداف البيئية، وسبل إعادة توجيه رأس المال نحو الانتقال إلى اقتصادات مستدامة.

وسلط الوزراء الضوء على السياسات الوطنية والتدابير التنظيمية وتدابير الميزانية لتعبئة التمويل العام والخاص من أجل التنمية المستدامة، ودعا العديد منهم إلى إجراء تغييرات في الهيكل المالي العالمي والحوافز لإطلاق التمويل من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والطبيعة والتلوث والنفايات في البلدان النامية والأسواق الناشئة.

وبالنظر إلى الإطار الزمني القصير لتحويل الاقتصادات، فإن القضية الرئيسية هي التخطيط للمرحلة الانتقالية لتحفيز الاقتصادات المستدامة والمرنة. ومن خلال تدابير تشمل أهدافًا طموحة ودعمًا حكوميًا للتحول وبرامج وحزم الدعم المالي والحوافز والإعانات والإشارات والتوجيهات الواضحة مثل تصنيفات التمويل المستدام، تعمل الاقتصادات الكبرى على تسريع التحول إلى مستقبل أخضر. والسؤال الرئيسي بالنسبة للمستثمرين ليس هو ما إذا كان هناك تحول أم لا، ولكن كيف يحدث التحول وبأي سرعة؟

وقد تمحور هذا الحوار المتعدد الأطراف حول بحث التحول الاقتصادي والتحرك بسرعة لجعل قواعد اللعبة تتطابق مع الواقع والحاجة الملحة لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية الحقيقية للغاية.

ودعت المتحدثة الرئيسية، وزيرة البيئة في كولومبيا، ماريا سوزانا محمد غونزاليس، إلى ميثاق سياسي متعدد الأطراف لإصلاح النظام المالي العالمي لمعالجة أزمات القرن الحادي والعشرين. ويمكن أن يعالج هذا الأمر التحديات التي تواجهها العديد من البلدان النامية والمتمثلة في ارتفاع مدفوعات خدمة الدين بالنسبة إلى الميزانيات السنوية؛ والقيود المالية التي تفاقمت بسبب تأثيرات تغير المناخ؛ والقدرات الحكومية المحدودة، وارتفاع تكلفة رأس المال ومخاطر الاقتصاد الكلي المرتبطة بتحويل أنظمة الطاقة والاقتصاد للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري والوفاء بالالتزامات الدولية من خلال المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. ويجب أن يبرز النظام المالي لمساعدة البلدان على تنفيذ الالتزامات البيئية. وحذرت الوزيرة من أن الأزمة لن تحل من قبل السوق وحدها أو من قبل مؤسسات بريتون وودز – صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومنظمات التجارة العالمية – ودعت إلى ميثاق لمعالجة الديون والمخاطر وتغير المناخ والوصول إلى رأس المال بطريقة عادلة لفتح فرص جديدة للاستثمار والإنتاجية.

وكانت هناك دعوة لإعادة التفكير في النظام المالي، ''وقلبه رأسًا على عقب'' بحيث يعمل لصالح المجتمع. ويمكن أن تسترشد الإصلاحات باستعراض الخبراء بشأن الديون والمناخ والطبيعة الذي أطلقته كولومبيا وكينيا وفرنسا وألمانيا في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين. وسيعالج ذلك مسائل استراتيجية مثل الإصلاحات الوطنية والدولية لضمان قدرة البلدان النامية على تحمل الديون، وهي بلدان تسعى إلى زيادة الاستثمار لتحقيق تحول اقتصادي هيكلي قادر على التكيف مع المناخ ومنخفض الكربون وإيجابي للطبيعة يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف الاستعراض إلى إثراء تعزيز نظام مالي عالمي هادف وأكثر إنصافًا يحسن التنمية المستدامة والنمو الذي يتميز بسهولة التكيف مع تغير المناخ بشكل فعال، استناداً إلى ميثاق باريس من أجل الناس والكوكب الذي تم الاتفاق عليه في قمة ميثاق التمويل العالمي الجديد في باريس في حزيران/يونيه 2023.

ويمكن استخدام تدابير استثنائية مثل حقوق السحب الخاصة التي استخدمت خلال أزمة كوفيد-19 فيما يخص حجم وسرعة التغيير اللازمين لمعالجة حالة الطوارئ المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي وفقدان الطبيعة والتلوث. ويمكن تعديل التدابير لتتناسب مع الأوضاع المختلفة للبلدان بحيث يمكن بدلاً من ذلك استثمار جزء من مدفوعات الديون السنوية في المرحلة الانتقالية للسنوات العشر القادمة. وشددت الوزيرة الكولومبية على أن هذا ليس إعفاءً من الديون لمجرد الإعفاء: فهو يفتح المجال المالي للحكومات للاستثمار في المرحلة الانتقالية ودورة جديدة من الإنتاجية.

ويجب أن تساهم الحلول في تقاسم المخاطر وتقليلها لجعل الاستثمار الأخضر أكثر جاذبيةً لمستثمري القطاع الخاص وربط جدول الأعمال بإصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً وإطار عمل خطة عام 2030. وأعربت عدة بلدان عن استعدادها للمشاركة في نقاش شامل وتعاون بين البلدان والشركات لتحديد سياسات ومواثيق وشراكات فعالة لمعالجة أزمات الكوكب الثلاثية. وسيتطلب التعاون لإصلاح الهيكل المالي الثقة والشفافية والشمولية والتركيز على البلدان الضعيفة.

وتتفاوض ثلاث عشرة دولة على معاهدة عدم انتشار الوقود الأحفوري، بهدف الوصول إلى 20 دولة تعمل على المعاهدة الاقتصادية للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري بطريقة عادلة. وأشار العديد من الوزراء إلى هذه المبادرة كخطوة ضرورية للمضي قدمًا في مكافحة تغير المناخ.

**وكانت تعليقات وملاحظات الحضور على النحو التالي:**

(أ) هناك عنصران مهمان – التغييرات التحويلية في السوق والمعايير العالمية التي تقيِّم البيئة. وقد دعت الغابون إلى إجراء تغييرات تحويلية في السوق لإطلاق الموارد الحالية التي من شأنها تمكين الاستثمار في المناخ والتنوع البيولوجي والأنشطة الإيجابية للطبيعة، والمعايير البيئية العالمية لتحفيز الشركات. إن تعددية الأطراف أمر أساسي لتحديد واعتماد وتنفيذ نفس المعايير بشكل جماعي للقطاعات في جميع أنحاء العالم.

(ب) حُثت الدول على الاعتراف بحقوق الإنسان والعمل على إعمالها والمساعدة في تحقيق انتقال مستدام وعادل. ودعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة أوجه عدم المساواة وتغيير أولويات الاقتصاد وأهدافه لإعادة توجيهه حول إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في بيئة صحية. ويُصعّد النموذج الاجتماعي والاقتصادي الحالي من أزمات الكوكب المتعددة التي تفرض تكاليف حقوق الإنسان على أقل الناس مسؤولية عنها. وهناك حاجة إلى تدخلات في مجال السياسات لاستيعاب التكاليف البيئية وجعل الملوثين يدفعون الثمن، وكذلك المساءلة عن الضرر البيئي والسياسات والأطر للحد من العوامل البيئية الخارجية السلبية والقضاء عليها، والحوافز لممارسات الأعمال التي تعطي الأولوية للاستدامة وتخفف من الآثار التشغيلية السلبية على البيئة وصحة الإنسان ورفاهيته.

(ج) دعت عدة بلدان إلى إصلاح الإعانات الضارة والحد منها، بما في ذلك دعم التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. وباعتبارها رابع أكبر منتج للنفط والغاز في العالم، كانت كندا أول دولة من دول مجموعة العشرين التي ألغت دعم الوقود الأحفوري وفقًا لالتزامها في مجموعة العشرين، وقالت إن البلدان بحاجة إلى الاتفاق على معاهدة جديدة بشأن المواد البلاستيكية ومناقشة الدعم الضار بالمناخ والطبيعة والمواد البلاستيكية المرتبط بمركب الوقود الأحفوري. وحذّر المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للمحيطات من أن الدعم الذي يزيد عن 20 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة من المال العام يخصص لأساطيل الصيد الصناعية التي تطارد المخزونات السمكية المتناقصة كل عام، على الرغم من أن منظمة الأغذية والزراعة تقول إن المخزونات السمكية العالمية تتعرض للصيد المفرط بنسبة 34 في المائة. وتحتاج الحكومات إلى وضع حد أقصى لإعانات أنشطة صيد الأسماك، وإلا فإنها ستكون قد فشلت في وضع جزء أساسي من الحل لبقاء الإنسان. إن الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة هو الأقل تمويلاً من بين تلك الأهداف، على الرغم من أن صحة الكوكب تعتمد على صحة المحيطات. والتمويل ضروري لوقف تدهور صحة المحيطات.

(د) دعت عدة بلدان إلى توفير الموارد المالية الكافية والظروف الإطارية المناسبة لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ولا ينبغي للبلدان أن تنظر في ثغرات التمويل بمعزل عن بعضها البعض، بل ينبغي أن تحدد أوجه التآزر في التعامل مع تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

(هـ) حُثت البلدان على دمج الأطر المالية التي تدعم تعبئة التمويل من جميع المصادر – العامة والخاصة – من أجل المناخ، على نحو ما اتفق عليه بشأن الطبيعة في مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية

التنوع البيولوجي. ولا يمكن سد فجوة التمويل البيئي عن طريق التمويل العام وحده، فالبلدان بحاجة إلى تعبئة التمويل من القطاع الخاص لإدارة الأزمة.

(و) كانت هناك دعوة إلى الربط بين المعايير والسياسات واللوائح بشكل سليم، وإلى تعبئة الموارد لدعم الإدارة العالمية السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بنهج متكامل لمعالجة التلوث البيئي.

(ز) تشمل التدابير الحكومية المفيدة والهامة تصنيفات مفيدة ومهمة توفر توجيهات واضحة للأسواق المالية لتوجيه الاستثمار في بلد ما نحو القطاعات التي ستعالج قضايا البيئة والتنوع البيولوجي. وهناك أكثر من 50 دولة حول العالم لديها تصنيفات للتمويل المستدام أو تعكف على تطوير هذه التصنيفات. كذلك تفرض بعض الدول خطط انتقال للشركات.

(ح) كانت هناك دعوة لتحسين المعايير البيئية ومعايير العمل. وتقوم كولومبيا بإعادة التفاوض على بنود حماية الاستثمار في الاتفاقيات التجارية بحيث يتعين على الشركات الامتثال للوائح البيئية والعمالية الوطنية للوفاء بالالتزامات.

(ط) يتطلب التغيير قدرة الحكومة على التخطيط وإرسال الإشارات. وسيكون من المهم التخطيط والتعاون على مدار الـ 18 شهراً القادمة لضمان الانتقال السلس إلى اقتصاد مرن وخفيض الكربون. ويجب تعزيز المساهمات المحددة وطنياً وتوفير خطط انتقالية للفرص الاقتصادية المناخية. ويجب أن يكون التخطيط للانتقال مستنيراً بالحوار بين المؤسسات والمستثمرين والمصارف والشركات والحكومات.

(ي) يمكن للحكومات حشد الحوافز والدعم بما في ذلك من مؤسسات التمويل الإنمائي. وقد أصبحت أدوات الضمانات هي القاعدة في الاستثمارات الخضراء، وحُثت البلدان الغنية على توجيه العلم لتحويل الاقتصادات إلى الأخضر وتوفير رأس المال المخاطر للبلدان الفقيرة. وتؤدي الإجراءات القوية التي تتخذها الدولة إلى خفض أسعار مصادر الطاقة المتجددة، وقد بدأت رؤوس الأموال في التحرك. وهذه فرصة استثنائية للتوفيق بين احتياجات الأسواق الناشئة ومتطلبات العائد لصناديق المعاشات التقاعدية.

مداخلات الدول:

(هـ) تحدث العديد من ممثلي الدول عن جهود بلدانهم بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المملكة المتحدة التي خصصت 11,6 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة للتمويل الدولي للمناخ، ودعمت فرقة عمل معنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة، وتعمل على تصنيف أخضر، وقدمت تمويلاً للمساعدة في تنفيذ الإطار العالمي الجديد بشأن المواد الكيميائية، حيث أنه ''لا جدوى من استعادة الطبيعة إذا كنا نسكب التلوث عليها''.

(و) تركز إندونيسيا على توسيع نطاق التمويل المستدام بما في ذلك من المؤسسات التجارية والمالية من خلال تمكين الأعمال التجارية من الحد من الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية على البيئة، والحد من الانبعاثات وتعزيز العمل لضمان الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد اتخذ البلد خطوات من بينها تنفيذ نظام وطني لتوسيم الميزانية العامة، وتطوير أدوات تمويل مبتكرة مثل إطار الصكوك الخضراء لتسريع التقدم نحو تحقيق المساهمات المحددة وطنياً وأهداف التنمية المستدامة، وإنشاء وكالة لإدارة صندوق البيئة.

(ز) لدى بنغلاديش خطة للازدهار المناخي لرسم مسار الانتقال من الضعف إلى المرونة والازدهار، والتي تتضمن استثمار ما يقرب من 80 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة لمشاريع تشمل طاقة الرياح البحرية والحلول القائمة على الطبيعة، وجهود لتأمين التمويل الخاص. وتشمل التحديات تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في التكيف والوفاء بالالتزامات والتعهدات.

(ح) قالت اليابان إنه لسد فجوة سنوية تبلغ 4,3 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من المهم استخدام التمويل العام والخاص بفعالية. وتعهدت اليابان بتقديم 638 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية و638 مليون ين لصندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وستساهم في تحقيق الإنجاز العالمي لإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وخصصت ما يصل إلى 165 مليار ين لصندوق المناخ الأخضر لدعم البلدان النامية في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تغير المناخ. ومن المهم توسيع نطاق الحلول المتكاملة لتغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي مثل الحلول القائمة على الطبيعة. وعلى سبيل المثال، تساهم مبادرات الكربون الأزرق في اليابان في التخفيف من آثار تغير المناخ ولها قيمة في مجالات متعددة مثل البيئة البحرية والحفاظ على الموارد السمكية والتنمية الاقتصادية المحلية. وانضمت اليابان إلى الشراكة الدولية للكربون الأزرق بقيادة أستراليا، وتعمل بنشاط على تعزيز مبادرات الكربون الأزرق.

(ط) قدمت ألمانيا 6 مليارات يورو كتمويل دولي سنوي للمناخ في عام 2022، وستزيد تمويل التنوع البيولوجي إلى 1,5 مليار يورو سنويًا بحلول عام 2025. وتؤدي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف دورًا رئيسيًا في تمويل العمل الدولي في مجال المناخ وأهداف التنوع البيولوجي. ودعت ألمانيا إلى وضع شروط إطارية وطنية مناسبة ونظم حوافز لضمان استخدام الأموال العامة المحدودة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والاستفادة الكاملة منها.

(ي) قالت النرويج إنه في عالم لا مركزي حيث يتم اتخاذ معظم القرارات من قبل الناس كجزء من الأسر والقطاع العام وقطاع الأعمال في جميع أنحاء العالم، فإن الحكومات هي المسؤولة عن تحديد مسار التنمية لمجتمعاتها وتصميم الهيكل الذي يتخذ الناس قراراتهم في إطاره. ومع ذلك، فإن الانبعاثات في الوقت الحالي رخيصة جدًا نظراً للعوامل الخارجية التي ينطوي عليها التلوث، وتكلفة التلوث التي يتحملها المجتمع بأسره والأجيال القادمة، وليس الملوثين. وفي معظم الأماكن، يكون البناء على الطبيعة مجانيًا، ومن الصعب إعادة استخدام المناطق الرمادية كما أن اختيار الحلول الخضراء مكلف للغاية. وفيما يخص حلول التمويل، تحتاج الحكومات إلى وضع هياكل لجعل القرارات الصحيحة مربحة وضرورية من قبل جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية. لذلك تعمل النرويج على زيادة تكلفة الانبعاثات، وتطوير تكنولوجيا خضراء جديدة، ونشر البدائل الخالية من الوقود الأحفوري، وتعزيز اللوائح التنظيمية وتغيير المشتريات العامة. وفي إطار مخطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات، من المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط والغاز في النرويج بنسبة 70% أو أكثر في العقود المقبلة، مما سيؤثر على العديد من الأشخاص، ولكنه سيوجد أيضًا فرصًا جديدة. إن المسألة هي مسألة معالجة المخاطر بطريقة منصفة وتسمح للعالم بأسره بأن يكون جزءًا من التغيير المطلوب، على سبيل المثال من خلال خطط مضمونة وإتاحة الطاقة الخضراء للعالم النامي. ويتمثل الخطر الأكبر في عدم معالجة هذه المخاطر معًا، وعدم مواءمة جميع التدفقات المالية مع الأهداف المشتركة المتمثلة في أن تصبح الاقتصادات اقتصادات دائرية منخفضة الانبعاثات وإيجابية للطبيعة.

(ك) دعت كوبا إلى إجراء تغييرات لتجنب وقوع كارثة بيئية، مع التركيز على التمويل العام والخاص للبيئة للسماح للبلدان بالوفاء بالتزاماتها. وللقطاع الخاص دور يؤديه، ومساهمته ضرورية للبلدان للعمل على تحقيق نفس الهدف البيئي. وهناك حاجة لأن تفي جميع البلدان بالالتزامات والمساهمة في الصناديق الخاصة بالتنوع البيولوجي العالمي والبيئة والمناخ ومكافحة المواد الكيميائية. وستلتزم كوبا بمكافحة المواد البلاستيكية، وسيتطلب ذلك آلية مالية إضافية. وللتغلب على التحديات، ستحتاج البلدان إلى التوصل إلى حلول مالية مبتكرة وبناء القدرات وتعزيز الآليات القائمة وتجديد الأموال لضمان اكتساب المستثمرين الثقة للالتزام بالعمل الجاد.

تغيير التمويل

(أ) نمت السندات الخضراء والمستدامة، وهي ''أداة بداية وإشارة'' للحكومات والشركات، بمقدار 100 ضعف في 10 سنوات لتصل إلى أكثر من 4 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وفقًا لمبادرة سندات المناخ. وتصدر أكثر من 52 دولة سندات سيادية خضراء ومستدامة بحوالي 550 مليار دولار من دولارات الولايات

المتحدة. إن العائق الرئيسي هو العرض وليس الطلب. ويعتقد المستثمرون أن المستقبل سيكون أخضر، والسؤال الوحيد هو السرعة – ومن سيكون الرابح ومن سيكون الخاسر.

(ب) وقالت إكوادور إن من الضروري تنويع مصادر التمويل، بما في ذلك الأدوات المالية المستدامة مثل السندات المواضيعية أو الائتمانات الخضراء المصممة لتحفيز تحقيق أهداف الاستدامة. إن المشاركة الفعالة للقطاع الخاص أمر بالغ الأهمية للحد من العجز المالي في الإدارة البيئية والمناخية. وتبرز الشراكات بين القطاعين العام والخاص القادرة على التكيف مع تغير المناخ كأداة قيّمة لمواجهة هذه التحديات بفعالية. وتعمل إكوادور على دمج المعايير البيئية للوصول إلى الموارد، وقد أنشأت إطارًا سياديًا للسندات الخضراء وحددت فرصًا لمبادلة الديون بمنافع بيئية. وقايضت إكوادور الدين بتدابير حفظ البيئة مما أدى لتوسيع المحمية البحرية لجزر غالاباغوس. وتوفر حافظة استثماراتها وسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل السندات الخضراء والزرقاء، بالإضافة إلى منتدى تقني لسوق سندات الكربون. وتتضمن الحافظة تمويل إدارة النفايات والطاقة الخضراء وتوليد الكهرباء وإنتاج الطاقة المتجددة لتحسين إدارة المياه. وقد استثمرت إكوادور 1,4 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في هذه الأنشطة من أجل البيئة وتوليد الطاقة المتجددة والحد من انبعاثات الكربون. وتفيد هذه الأدوات السكان. ويجب توفير الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها.

(ج) يرتبط المرجان بنسبة 30 في المائة من التنوع البيولوجي في المحيطات، ويعد الصندوق العالمي للشعاب المرجانية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثالاً على التمويل المختلط القادر على تخصيص رأس المال للمشاريع. وتحتاج المصارف والمستثمرون ومطورو المشاريع إلى فهم كيفية التحدث مع بعضهم البعض لضمان تخصيص رأس المال للمشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفياً.

(د) جرى الاكتتاب بأكثر من 2,5 مرة في أول سندات خضراء كندية بقيمة 5 مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2022. وهناك طلب على المنتجات المالية الخضراء للمساعدة في معالجة تغير المناخ وفقدان الطبيعة.

(هـ) أطلقت الغابون أول سندات زرقاء بقيمة 500 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة للاستثمار في حماية البيئة البحرية العام الماضي.

(و) وقالت مصارف الاستثمار الأوروبية إن مصارف التنمية المتعددة الأطراف وصلت إلى 100 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في تمويل المناخ العام الماضي وتعمل بشكل جماعي لتكون أكثر ابتكارًا، فيما يتعلق بتجنب المخاطر لتحقيق الرفع المالي، وتخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة التي تضررت من الكوارث ومبادلة الدين بتدابير حفظ البيئة في بلدان مثل بربادوس، والحصول على المقاييس الصحيحة لتتبع الاستثمار الإيجابي للطبيعة وقياس الاستثمار في الاقتصاد الدائري مع الشراكات وتعبئة القطاع الخاص والحوافز المناسبة.

وكما بين أحد المتحدثين بذكاء فإنه قد ''بدأت ناقلة الاقتصاد العملاقة في العالم في الدوران''. إن كل الاقتصادات الكبرى آخذة في التحول، والمهمة هي اغتنام الفرص الناشئة عن التغير التاريخي لإفادة المواطنين والاستثمار وجعل حياتهم مستدامة وخلق فرص عمل والتعليم وتحسين الرفاهية وإيجاد عالم يتمتع بجودة أعلى ومشاركة أكبر للموارد.

وكما كرر أحد الوزراء، فإن الأمر متروك للبلدان ومشرعيها لوضع المبادئ التوجيهية والحوافز المناسبة وبذل كل ما في وسعهم لضمان اتخاذ قرارات الاستثمار اليومية التي ستشكل التنمية الاقتصادية والبيئية لعقود قادمة بما يتماشى مع أهداف المناخ والتلوث والتنوع البيولوجي. إن التمويل متاح وليس كما كان من قبل؛ ولكن جعل الأموال تتدفق إلى الاستثمارات الصحيحة في القطاعات الصحيحة سيتطلب تركيزًا وتعاونًا لا مثيل له عبر البلدان والتخصصات.

**4- حوار القيادة 3: ''التمتع بالحيوية والنشاط: تعددية الأطراف في مجال البيئة هي منارة للأمل ولكن هل تحقق أهدافها المرجوة بالسرعة الكافية؟''- الجمعة 1 آذار/مارس 2024، من الساعة 11:30 إلى الساعة 13:00 ظهراً بتوقيت شرق أفريقيا**

شجع الحوار النقاش واستكشاف الأفكار حول كيفية تعزيز فعالية تعددية الأطراف البيئية، بما يؤدي إلى نتائج ملموسة وطويلة الأجل للناس والكوكب.

وبعد مقدمة موجزة من مديرة الجلسة، سالينا أبراهام، افتتحت الحوار رسميًا المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إنغر أندرسن. وذكرت أن تعددية الأطراف البيئية حية بالفعل، كما يتضح من الإنجازات الأخيرة والملهمة التي حققها المجتمع الدولي بما في ذلك، في جملة أمور، اعتماد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي واتفاقية التنوع البيولوجي للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، واعتراف الجمعية العامة بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وإنشاء وتشغيل صندوق الخسائر والأضرار للبلدان النامية، واعتماد قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 الذي يقضي بإنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

ومع ذلك، أقرت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن التقدم المحرز ليس سريعاً بما فيه الكفاية واقترحت أن يؤدي توسيع نطاق شمول أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص إلى أطر عمل مقبولة على نطاق أوسع وبالتالي قادرة على الصمود في المستقبل. وأشارت إلى نماذج أخرى شاملة ومبتكرة يمكن الاستلهام منها، مثل الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وشراكة مراكش للعمل المناخي العالمي، ومبادئ الأمم المتحدة المشتركة المتعلقة بالأجيال القادمة، والإطار العالمي للمواد الكيميائية الذي أنشئ مؤخرًا. وأخيراً، شددت على أهمية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ووصفت جمعية الأمم المتحدة للبيئة بأنها ''خيمة كبيرة ونسيج'' يمكن أن تنهض وتنسج معاً تعددية أطراف بيئية أكثر فعالية وشمولية وديناميكية وشفافية لها القدرة على الدفاع عن احتياجات وحقوق الأجيال القادمة.

بعد ذلك ألقت غريس كاتابانغ، سفيرة الصندوق العالمي للشعاب المرجانية في الخطوط الأمامية للشباب، كلمةً رئيسيةً قوية وصادقة وعاطفية. وقدمت شهادة عن الآثار المدمرة لتسرب النفط على الشعاب المرجانية في مجتمع جزيرتها في الفلبين. ودعت إلى حماية النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم، مستخدمةً قصتها للتأكيد على أن النماذج الحالية لا تحقق النتائج الملموسة التي يحتاجها العالم. وخلصت إلى حث المجتمع الدولي على حشد المزيد من الموارد وتطوير شكل جديد من أشكال تعددية الأطراف القائمة على الإنصاف والشمولية والتضامن والتعاطف، والقادرة على تجاوز الحدود والمصالح الوطنية.

وكانت تعليقات وملاحظات الحضور على النحو التالي:

1- دعا معظم المشاركين إلى تعزيز التعاون وتوطيده، لا سيما من خلال تحديد أوجه التآزر وتبادل التقنيات والمعرفة. واتفق المشاركون على أهمية تعزيز تعددية الأطراف البيئية والدور المركزي للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في معالجة أزمة الكوكب الثلاثية. وتساءل البعض عما إذا كان الهيكل والأداء الحاليين للأمم المتحدة وكياناتها لا يزالان ملائمين للغرض فيما يخص معالجة التحديات البيئية أو ما إذا كانا سيستفيدان من الإصلاح (بنغلاديش)، خاصة مع التركيز على تجنب التفكير الانعزالي وازدواجية التكاليف (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث). وشكك آخرون في فعالية قاعدة توافق الآراء ودعوا إلى إعادة النظر في الآليات التي تحكم المفاوضات الدولية (بنغلاديش، سيراليون).

2- ودعا عدة مشاركين إلى مزيد من التعاطف والتضامن العالمي بين البلدان (بنغلاديش، الصين، سانت كيتس ونيفيس، سيراليون)، بينما ناشدت جهتان إلى مزيد من الشمولية والحوار الفعال في صنع القرارات البيئية (منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان).

3- ركز العديد من المشاركين على دور الآليات المالية (بلجيكا والصين والدنمارك وهندوراس ومنظمة الأغذية والزراعة) والحاجة إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. وأُشير أيضاً إلى أن المقاييس التقليدية لثروة البلدان – مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – لا تعكس بدقة قدرتها الفعالة على معالجة القضايا البيئية (سانت كيتس ونيفيس) وأنه ينبغي إعادة تصميم النظم المالية والاقتصادية الحالية لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل (الدانمرك).

4- ذُكرت أدوات محددة ونُهج مبتكرة كأمثلة لتسريع العمل البيئي وتنشيط تعددية الأطراف البيئية، وتشمل هذه الأدوات الاقتصاد الدائري (الدانمرك)، والتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري (بلجيكا)، والحلول القائمة على الطبيعة (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)، وآليات الخسارة والضرر (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)، ونهج الصحة الواحدة (المنظمة العالمية لصحة الحيوان)، والاعتراف بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة (سلوفينيا). كذلك تم تحديد المساءلة فيما يتعلق بالالتزامات الطويلة الأجل – لكي يتم رصدها من خلال تحديد الأهداف والغايات، فضلاً عن آليات الرقابة واستعراض الأقران – كعنصر أساسي لإحراز تقدم مستدام (بنغلاديش وسلوفينيا وعمان).

5- طوال حلقة النقاش، تطرقت مديرة الجلسة إلى انعدام ثقة الناس المتزايد في تعددية الأطراف البيئية. وذهبت إلى أن وجود إرادة سياسية أقوى وسد الفجوات المالية القائمة بين البلدان المتقدمة والنامية قد يؤدي إلى نتائج ملموسة أكثر وعكس هذا الاتجاه المثير للقلق. ثم شددت على ضرورة فتح طاولات المفاوضات أمام جهات فاعلة رئيسية جديدة، بما في ذلك المجموعات الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني، وإيجاد طرق لإعطاء الطبيعة التمثيل المناسب.

وبعد خواطر ختامية لغريس كاتابانغ – التي كررت مناشدتها للمشاركين بترجمة أقوالهم إلى أفعال – اختتم الحوار بفناني الراب ديكس ماكبين وبابا برينكمان اللذين لخصا مساهمات المشاركين. وقد أبرز أداؤهما، الذي يستند إلى شعار ''محيط واحد، كوكب واحد، طريق واحد للمضي قدماً''، أن عملية صنع القرار يجب أن تتجاوز الاجتماعات والمؤتمرات، وأكد على ضرورة جعل تعددية الأطراف قادرة على مواجهة المستقبل من خلال ضمان القدرة على التكيف مع تغير المناخ والتعبير عن مخاوف الأطفال والشباب.